الجمهورية التونسية
RÉPUBLIQUE TUNISIENNE

وزارة المالية
MINISTÈRE DES FINANCES

تقرير حول

مشروع ميزانية الدولة

لسنة 2025

الفهرس

التـقـديـم 4

تطور مؤشرات الظرف الاقتصادي خلال سنة 2024 6

تنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى أوت 2024 16

النتائج المنتظرة لسنة 2024 27

الإصلاحات الاقتصادية والجبائية 33

توازن ميزانية الدولة لسنة 2025 44

موارد ميزانية الدولة لسنة 2025 58

نفقات ميزانية الدولة لسنة 2025 68

خدمة الدين العمومي لسنة 2025 169

قائمة الرسوم البيانية

رسم بياني1 :تطور النمو بالأسعار القارة في العالم (%) 7
رسم بياني2 :تطور نسب التضخم (%) 8
رسم بياني3 :تطور المعدل الشهري لسعر برميل النفط بالدولار 9
رسم بياني4 :تطور المعدل السنوي لسعر برميل النفط بالدولار (2010-2025) 9
رسم بياني5 :تطور المعدل الشهري لسعر القمح اللين (بالدولار للطن) 10
رسم بياني6 :تطور معدل سعر القمح اللين بالدولار للطن (2010-2025) 10
رسم بياني 7 :تطور الناتج المحلي الإجمالي الثلاثي بالأسعار القارة 11
رسم بياني8 : تطور معدل التضخم الشهري (%) 12
رسم بياني9 : المساهمة في التضخم حسب القطاعات خلال شهر سبتمبر 2024 (%) 13
رسم بياني10 : تطور المعدل الشهري لسعر الصرف الدينار مقابل الاورو والدولار 13
رسم بياني 11: نتيجة المبالات التجارية حسب مجموعات المواد (بحساب م د) 14
رسم بياني 12 :نسبة الإنجاز مقارنة بتقديرات قانون المالية لسنة 2024 17
رسم بياني 13: هيكلة مداخيل ميزانية الدولة 18
رسم بياني14 :نسبة إنجاز الأداءات المباشرة إلى موفى أوت 2024 من تقديرات قانون المالية لسنة 2024 19
رسم بياني15 : نسبة إنجاز الأداءات غير المباشرة إلى موفى أوت 2024 من تقديرات قانون المالية لسنة 2024 20
رسم بياني16 : تطور النفقات إلى موفى أوت 2024 (بحساب م د) 23
رسم بياني17 : نسة إنجاز نفقات الميزانية إلى موفى أوت 2024 مقارنة بتقديرات قانون المالية 23
رسم بياني18 : هيكلة حجم الدين الخارجي حسب العملات 25
رسم بياني19 : هيكلة المداخيل الجبائية المنتظرة لسنة 2024 29
رسم بياني20 :تطور نفقات الدعم و نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي 31
رسم بياني21 :تطور عجز الميزانية من الناتج المحلي الإجمالي 32
رسم بياني22 :تطور مداخيل الميزانية و هيكلتها 46
رسم بياني23 :تطور المداخيل الجبائية وهيكلتها 47
رسم بياني 24:هيكلة المداخيل غير الجبائية 48
رسم بياني25 : توزيع كتلة الأجور و الانتدابات حسب القطاعات 49
رسم بياني26 : تطور كتلة الأجور من الناتج المحلي الاجمالي 49
رسم بياني 27:هيكلة نفقات الدعم 50
رسم بياني28 :نسبة الدعم من الكلفة الحقيقية حسب مواد المحروقات و معدل نسبة الدعم 51
رسم بياني29 : هيكلة نفقات الميزانية لسنة 2025 54
رسم بياني30 : تطور عجز الميزانية وحجم الدين العمومي من الناتج المحلي الاجمالي 55
رسم بياني31 :تطور الأداءات المباشرة و هيكلتها 61
رسم بياني32 :هيكلة الأداءات غير المباشرة 62
رسم بياني33 : هيكلة المداخيل الغير جبائية 64

قائمة الجداول

جدول 1:توقعات النمو بالأسعار القارة في العالم (%) 8
جدول 2 : المداخيل الجبائية إلى موفى أوت 2024 (بحساب م د)..... 20
جدول 3: المداخيل غير الجبائية و الهبات إلى موفى أوت 2024 (بحساب م د) 21
جدول 4: توازن ميزانية الدولة إلى موفى أوت 2024 (بحساب م د) 26
جدول 5: توازن ميزانية الدولة لسنة 2025 (بحساب م د) 56
جدول 6:تطور موارد الدولة..... 59
جدول 7: تطور المداخيل الجبائية (بحساب م د) 60
جدول 8:تطور المداخيل غير الجبائية (بحساب م د)..... 64
جدول 9 :موارد الخزينة لسنة 2025..... 65
جدول 10:موارد الإقتراض لسنة 2025..... 66
جدول 11:قروض دعم الميزانية لسنة 2025..... 67
جدول 12 : نفقات ميزانية الدولة حسب الأقسام (بحساب م د) 69
جدول 13: النفقات ذات الصبغة التنموية (بحساب م د)..... 70
جدول 14: ميزانية المؤسسات العمومية حسب مصادر تمويلها و حسب نوعية النفقات (بحساب م د) 70
جدول 15 : توزيع الاعتمادات حسب المهمات والمهمات الخاصة لسنة 2025 (بحساب 1000 د) 71
جدول 16: نفقات التسيير بميزانيات المؤسسات العمومية (بحساب م د)..... 76
جدول 17:خدمة الدين العمومي لسنة 2025..... 170
جدول 18:تمويل ميزانية الدولة لسنة 2025..... 172
جدول 19: هيكلة حجم الدين العمومي لسنة 2025..... 173
جدول 20 : هيكلة حجم الدين العمومي حسب العملات 173

التـــقـــديـــم

تم إعداد ميزانية الدّولة لسنة 2025 وتونس تنطلق في مرحلة سياسية جديدة وفارقة جسمتها الانتخابات الرئاسية ليوم 6 أكتوبر 2024 والتي أكدت مضي تونس قدما في خيارات واستحقاقات المرحلة بما تعنيه من:

- ✓ إرادة ثابتة لمجابهة التداعيات الناتجة عن سياق دولي صعب يحدوه اللايقين في ظل استمرار التداعيات السلبية للأزمات المتتالية والصراعات الجيوسياسية خاصة في منطقة الشرق الأوسط،
- ✓ مواصلة **تكريس الأولويات الوطنية** لتحقيق الازدهار في كافة المجالات واستحثاث الجهود لتجسيم الإصلاحات الاقتصادية الوطنية التي من شأنها أن تعزز متانة النسيج الاقتصادي الوطني وتمكن من **استعادة نسق النمو الاقتصادي** من خلال تحفيز قطاعات الإنتاج ذات القيمة المضافة العالية وحسن إدارة المخاطر المرتبطة بالتغيرات المناخية وتأثيرها على بعض القطاعات وتشجيع الاستثمار في كافة المجالات وخاصة في مجال الطاقات النظيفة والمتجددة وتطوير الاقتصاد الأخضر والأزرق والدائري،
- ✓ مواصلة تثبيت مقومات **الدولة الاجتماعية** من خلال اعتماد سياسة اجتماعية قوامها مبدأ تكافؤ الفرص وتقليص الفوارق بين فئات المجتمع وضمان العدالة الاجتماعية وتعزيز الادماج الاجتماعي و الحماية الاجتماعية ، و ذلك من خلال إقرار جملة من الاجراءات لمزيد الإحاطة بالفئات الاجتماعية محدودة الدخل والطبقة الوسطى ودعم القدرة الشرائية للمواطن وتحسين فاعلية البرامج الاجتماعية من ناحية، وإحكام توظيف التمكين الاقتصادي لفائدة الفئات الهشة وذات الدخل الضعيف وتشجيع المبادرة وخلق مصادر الرزق في المناطق الداخلية أساسا عبر دعم مسار إحداث الشركات الاهلية وتعزيز مساهمتها في التنمية والنهوض الاقتصادي والاجتماعي والمالي وفي امتصاص البطالة وتشغيل الباحثين عن عمل، من ناحية أخرى،
- ✓ وضع السياسات والآليات الكفيلة **لتطوير التشغيل** كأولوية وطنية قصوى وخاصّة منه تشغيل أصحاب الشهادات العليا وتطوير برامج التعليم العالي والتكوين وتشجيع الاستثمار من خلال دفع ريادة الأعمال والتشجيع على إحداث المشاريع الصغرى وتحسين النفاذ إلى التمويل من ناحية، وتنظيم سوق العمل من خلال الآليات التي تكرس الحق في العمل اللاّئق والقضاء على كل أنواع التشغيل الهش والمناولة وغيرها من ناحية أخرى،

- ✓ مواصلة **مكافحة الاقصاء المالي ودعم الادماج الاجتماعي والاقتصادي** من خلال وضع وتطوير البرامج والاليات الملائمة لدعم حوكمة الادماج المالي وتطوير التمويل الرقمي وخدمات الدفع والتامين الصغير ودعم التثقيف المالي وحماية مستهلكي الخدمات المالية، بالإضافة إلى تيسير النفاذ إلى التمويل دعما للشمول المالي ولتحسين مناخ الأعمال والاستثمار وتعزيز الإنتاجية والنمو المندمج،
- ✓ مواصلة تجديد مناهج وأساليب **العمل الإداري** والرفع من مردودية المرافق العمومية وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين وتبسيط الإجراءات واستكمال مسار رقمنة الإدارة لتكون قاطرة لتنفيذ الإصلاحات ودفع التنمية،
- ✓ تعزيز **حوكمة المؤسسات العمومية** بما يضمن استدامتها وتحسين أداءها وتعزيز دورها الاقتصادي والاجتماعي،
- ✓ **التحكم التدريجي في التوازنات المالية** والتقليص قدر الإمكان من اللجوء الى التداين مع الحرص على تنفيذ البرامج الاجتماعية والمشاريع الاستثمارية من ناحية، وتكريس سياسة التعويل على الذات كركيزة أساسية لضمان استدامة المالية العمومية وإعلاء السيادة الوطنية والمحافظة على استقلالية القرار الوطني من ناحية أخرى،
- ✓ مواصلة **إصلاح المنظومة الجبائية** بهدف تجسيم الأولويات الوطنية لتحقيق العدالة الجبائية وتحسين مناخ الأعمال وتوسيع قاعدة الأداء والتصدي للتهرب الجبائي ودمج القطاع الموازي وترشيد الامتيازات الجبائية.
- ✓ تكثيف الجهود في اتجاه **دعم الاستثمارات العمومية** باعتبارها رافعة استراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستقطاب الاستثمار الخاص بالجهات والأقاليم وتطوير البنية الأساسية ونجاعة الخدمات العمومية بما يساهم في تحسين مناخ الأعمال وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وتحسين ظروف عيش المواطنين وتسهيل الوصول للخدمات الأساسية كالصحة والتعليم والنقل.

وبناء على ما سبق ، يكتسي مشروع ميزانية الدولة لسنة 2025 أهمية بالغة لتجسيم الأولويات الوطنية وتكريس المبادئ التي تقوم عليها المرحلة وخاصة تنشيط الدورة الاقتصادية واستعادة ثقة المستثمرين والتحكم التدريجي في التوازنات المالية والمحافظة على استدامة المالية العمومية عبر التعويل على الموارد الذاتية للدولة، بالإضافة إلى إيلاء أهمية بالغة للتدخلات الاجتماعية للدولة ومساندة الطبقات الاجتماعية الضعيفة وتكريس البعد التضامني من جهة، وحفز الاستثمار العمومي و تسريع انجاز المشاريع العمومية ودفع النمو الاقتصادي والاجتماعي من جهة أخرى.

تطور مؤشرات الظرف الاقتصادي

خلال سنة 2024

I. الظرف الاقتصادي العالمي: تباطؤ التعافي واستقرار الاسعار

برهن الاقتصاد التونسي طوال سنوات على مرونته إزاء إكراهات السياق الدولي الصعب، وتمكن من إثبات قدرته على الصمود أمام التداعيات السلبية للأزمات المتتالية والتقليص من تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية. إلا أن الارتباط الوثيق للاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي ومتغيراته يؤثر بصفة مباشرة على الأداء المتوقع للاقتصاد عامة والمالية العمومية خاصة.

1. النمو الاقتصادي في العالم

تمكن الاقتصاد العالمي من تجاوز فترة الركود التي مر بها خلال السنوات الأخيرة، كما تراجعت نسب التضخم في العالم بفضل السياسات النقدية المتشددة التي اعتمدتها البنوك المركزية بالترفيع في نسب الفائدة لاستعادة استقرار الأسعار.

رسم بياني1 :تطور النمو بالأسعار القارة في العالم (%)

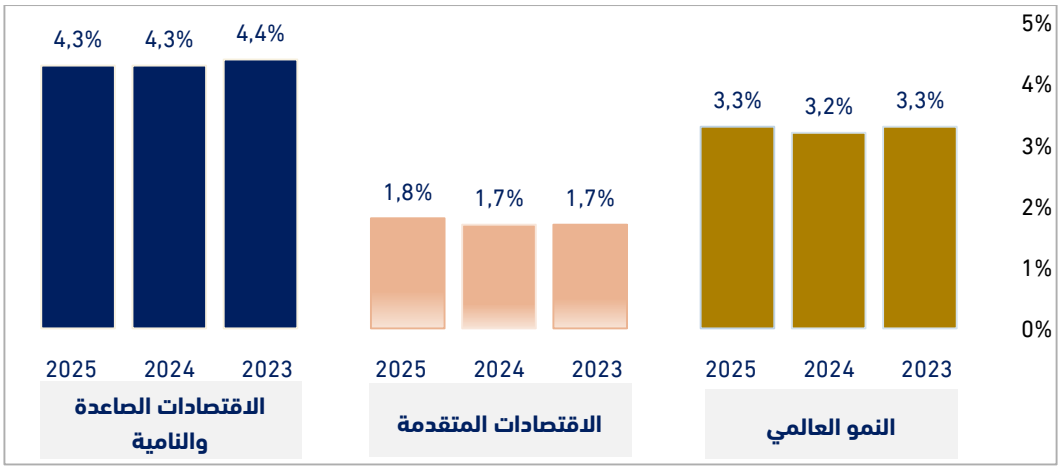

المصدر: صندوق النقد الدولي (أفاق الاقتصاد العالمي جويلية 2024)

وتوقع تقرير افاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في جويلية 2024 ان يسجل النمو العالمي تطورا بـ3.2% سنة 2024 و3.3% سنة 2025 بالعلاقة مع التحسن الإيجابي للنمو في العديد من البلدان خلال الربع الأول من سنة 2024 والذي فاق التوقعات بالرغم من تباطؤ النمو في الولايات المتحدة وفي اليابان نتيجة تراجع الاستهلاك والصادرات.

ويشير التقرير إلى وجود بوادر تعافي في منطقة الأورو مما سيساهم في ارتفاع النمو تدريجيا من 0.5% سنة 2023 إلى 0.9% سنة 2024 و1.5% سنة 2025 مدفوعا بالأساس بتحسن النشاط في قطاع الخدمات.

جدول 1:توقعات النمو بالأسعار القارة في العالم (%)

	توقعات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (ماي 2024)		توقعات البنك الدولي (جوان 2024)		توقعات صندوق النقد الدولي (جويلية 2024)	
	2024	2025	2024	2025	2024	2025
النمو العالمي	3,1	3,2	2,6	2,7	3,2	3,3
منطقة الأورو	0,7	1,5	2,5	1,8	0,9	1,5
اليابان	0,5	1,1	0,7	1,4	0,7	1
الصين	4,9	4,5	4,8	4,1	5	4,5

المصدر: صندوق النقد الدولي (أفاق الاقتصاد العالمي جويلية 2024)، البنك الدولي (جوان2024) ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (ماي 2024).

2. التضخم العالمي

اعتمدت البنوك المركزية في العالم سياسات نقدية صارمة لمجابهة ارتفاع معدلات التضخم والتحكم في المخاطر المصاحبة له للتصدي لآثار الأزمات المتتالية واحتواء النسق التصاعدي للأسعار.

رسم بياني2 :تطور نسب التضخم (%)

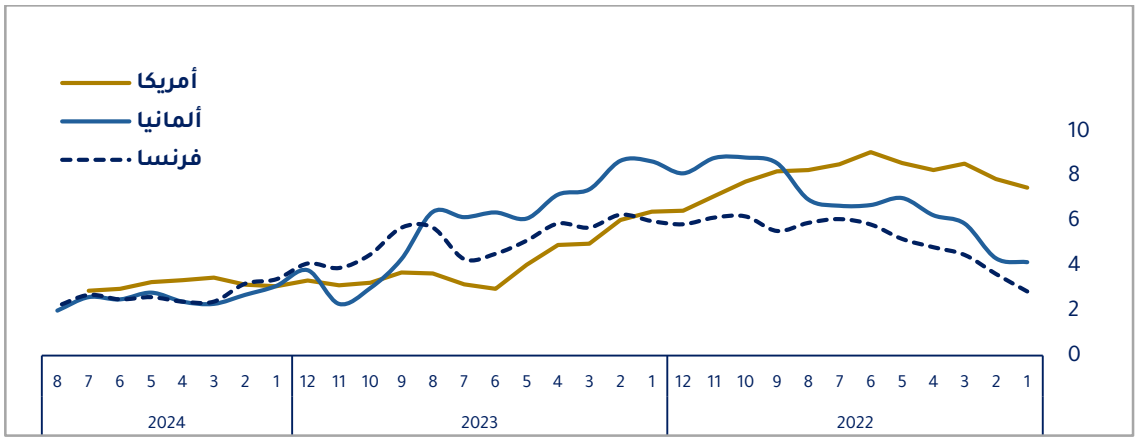

المصدر: صندوق النقد الدولي (أفاق الاقتصاد العالمي جويلية 2024)، البنك الدولي (جوان2024) ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (ماي 2024).

وحسب تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الصادر في شهر ماي 2024، من المتوقع ان تتراجع نسبة التضخم في منطقة الأورو من 2.3% في سنة 2024 الى 2.2% خلال سنة 2025.
كما توقع تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في جويلية 2024 أن يتواصل تراجع التضخم في العالم في الفترة القادمة. ومن المتوقع أن يستقر متوسط معدل التضخم في مستوى 4.4% في العالم و2.1% في منطقة الأورو خلال سنة 2025.

3. أسعار النفط في الأسواق العالمية

حافظ معدل أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2024 على نفس المستوى مقارنة بنفس الفترة من سنة 2023 حيث بلغ المعدل التراكمي لسعر "البرنت" 82.8 دولار للبرميل الى موفى سبتمبر 2024.

وشهدت أسعار النفط الخام خلال الثلاثي الثالث من سنة 2024 تراجعا ملحوظا يعود بالأساس إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي وانخفاض الطلب على النفط في الصين، فضلاً عن بوادر تباطؤ نمو التشغيل في الولايات المتحدة في الأشهر الأخيرة، و في المقابل من المنتظر أن تشهد الفترة المتبقية من سنة 2024 تواصل انخفاض أسعار النفط خاصة في ظل توقعات بزيادة الإنتاج من خارج مجموعة أوبك +.

رسم بياني3 :تطور المعدل الشهري لسعر برميل النفط بالدولار

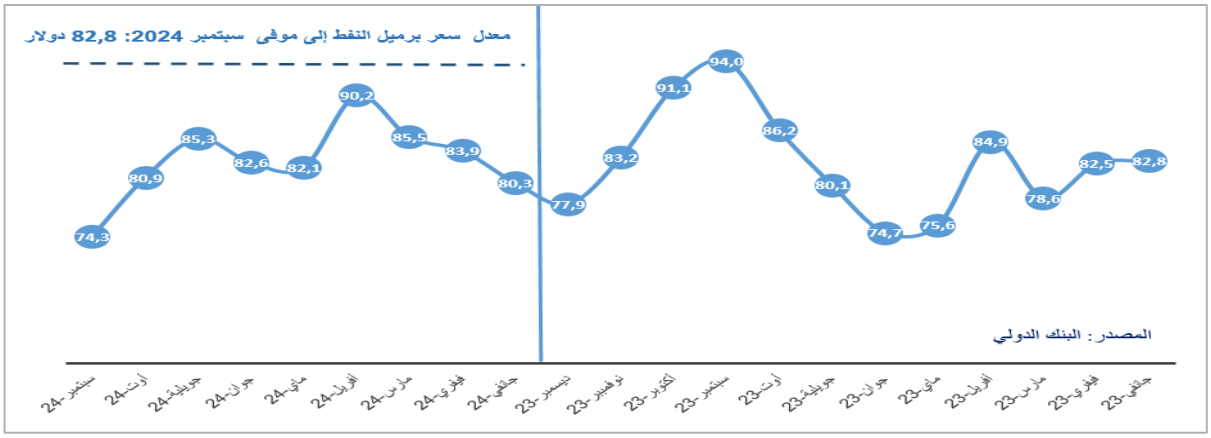

وحسب توقعات المنظمات العالمية (الوكالة المعلوماتية للطاقة، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي ومعدلات العقود الآجلة عند إعداد هذا التقرير أي إلى موفى سبتمبر 2024، من المنتظر ان تتراوح أسعار النفط خلال سنة 2024 بين 81 و83 دولارا للبرميل وبين 73 و 84 دولار للبرميل في سنة 2025.

رسم بياني4 :تطور المعدل السنوي لسعر برميل النفط بالدولار (2010-2025)

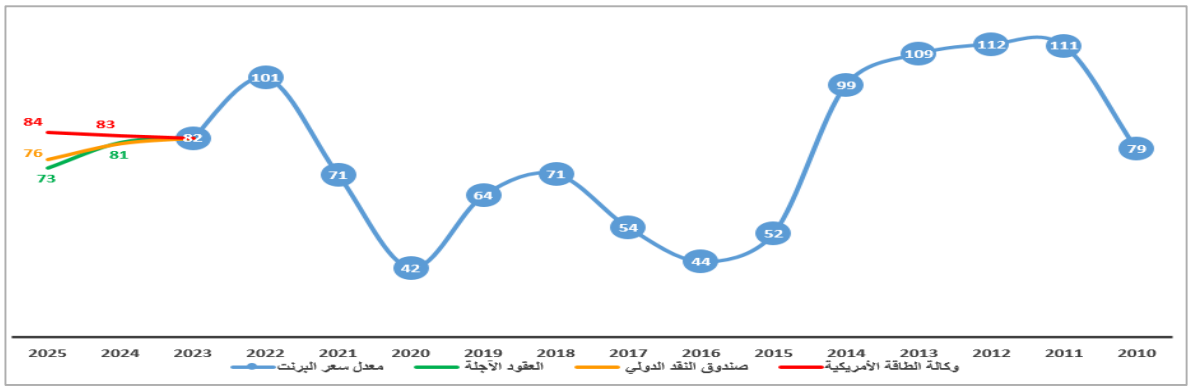

المصدر: الوكالة المعلوماتية للطاقة، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي ومعدلات العقود الآجلة.

4. أسعار القمح اللين في الأسواق العالمية

شهدت أسعار القمح اللين في الأسواق العالمية تراجعاً في نهاية سنة 2023 واستقرارا خلال السداسية الأولى من سنة 2024 ويعود ذلك بالأساس إلى وفرة محاصيل القمح في المناطق الرئيسية المنتجة له بالإضافة إلى انخفاض أسعار النفط والأسمدة، وبلغ معدل سعر القمح اللين 264 دولارا للطن الى موفى شهر سبتمبر 2024.

رسم بياني5 :تطور المعدل الشهري لسعر القمح اللين (بالدولار للطن)

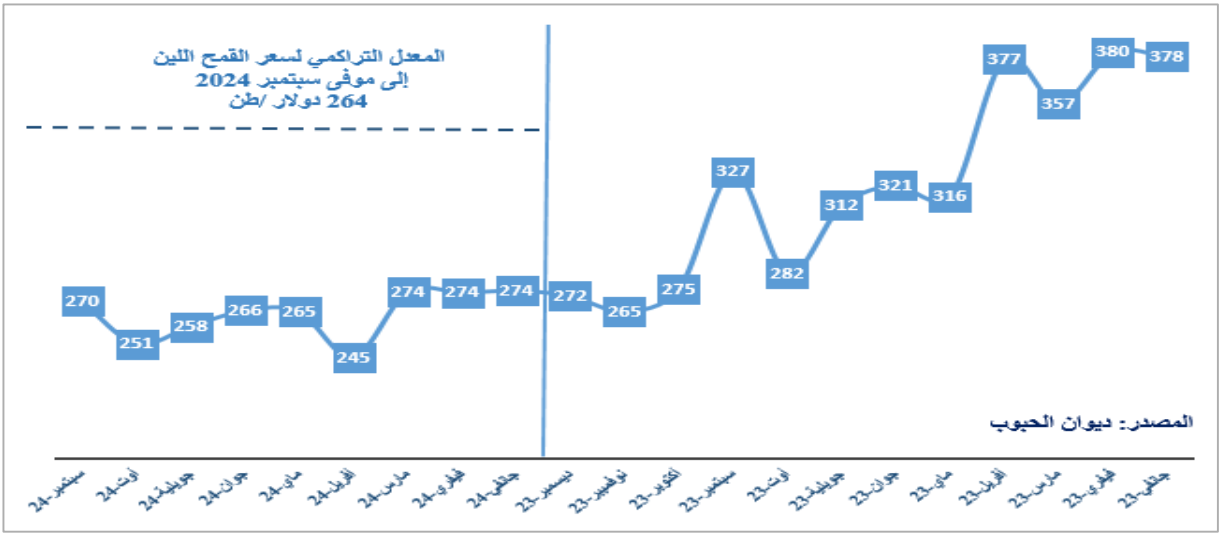

وحسب تقديرات المنظمات العالمية ومعدلات العقود الآجلة خلال سنة 2024 من المتوقع أن يتراوح معدل سعر القمح اللين بين 259 و265 دولار للطن في سنة 2024 وبين 281 و284 دولار للطن في سنة 2025.

رسم بياني6 :تطور معدل سعر القمح اللين بالدولار للطن (2010-2025)

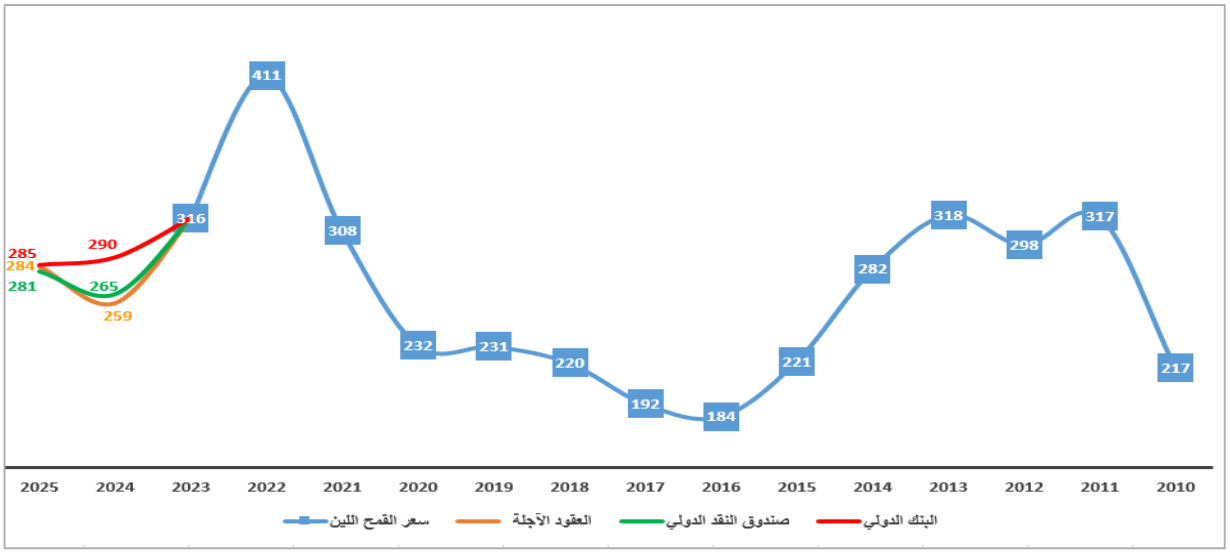

II. الظرف الاقتصادي الوطني: تحسن تدريجي لأغلب المؤشرات

1. تطور نسبة النمو: بوادر تعافي للقطاع الفلاحي

سجل حجم الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا بنسبة 1.0% خلال الثلاثي الثاني من سنة 2024 بحساب الانزلاق السنوي أي مقارنة بنفس الفترة من سنة 2023.حيث استفاد النشاط الاقتصادي خلال الثلاثي الثاني من السنة الحالية من تواصل المنحى الإيجابي لقطاع الخدمات بـ 1.4% مرده ارتفاع القيمة المضافة في قطاع النزل والمطاعم والمقاهي بـ8.2% وقطاع الاعلامية والاتصال بـ2.5% وقطاع النقل بـ 1.2% و تحسن أداء القطاع الفلاحي بـ8.3% بحساب الانزلاق السنوي. في حين انخفض حجم القيمة المضافة في قطاع الطاقة، المناجم، الماء والتطهير ومعالجة النفايات بحوالي 6.3% نتيجة لتقلص الإنتاج في قطاع استخراج النفط والغاز الطبيعي بنسبة 14.4% من ناحية، وتراجع نشاط قطاع المناجم بنسبة 2.5% من ناحية أخرى. كما تراجعت القيمة المضافة لقطاع الصناعات المعملية بـ 1.9% وقطاع البناء والتشييد بـ3.5%.

اما بحساب التغيرات الربع سنوية فقد سجل حجم الناتج المحلي الإجمالي تحسنا بـ0.2 % مقابل نسبة 0.6 % مسجلة خلال الثلاثية الأولى.

وعلى هذا الأساس يكون الاقتصاد التونسي، قد سجل نموا إيجابيا بـ 0.6% خلال السداسي الأول من سنة 2024 بالعلاقة مع تحسن الإنتاج في القطاع الفلاحي بنسبة 5.4 % و قطاع الخدمات بـ 1.6% خلال السداسي الأول من سنة 2024 مقابل تراجع القيمة المضافة للقطاع الصناعي بنسبة -4.1 %. و يبرز الرسم البياني الموالي تطور الناتج المحلي الإجمالي الثلاثي بالأسعار القارة:

رسم بياني 7 : تطور الناتج المحلي الإجمالي الثلاثي بالأسعار القارة

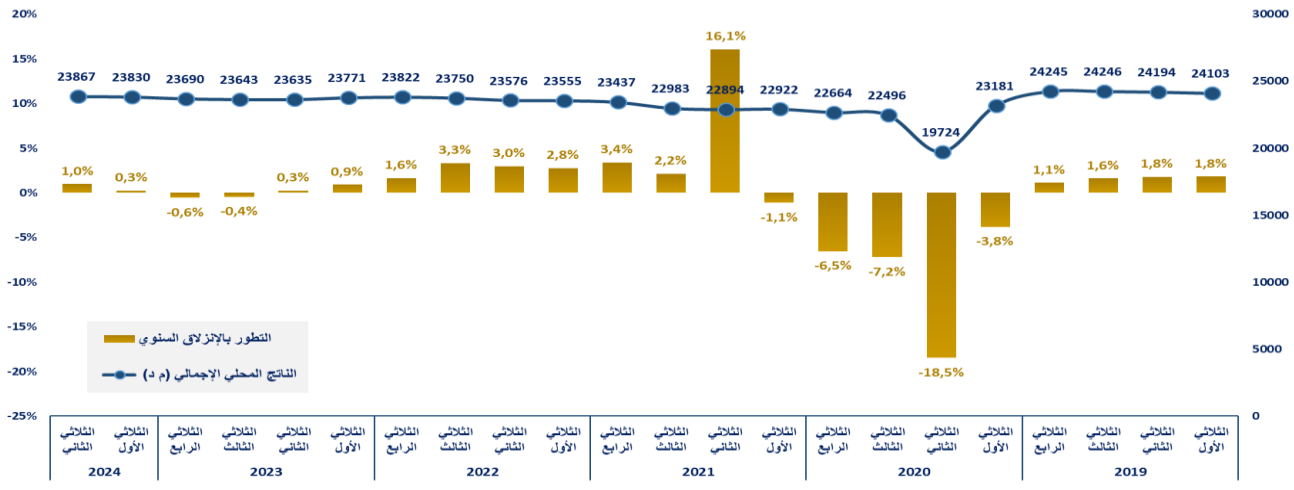

المصدر: قاعدة بيانات المعهد الوطني للإحصاء

2. منحى تنازلي لنسبة التضخم

بلغ متوسط التضخم التراكمي مستوى 7.2% إلى موفى سبتمبر من سنة 2024 مقارنة بـ 9.7% في نفس الفترة من السنة المنقضية. حيث شهدت نسبة التضخم عند الاستهلاك منحا تنازليا من 7.8% في جانفي إلى 6.7% في شهر سبتمبر 2024.

كما سجلت نسبة التضخم الضمني لشهر سبتمبر 2024، أي التضخم دون احتساب مجموعة الطاقة ومجموعة التغذية، تراجعا طفيفا لتبلغ مستوى 6.2% بعد ان كانت في مستوى 6.4% خلال شهر أوت 2024.

رسم بياني8 : تطور معدل التضخم الشهري (%)

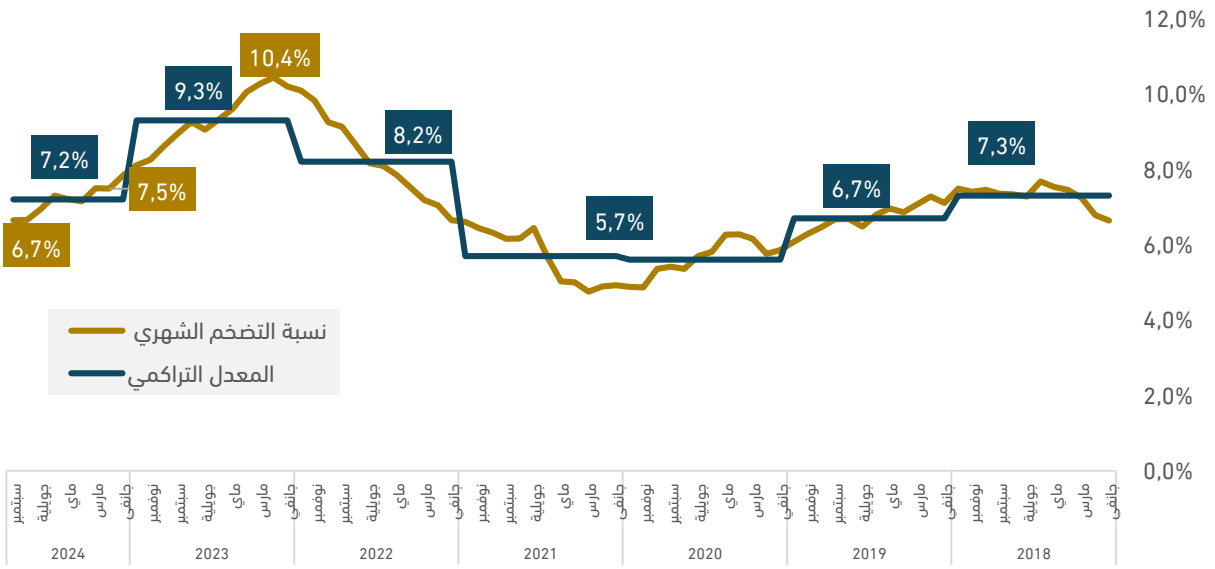

المصدر: قاعدة بيانات المعهد الوطني للإحصاء

وساهم قطاع التغذية والمشروبات بأعلى نسبة في التضخم الإجمالي بـ2.6% يليه قطاع الملابس والأحذية بـ0.8%.

رسم بياني9 : المساهمة في التضخم حسب القطاعات خلال شهر سبتمبر 2024 (%)

المصدر: قاعدة بيانات المعهد الوطني للإحصاء

3. تطور أسعار صرف الدينار أمام أهم العملات الأجنبية

عرفت قيمة الدينار التونسي تراجعا طفيفا مقابل الأورو بنسبة 0.6% لتصل الى 3.373 دينار **في موفى سبتمبر** 2024 مقابل 3.353 في نفس الفترة من سنة 2023 ، و استقرارا مقابل الدولار ليبلغ 1 دولار حوالي 3.100 دينار. وقد بلغ **معدل** سعر صرف الدولار لشهر سبتمبر 2024 مستوى 3.043 دينار ا للدولار الواحد مسجلا بذلك الدينار **تحسنا** بـ 1.9% مقارنة بمعدل شهر جانفي 2024 و الذي بلغ 3.101 دينار ا للدولار الواحد.

وعلى مستوى الأسواق العالمية، سجل سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الأورو تراجعا طفيفا بـ0.4% حيث بلغ معدل سعر صرف الدولار 0.921 أورو إلى موفى سبتمبر 2024 مقابل 0.924 أورو في نفس الفترة من السنة الفارطة.

رسم بياني10 : تطور المعدل الشهري لسعر الصرف الدينار مقابل الاورو والدولار

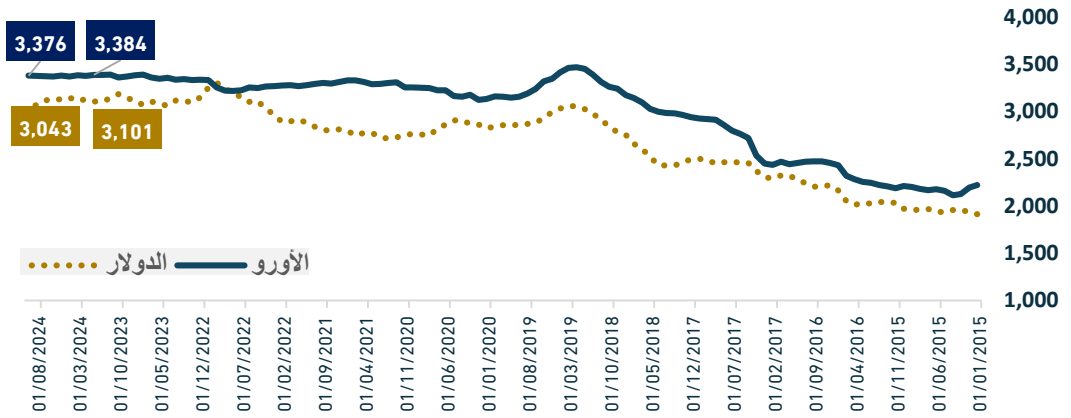

المصدر: قاعدة بيانات البنك المركزي التونسي.

4. المبادلات التجارية: تقليص العجز التجاري

شهدت الصادرات بالأسعار الجارية خلال الأشهر الثمانية الاولى من سنة 2024 ارتفاعا بنسبة 2.1% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2023. ويعود هذا التطور أساسا الى الارتفاع المسجل في صادرات قطاع المنتوجات الفلاحية والغذائية بنسبة 33% نتيجة الزيادة الملحوظة في مبيعات زيت الزيتون بنسبة 62 %. كما ارتفعت صادرات قطاع الطاقة بنسبة 20.7 % وقطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية بنسبة 1%. وفي المقابل تراجعت صادرات قطاع الفسفاط ومشتقاته بنسبة 29.6% وقطاع النسيج والملابس والجلد بنسبة 6.2%.

أما على مستوى الواردات فقد سجلت ارتفاعا بـ1.1% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2023، بالعلاقة أساسا مع ارتفاع واردات مواد الطاقة بـ 16.6% و مواد التجهيز بـ2.5% و المواد الاستهلاكية بـ4.7% في حين تراجعت واردات المواد الأولية ونصف المصنعة بنسبة 5.5%. ونتيجة لذلك تقلص العجز التجاري ليبلغ -11924.1 م د في موفى أوت 2024

رسم بياني 11: نتيجة المبالات التجارية حسب مجموعات المواد (بحساب م د)

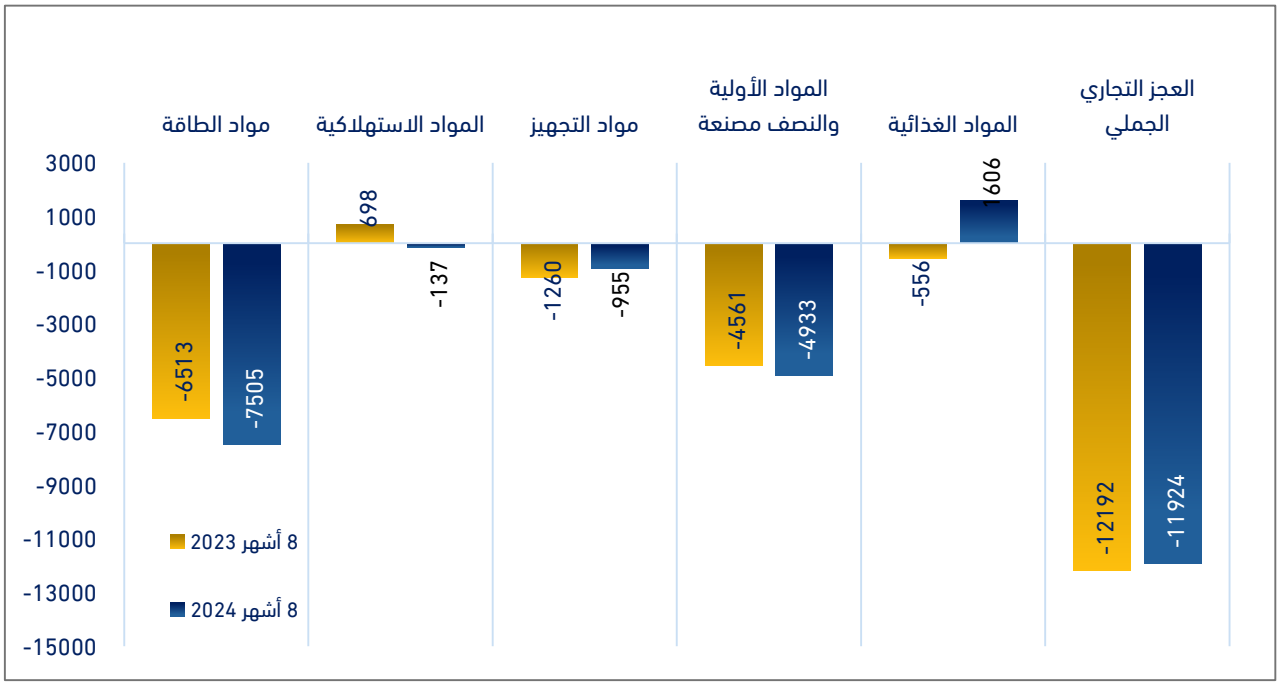

المصدر: قاعدة بيانات المعهد الوطني للإحصاء.

5. تراجع نسبة البطالة:

تراجعت نسبة البطالة خلال الثلاثي الثاني من سنة 2024 إلى 16.0 %مقابل 16.2 % مسجلة في الثلاثي السابق. ويقدر عدد العاطلين عن العمل بحوالي 661.7 ألف من مجموع السكان الناشطين (4146.1 ألف) . كما بلغ عدد المشتغلين في تونس خلال الثلاثي الثاني 3484.4 ألف ناشط مشتغل أي زيادة بـ8.5 ألف مشتغل مقارنة بالثلاثي السابق موزعين بين 2469.9 ألف ناشط من الذكور و1014.5 ألف من الإناث.

تنفيذ ميزانية الدولة
إلى موفى أوت 2024

أفضى تنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى أوت 2024 إلى تسجيل عجز في الميزانية دون الهبات والمصادرة في حدود - 760 م د مقابل عجز بـ -1287م د في نفس الفترة من سنة 2023. وذلك نتيجة لـ:

I. مداخيل ميزانيــة الدولـة:

بلغت مداخيل ميزانية الدولة إلى موفى أوت 2024 حوالي 29961 م د مقابل 27185 م د في نفس الفترة من سنة 2023 مسجلة بذلك زيادة بـ 2776 م د أي 10.2% ونسبة إنجاز في حدود 60.9 % من تقديرات قانون المالية لسنة 2024.

ويفسر هذا التطور أساسا بـ:

- ✓ زيادة في المداخيل الجبائية بـ 2457 م د أي 9.9 % ونسبة إنجاز في حدود 62.1 % بالمقارنة مع تقديرات قانون المالية.
- ✓ زيادة في المداخيل غير الجبائية بـ 96 م د أي 4.8 % ونسبة إنجاز في حدود43.6 % بالمقارنة مع تقديرات قانون المالية.
- ✓ تعبئة مداخيل بعنوان الهبات في حدود 531 م د أي زيادة بـ 222 م د مقارنة بنفس الفترة من 2023 و بـ 181 م د مقارنة بالمبلغ المرسم بقانون المالية (350 م د)

رسم بياني 12 :نسبة الإنجاز مقارنة بتقديرات قانون المالية لسنة 2024

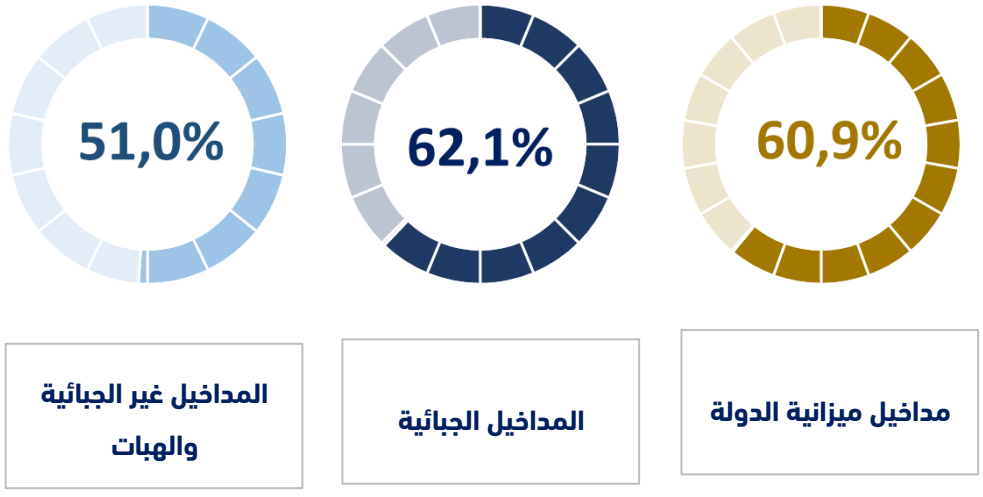

ويمثل الرسم البياني الموالي هيكلة مداخيل ميزانية الدولة إلى موفى أوت 2024

رسم بياني 13: هيكلة مداخيل ميزانية الدولة

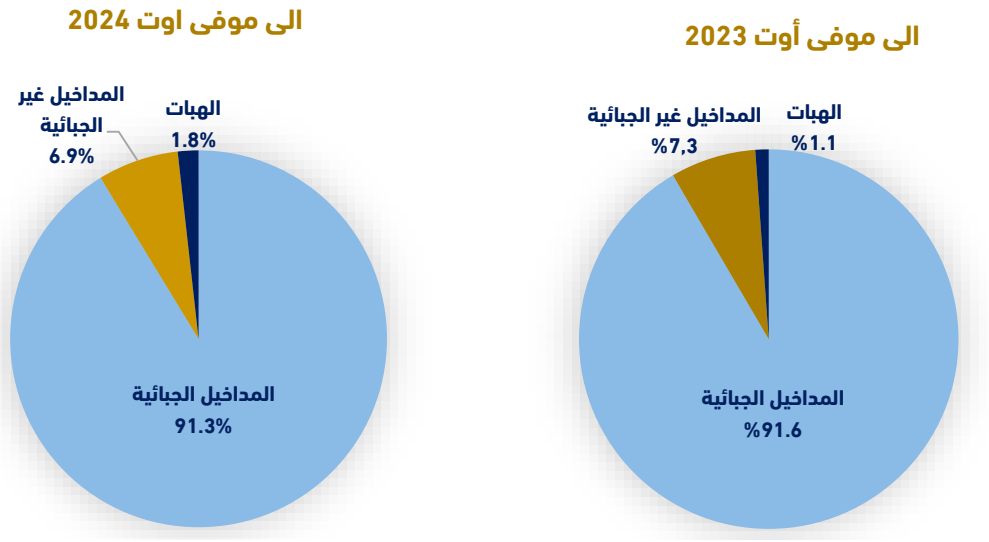

1. المداخيـل الجبائيـة:

تمّ إلى موفى أوت 2024 استخلاص **27353 م د** بعنوان المداخيل الجبائية مقـابل 24896 م د في نفس الفترة من سنة 2023 مسجلة بذلك زيادة بـ 2457 م د أي 9.9 % مردها أساسا تطور المداخيل الجبائية بالنظام الداخلي بـنسبة12.1 %.

وتتميز المداخيل الجبائية المستخلصة إلى موفي أوت 2024 بـ:

✓ زيادة الموارد المرتبطة **بالأداءات المباشرة** بـ 1326م د أي 12.8 %مقارنة بموفى أوت من سنة 2023 ونسبة إنجاز في حدود64.2 % مقارنة بتقديرات قانون المالية لسنة 2024 نتيجة لـ:

- تحسن **الضريبة على الدخل** بـ 648 م د أي 8.4 % مقارنة بنفس الفترة من سنة 2023 ونسبة إنجاز في حدود 67.1 % مقارنة بقانون المالية لسنة 2024، مرده بالأساس زيادة الضريبة على الدخل بعنوان المرتبات والأجور (+393 م د أي 7.3%) بالعلاقة أساسا مع تفعيل القسط الثاني من برنامج الزيادة في الأجور في القطاع العمومي الذي تم إقراره في أكتوبر 2022.
- ارتفاع **مردود الضريبة على الشركات البترولية** بـ 278 م د أي 46.5 % مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة وذلك بالعلاقة مع المجهودات المبذولة لاستخلاص الضريبة على الشركات البترولية في آجالها.

- زيادة **مردود الضريبة على الشركات غير البترولية** بـ400 م د أي 19.4% مقارنة مع الاستخلاصات المسجلة الى موفى أوت 2023 وتسجيل نسبة إنجاز في حدود 60.8 % مقارنة بتقديرات قانون المالية لسنة 2024. وتفسر هذه الزيادة أساسا بإحداث معلوم ظرفي لفائدة ميزانية الدولة يستوجب على البنوك والمؤسسات المالية (الفصل 64 من قانون المالية لسنة 2024) بالإضافة إلى إقرار عفو جبائي في قانون المالية لسنة 2024(الفصل 58 من قانون المالية لسنة 2024).

رسم بياني14 :نسبة إنجاز الأداءات المباشرة إلى موفى أوت 2024 من تقديرات قانون المالية لسنة 2024

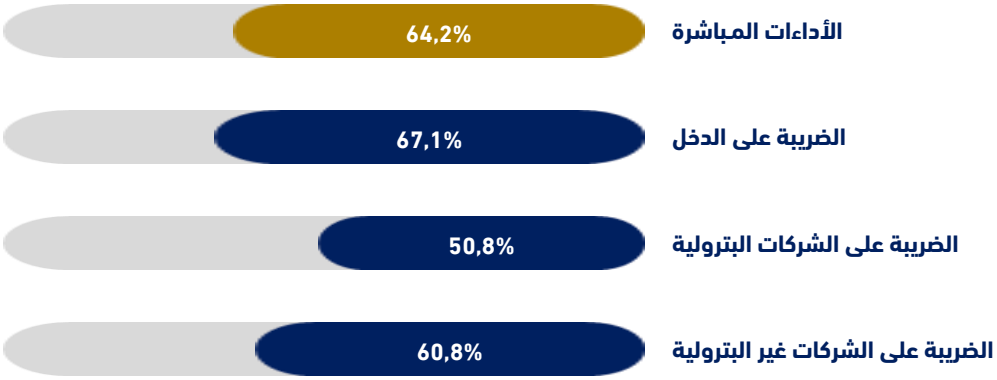

✓ ارتفاع الموارد المرتبطة **بالأداءات غير المباشرة** بـ 1131م د أي 7.8 % مقارنة بنفس الفترة من سنة 2023 ونسبة إنجاز في حدود 60.6 % مقارنة بتقديرات قانون المالية لسنة 2024 نتيجة لـ:

- تطور استخلاص **المعاليم الديوانية** بـ 90 م د أي 7.6 % (1277م د الى موفى أوت 2024 مقابل1187 م د في نفس الفترة من 2023) بالعلاقة مع تحسن نسق واردات السلع (+1.1 %) إلى موفى أوت 2024 و مردود إجراءات قانون المالية لسنة 2024.
- ارتفاع المبالغ المستخلصة بعنوان **الأداء على القيمة المضافة** بـ 412 م د أي 6.0 % وتسجيل نسبة إنجاز في حدود 61.5 % مقارنة بتقديرات قانون المالية 2024، وتتأتى هذه الزيادة بالأساس من الأداء على القيمة المضافة بالنظام الداخلي الذي سجل تطورا بـ 13.5 % مقارنة بنفس الفترة من سنة 2023 وذلك بالعلاقة مع بوادر التعافي التدريجي للنشاط الاقتصادي.
- زيادة صافية في مردود **المعلوم على الاستهلاك** بـ107 م د أو 4.3% ليبلغ 2582 م د مقابل 2475 م د في نفس الفترة من السنة الماضية، وتتأتى هذه الزيادة خاصة من معلوم الاستهلاك على التبغ بـ104 م د.

- زيادة مردود الأداءات والمعاليم الأخرى بـ522 م د أي 12.8% مقارنة بموفى أوت 2023 متأتية من تحسن الأداءات وزيادة المعاليم المختلفة بـ 295 م د والمداخيل الموظفة بـ 227 م د منها 45 م د بعنوان المساهمة الاجتماعية التضامنية.

رسم بياني15 : نسبة إنجاز الأداءات غير المباشرة إلى موفى أوت 2024 من تقديرات قانون المالية لسنة 2024

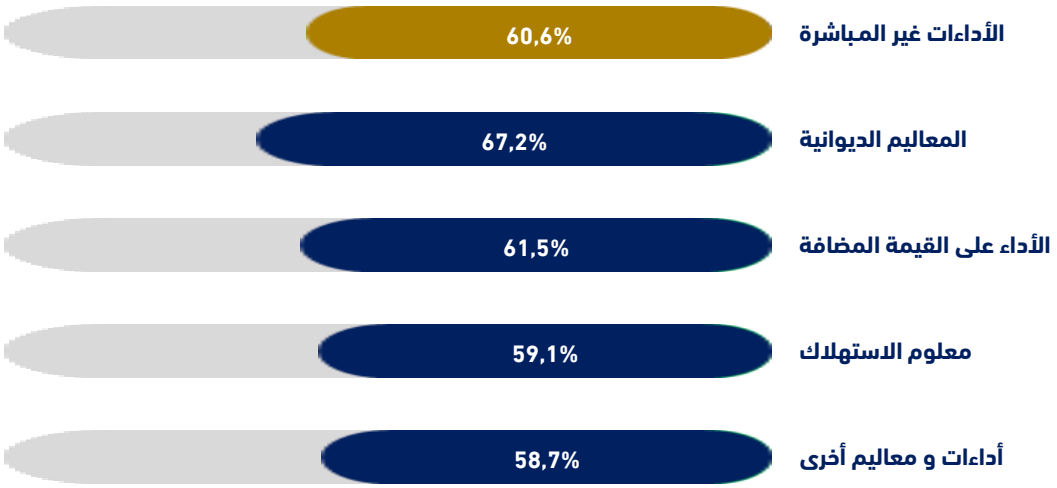

و يحوصل الجدول التالي جملة المداخيل الجبائية الى موفى أوت 2024.

جدول 2 : المداخيل الجبائية إلى موفى أوت 2024 (بحساب م د)

بحساب م د	2022	2023		2024	
		موفى أوت	نتائج	ق م	موفى أوت
الأداءات المباشرة	14390	10326	16026	18157	11653
الضريبة على الدخل	10075	7667	11373	12383	8315
الضريبة على الشركات البترولية	1414	599	969	1725	877
الضريبة على الشركات غير البترولية	2900	2060	3684	4049	2460
الأداءات غير المباشرة	21059	14569	22021	25893	15700
المعاليم الديوانية	1784	1187	1849	1900	1277
الأداء على القيمة المضافة	10174	6834	10462	11791	7246
معلوم الاستهلاك	3604	2475	3809	4369	2582
أداءات و معاليم أخرى	5497	4073	5901	7833	4596
جملة المداخيل الجبائية	35449	24896	38047	44050	27353
	%16,6	%9,0	%7,3	%11,6	%9,9

2. المداخيـل غير الجبائيـة:

تم استخلاص مبلغ 2077 م د بعنوان المداخيل غير الجبائية الى موفي أوت 2024 مقابل 1981 م د في نفس الفترة من سنة 2023 مسجلة بذلك زيادة بـ96 م د أي 4.8% متأتية أساسا من:

- ✓ بلوغ عائدات المساهمات 1327 م د ويشمل هذا المبلغ 1057 م د بعنوان مرابيح البنك المركزي.
- ✓ تحصيل 189 م د بعنوان مردود أتاوة عبور الغاز الجزائري.

3. الهبات:

تمت تعبئة 531 م د بعنوان هبات إلى موفى أوت 2024 مقابل تقديرات بـ 350 م د في قانون المالية 2024 متأتية من برنامج تعاون مع الاتحاد الأوروبي.

جدول 3: المداخيل غير الجبائية و الهبات إلى موفى أوت 2024 (بحساب م د)

بحساب م د	2022	2023		2024	
		موفى أوت	نتائج	ق.م	موفى أوت
عائدات المساهمات	625	525	609	1260	1327
مداخيل عبور الغاز	1829	837	2064	1369	189
مداخيل تسويق المحروقات	922		616	673	
مداخيل المصادرة	45			520	
مداخيل أخرى	745	620	1194	938	562
جملة المداخيل غير الجبائية	4166	1981	4484	4760	2077
الهبات	1378	309	700	350	531
جملة المداخيل غير الجبائية والهبات	5544	2290	5184	5110	2608

II. نفقات ميزانيـة الدولـة:

بلغت نفقات ميزانيـة الدولـة الى موفى أوت 2024 حوالي 30189 م د مقابل 28164 م د في نفس الفترة من سنة 2023 مسجلة بذلك تطورا بـ 7.2% وتتسم هذه النفقات أساسا بـ:

- ✓ زيادة في **نفقات التأجير** بـ 512م د أي 3.6% بالعلاقة خاصة مع تفعيل القسط الثاني من برنامج الزيادة في أجور القطاع العام التي تم إقرارها في أكتوبر 2022.

- ✓ ارتفاع **نفقـات التسيير** بـ 208 م د لتبلغ 1223 م د خصّصت أغلبها لوزارة الصحة (341 م د) ووزارة الدفاع (212 م د).
- ✓ صرف مبلغ 561 م د بعنوان **دعم المواد الأساسية** مع مواصلة العمل على مراقبة مسالك التوزيع واتخاذ الإجراءات اللازمة للتصدي لظواهر التهريب والاحتكار بالإضافة إلى ترشيد الاستهلاك، وذلك علاوة على مبلغ 825 م د تم صرفه على حساب "ن مكرر" لديوان الحبوب ومبلغ117 م د تم صرفه على حساب "ن مكرر" لديوان الزيت.
- ✓ صرف مبلغ 2796 م د بعنوان **دعم المحروقات** يتوزع بين الشركة التونسية لصناعات التكرير لحد (1817 م د) والشركة التونسية للكهرباء والغاز لحد (979 م د).
- ✓ صرف 522 م د بعنوان **دعم النقل** وهو ما يمثل 79.1% من المبلغ المرسم بقانون المالية لسنة 2024.
- ✓ بلوغ نفقات **التدخلات دون الدعم** 3382 م د منها 2292 م د أي 67.8% بعنوان التدخلات ذات صبغة اجتماعية و 1090 م د أي 32.2 % بعنوان التدخلات ذات صبغة تنموية.

وتتوزع التدخلات ذات الصبغة الاجتماعية بالأساس كالتالي:

- 655 م د بعنوان منح قارّة لفائدة العائلات محدودة الدخل علاوة على مساعدات ظرفية بـ 65 م د و صرف منح للجمعيات العاملة في مجال الإعاقة بمبلغ 20 م د.
- إسناد منح جامعية في حدود 143م د.

- ✓ زيادة في نفقات الاستثمار حيث بلغت 2671 م د مقابل 2610 م د لنفس الفترة من سنة 2023 خصص منها 1250 م د لمشاريع ممولة عن طريق القروض الخارجية المباشرة و عمليات مالية لحد 30 م د، و بالتالي فان اجمالي النفقات الموجهة للتنمية بلغ 3761 م د مقابل 3487 م د في نفس الفترة من سنة 2023 مسجلة بذلك زيادة بـ 7.9%.

وتجدر الإشارة أنه تم خلال سنة 2024 الانطلاق في أشغال اللجنة العليا لتسريع انجاز المشاريع العمومية واللجنة الفنية لتسريع انجاز المشاريع العمومية.

- ✓ زيـادة في **نفقات التمويل** بـ 547 م د مقارنة بنفس الفترة من السنـة المنقضية لتبلغ 4132 م د أي نسبة انجاز في حدود 60.4 % مقارنة بالمبلغ المرسم بقانون المالية يتوزع بين فائدة الدين الداخلي في حدود 2525 م د والبقية أي 1607 م د بعنوان فائدة الدين الخارجي.

رسم بياني16 : تطور النفقات إلى موفى أوت 2024 (بحساب م د)

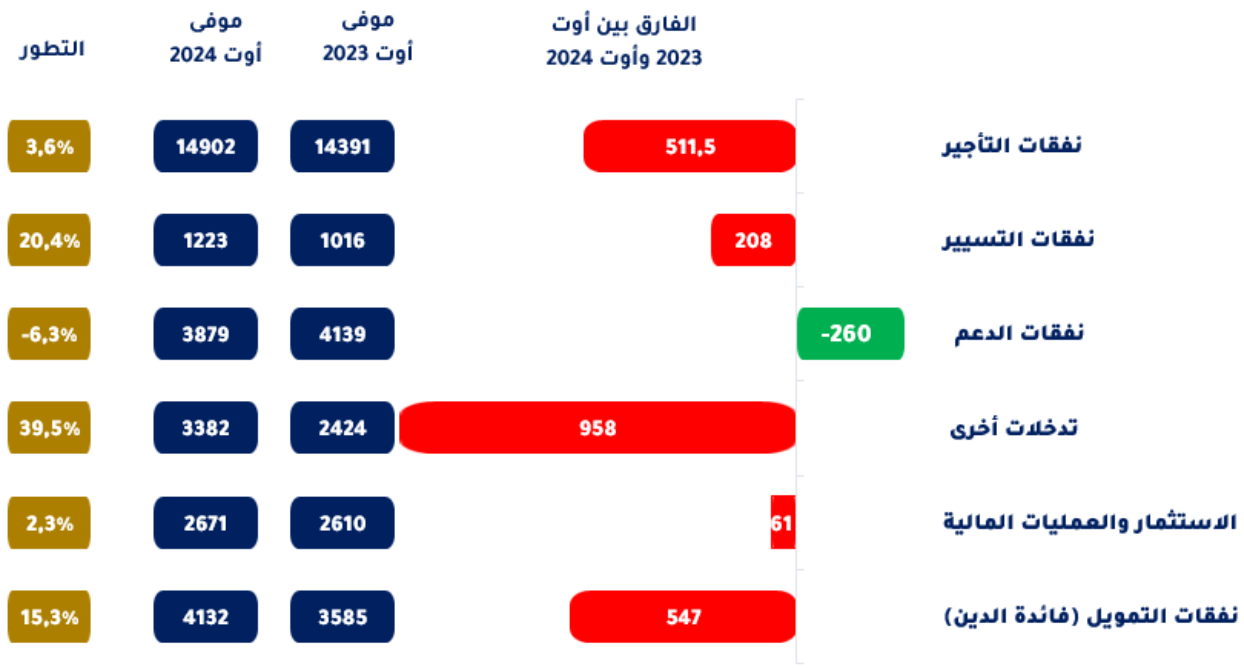

وبلغت نسبة الإنجاز لجملة النفقات إلى موفى أوت 2024 مقارنة بقانون المالية الأصلي مستوى 50.5% مقابل نسبة نظرية بـ66.7 % و تتوزع حسب طبيعة النفقات كما يلي:

رسم بياني17 : نسة إنجاز نفقات الميزانية إلى موفى أوت 2024 مقارنة بتقديرات قانون المالية

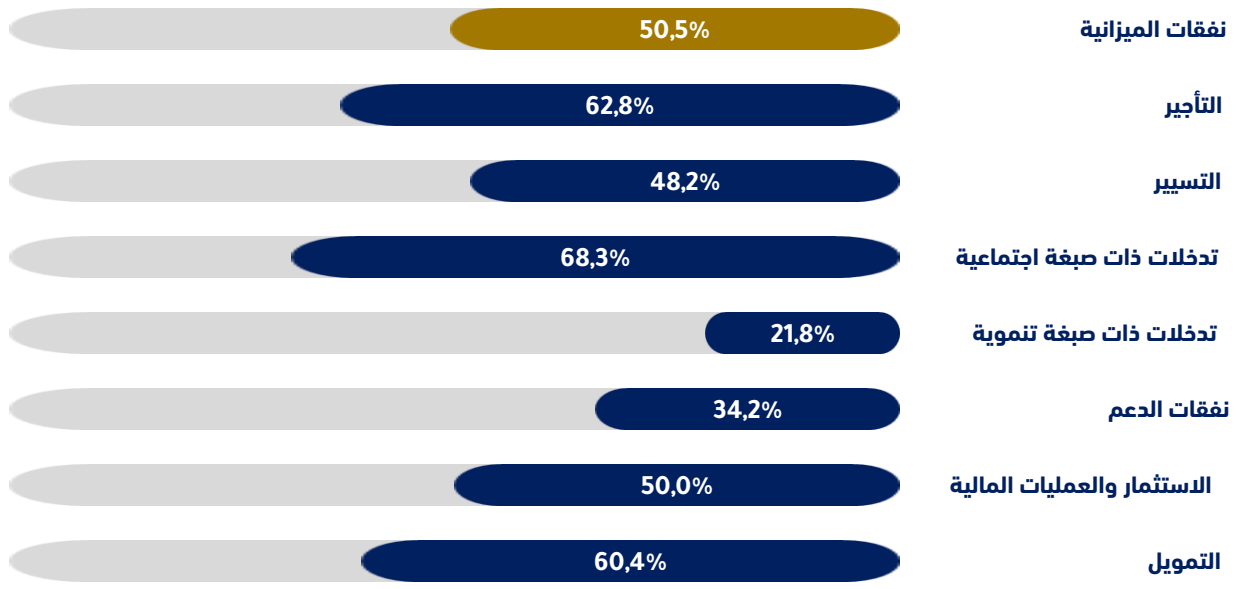

III. العجز والتمويل:

سجل تنفيذ ميزانية الدولـة إلى موفى أوت 2024 عجــزا (دون اعتبار الهبات والمصادرة) بـ - 760م د مقابل عجــز بـ - 1287م د مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية.

وبلغ تسديد أصل الــدين مستوى 11034 م د في موفى أوت 2024 مقابـل 8384 م د في نفس الفترة من السنة المنقضية مسجلا بذلك نسبة انجاز في حدود 61.8 % مقارنة بقانون المالية لسنة 2024 ويتوزع أصل الدين بين داخلي لحد 4513 م د وخارجي لحد 6521 م د. وتجدر الإشارة أن نسبة إنجاز تسديد أصل الدين الخارجي بلغت حوالي 67% إلى موفى أوت 2024 مقارنة بقانون المالية وهو ما يؤكد على مدى التزام الدولة بالإيفاء بتعهداتها الخارجية.

وفيما يخص قروض وتسبيقات الخزينة الصافية فقد بلغت مستوى 582 م د في موفى أوت 2024 مقابل 384 م د في موفى أوت 2023.

وتبعا لما سبق بلغت حاجيات التمويل الجملية خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2024 حوالي 11844 م د مقابل 9747 م د خلال نفس الفترة من سنة 2023 أي زيـادة بـ 2097 م د.

ولتغطية **حاجيات التمويل** الضرورية تم:

- تعبئة 1864 م د بعنوان **الاقتراض الخارجي** منه 1250 م د بعنوان قروض خارجية موظفة لمشاريع الدولة و484 م د قروض معاد اقراضها للمؤسسات،
- و14244 م د بعنوان **الاقتراض الداخلي** منه 6383 م د من مختلف سندات الخزينة و2483 م د بعنوان القرض الرقاعي الوطني و577 م د قروض بنكية بالعملة،
- تغيّر أرصدة أخرى لدى الخزينة و خلاص رقاع الخزينة قصيرة المدى (13 و 26 أسبوع) بقيمة -4263 م د.

IV. حجم الدين العمومي

بلغ حجم الدين العمومي المسجل في موفى أوت 2024 ما قدره 128380 م د يتوزع بين الدين الداخلي (66424 م د) أي 51.7% من حجم الدين العمومي والدين الخارجي (61956 م د) أي 48.3% من حجم الدين العمومي.

رسم بياني18 : هيكلة حجم الدين الخارجي حسب العملات

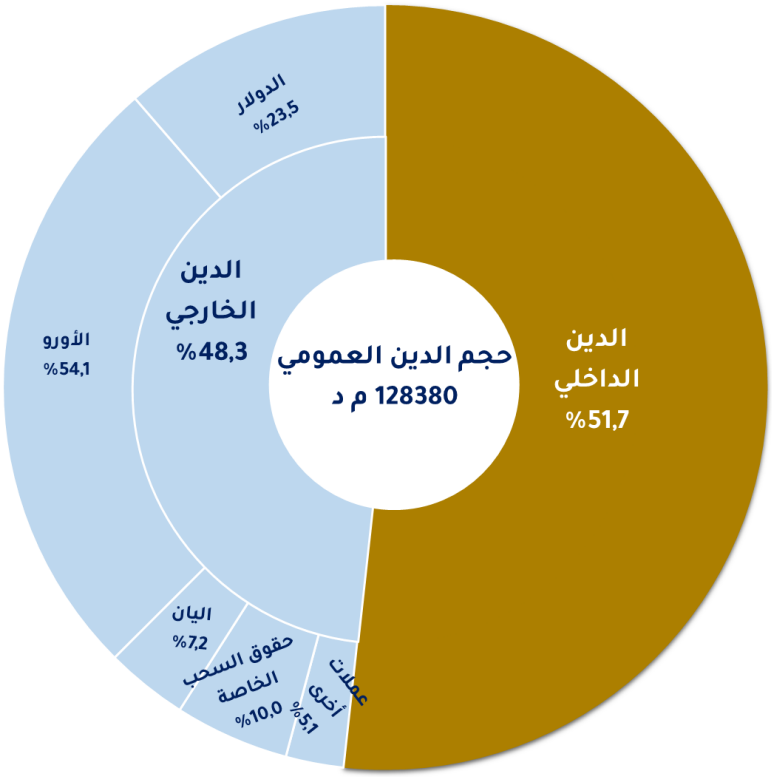

ويحوصل الجدول الموالي نتائج تنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى أوت 2024:

جدول 4: توازن ميزانية الدولة إلى موفى أوت 2024 (بحساب م د)

	بحساب م د	2022	2023		2024	
			موفى أوت	نتائج	ق.م	موفى أوت	نسبة الإنجاز/ ق م
	جملة موارد الدولة	60661	36933	69291	77868	41805	%53,7
1	مداخيل الميزانية	40993	27185	43231	49160	29961	%60,9
2	موارد الخزينة	19668	9747	26060	28708	11844	%41,3
	جملة تكاليف الدولة	60661	36933	69291	77868	41805	%53,7
1	نفقات الميزانية	50627	28164	53858	59805	30189	%50,5
2	تكاليف الخزينة دون تمويل العجز	10034	8769	15433	18063	11616	%64,3
I-	مـــداخـيل المـيزانـــيـة	40993	27185	43231	49160	29961	%60,9
1	المداخيل الجبائية	35449	24896	38047	44050	27353	%62,1
2	المداخيل غير الجبائية	4166	1981	4484	4760	2077	%43,6
3	الهبات	1378	309	700	350	531	%151,7
II-	نـــفـــقـــات المـيزانـيـة	50627	28164	53858	59805	30189	%50,5
1	نفقات التأجير	21125	14391	21608	23711	14902	%62,8
2	نفقات التسيير	2146	1016	2458	2538	1223	%48,2
3	نفقات التدخلات	17932	6563	18271	19696	7261	%36,9
1-3	نفقات الدعم	11999	4139	11475	11337	3879	%34,2
	(المواد الأساسية)	3771	473	3805	3591	561	%15,6
	(المحروقات)	7628	3184	7030	7086	2796	%39,5
	(النقل)	600	482	640	660	522	%79,1
2-3	تدخلات أخرى	5933	2424	6796	8359	3382	%40,5
	التدخلات ذات الصبغة تنموية	3043	877	3469	5006	1090	%21,8
	تدخلات أخرى	2889	1547	3327	3353	2292	%68,3
4	نفقات الاستثمار	4627	2582	5624	5274	2641	%50,1
5	نفقات العمليات المالية	134	28	67	67	30	%44,7
6	نفقات التمويل	4663	3585	5831	6838	4132	%60,4
7	النفقات الطارئة و غير الموزعة			0	1680		
1	النتيجة الأولية دون الهبات والمصادرة	6394-	2298	5496-	4677-	3373	
	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	%4,6-		%3,6-	%2,7-		
2	العجز دون الهبات و المصادرة	11057-	1287-	11327-	11515-	759-	
	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	%7,9-		%7,4-	%6,6-		
3	العجز باعتبار الهبات و المصادرة	9634-	979-	10627-	10645-	229-	
	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	%6,9-		%7,0-	%6,1-		

النتائج المنتظرة لسنة 2024

على ضوء نتائج تنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى أوت من السنة الجارية، وبناءً على النتائج المنتظرة لبقية سنة 2024 باعتبار تطور مؤشرات الظرف الاقتصادي على المستوى العالمي وعلى المستوى الوطني، و على الرغم من تواصل التداعيات السلبية للاضطرابات الجيوسياسية في العالم وتأثير التغيرات المناخية وتوسع تداعياتها على مختلف القطاعات الاقتصادية، فإنه من المنتظر أن يتواصل التحكم في التوازنات المالية لسنة 2024 من خلال تعزيز مجهود استخلاص موارد الميزانية ومواصلة ترشيد النفقات بما يضمن ايفاء الدولة بكل التزاماتها وخاصة تسديد ديونها في الداخل وفي الخارج مع التحكم في عجز ميزانية الدولة ليبقى في المستوى المقدر أوليا في قانون المالية لسنة 2024 و بالتالي عدم اللجوء إلى قانون مالية تعديلي.

I. تذكير بأهم فرضيات قانون المالية الأصلي لسنة 2024

يهدف قانون المالية لسنة 2024 بالأساس إلى مواصلة تنفيذ الإصلاحات الرامية إلى الاستعادة التدريجية للتوازنات ودفع نسق الاستثمار وتحقيق نمو اقتصادي شامل، تضامني ومستدام ويعتبر الإصلاح الجبائي من أهم ركائز تنفيذ هذه الإصلاحات لما له من دور أساسي في تحقيق العدالة الجبائية وتنشيط الاقتصاد الوطني وتمويل ميزانية الدولة.

وتمحورت أهداف قانون المالية لسنة 2024 أساسا حول:

- ✓ تكريس الدور الاجتماعي للدولة وإرساء آليات بديلة لتمويل نفقات الدعم لتأمين تزويد السوق بالمواد الأساسية،
- ✓ دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية،
- ✓ دعم الإدماج المالي للمؤسسات الصغرى والمتوسطة وتشجيع الادخار ودفع الاستثمار،
- ✓ دعم الاقتصاد الأخضر والانتقال الطاقي والتنمية المستدامة،
- ✓ مقاومة التهرب الجبائي وإدماج القطاع الموازي ودعم الامتثال الضريبي.

هذا وقد قدّر حجم ميزانية الدولة لسنة 2024 بـ 77868 م د أي زيادة بـ12.4 % بالمقارنة مع النتائج المسجلة لسنة 2023.

واعتمدت تقديرات ميزانية الدولة لسنة 2024 على الفرضيات التالية:

- ✓ نسبة النّمو الاقتصادي في حدود 2.1%،
- ✓ اعتماد معدل الأشهر الأخيرة من سنة 2023 لسعر صرف الدّولار لكامل سنة 2024،
- ✓ اعتماد معدل سعر برميل النفط الخام من نوع «البرنت » في حدود 81 دولار للبرميل،

II. التوازن المنتظر لكامل سنة 2024

على ضوء نتائج تنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى أوت 2024 وبناءً على تطور مؤشرات الظرف الاقتصادي على المستوى العالمي وعلى المستوى الوطني، فإنه من المنتظر أن يفضي تنفيذ ميزانية الدولة لكامل سنة 2024 إلى النتائج التالية:

1. على مستوى مداخيل الميزانية

من المنتظر أن تبلغ مداخيل الميزانية لسنة 2024 ما قدره **47311 م د** مسجلة بذلك زيادة بـ 9.4% أو 4079 م د بالمقارنة مع نتائج 2023 و49160 م د مقدرة بقانون المالية ويفسر ذلك بـ:

✓ ارتفاع منتظر **للمداخيل الجبائية** لكامل سنة 2024 بـ 10.9% لتبلغ 42190 م د مقارنة بسنة 2023 ومقابل تقديرات أولية بـ 44050 م د ويفسر ذلك أساسا بـ:

- تطور **الاداءات المباشرة** بـ 11.7% مقارنة بالنتائج المسجلة لسنة 2023 بالعلاقة مع تحسن الضريبة على الدخل بـ 9.0% والضريبة على الشركات البترولية بـ 9.4% والشركات غير البترولية بـ20.7%.
- تطور **الاداءات غير المباشرة** بـ10.3% مقارنة بالنتائج المسجلة لسنة 2023 بالعلاقة مع تطور الأداء على القيمة المضافة بـ7.7% مقارنة بسنة 2023 ويمثل الأداء على القيمة المضافة حوالي 46.4% من جملة الاداءات غير المباشرة. ومن المنتظر تحسن مردود المعلوم على الاستهلاك بـ 7.9% والمعاليم الديوانية بـ 8.7% لكامل سنة 2024 مقارنة بالنتائج المسجلة سنة 2023.

رسم بياني19 : هيكلة المداخيل الجبائية المنتظرة لسنة 2024

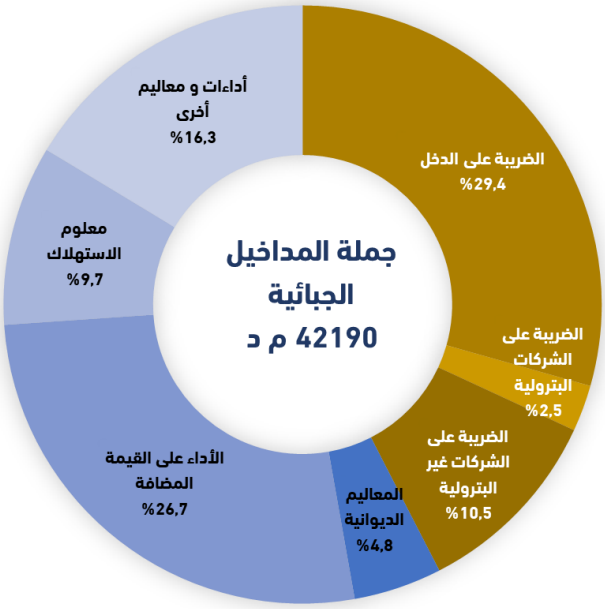

- ✓ من المنتظر أن تبلغ المداخيل غير الجبائية دون الهبات والمصادرة لكامل سنة 2024 ما قدره 4240 م د مقابل 4484 م د مسجلة في 2023 وهو نفس المبلغ المرسم في قانون المالية لسنة 2024.
- ✓ الترفيع في تقديرات الهبات حيث تمت تعبئة مبلغ 530.8 م د إلى موفى أوت 2024 بعنوان هبات سنة 2023 (مقدرة ضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2023) متأتية من الاتحاد الأوروبي. ومن المنتظر أن تبلغ الهبات 781 م د سنة 2024.

2. على مستوى نفقات الميزانية

على ضوء نتائج تنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى أوت 2024، من المنتظر أن تبلغ نفقات الميزانية لسنة 2024 مستوى 56908 م د أي تطور بـ 5.7 % مقارنة بالنتائج المسجلة في موفى سنة 2023 و**باقتصاد بـ 2897 م د** مقارنة بتقديرات قانون المالية لسنة 2024، وذلك نتيجة لـ:

أ. **نفقات التأجير:** من المنتظر أن تسجل اقتصادا **بـ 1180 م د** مقارنة بتقديرات قانون المالية الأصلي لتبلغ مستوى 22531 م د مقابل 23711 م د مقدرة في قانون المالية و21608 م د مسجلة في 2023. حيث بلغت نفقات التأجير التي تم صرفها إلى موفى أوت 2024 ما قدره 14902 م د أي نسبة انجاز في حدود 62.8%

ب. **نفقات الدعم:** من المنتظر أن يتم انجاز كل الاعتمادات المرسمة بعنوان الدعم لسنة 2024 والمقدرة **بـ**11337 م د أي نسبة انجاز بـ 100% وموزعة كالآتي:

- ✓ **دعم المحروقات:** من المنتظر أن يتم صرف كامل الدعم المقدر في إطار قانون المالية لسنة 2024 أي حوالي 7086 م د خاصة وأنه من المتوقع أن تبقى معدلات أسعار النفط بالأسواق العالمية لكامل سنة 2024 متقاربة مع المستوى المعتمد عند إعداد تقديرات قانون المالية لسنة 2024. ويتوزع هذا الدعم بين الشركة التونسية للكهرباء والغاز في حدود 4019 م د والشركة التونسية لصناعات التكرير في حدود 3067 م د.
- ✓ **دعم المواد الأساسية:** من المنتظر انجاز كامل النفقات المرسمة بعنوان دعم المواد الأساسية لسنة 2024 أي حوالي 3591 م د خاصة في ظل استقرار أسعار الحبوب والزيت النباتي في الأسواق العالمية في نفس المستوى المعتمد عند إعداد تقديرات قانون المالية لسنة 2024.
- ✓ **دعم النقل:** من المنتظر أن يبلغ دعم النقل 660 م د أي نفس المبلغ المرسم في قانون المالية لسنة 2024.

رسم بياني20 :تطور نفقات الدعم و نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي

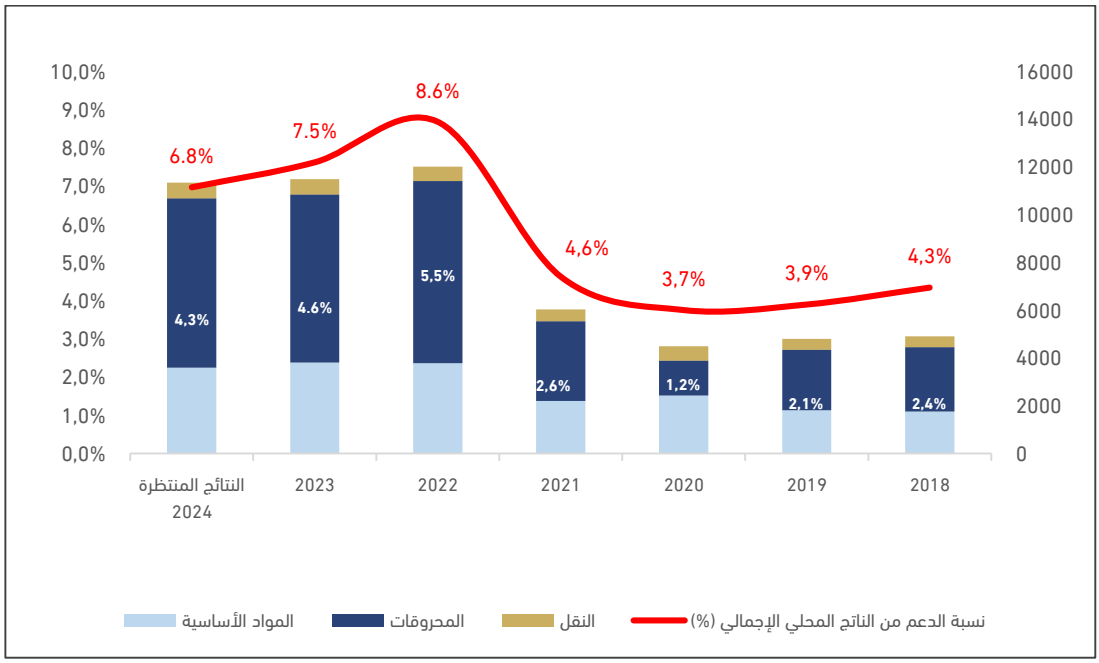

ت. **نفقات التمويل:** من المنتظر تسجيل اقتصادا بـ 463 م د بعنوان نفقات التمويل لكامل سنة 2024 لتبلغ مستوى 6375 م د مقابل 6838 م د مقدرة في قانون المالية لسنة 2024.

ث. **النفقات ذات الصبغة التنموية:** تم العمل خلال سنة 2024 على استحثاث نسق انجاز المشاريع العمومية، ومن المنتظر أن يتم صرف كل المبالغ المرسمة بعنوان النفقات ذات الصبغة التنموية من استثمار وتدخلات ذات صبغة تنموية وعمليات مالية بنفس المستوى المرسم بقانون المالية أي حوالي 10347 م د.

ج. **النفقات الطارئة وغير الموزعة:** اقتصاد بحوالي 1154 م د في بند النفقات الطارئة وغير الموزعة.

3. عجز ميزانية الدولة وتمويله

باعتبار النتائج المتوقعة لتنفيذ موارد ونفقات ميزانية الدولة لسنة 2024، من المنتظر أن يتم تسجيل عجز في ميزانية الدولة دون الهبات والمصادرة بـ -10478 م د أي-6.3% من الناتج المحلي الاجمالي مقابل -11515 م د أي -6.6% من الناتج المحلي الإجمالي مقدرة في قانون المالية الأصلي لسنة 2024 و -7.4% مسجلة في 2023.

رسم بياني21 :تطور عجز الميزانية من الناتج المحلي الإجمالي

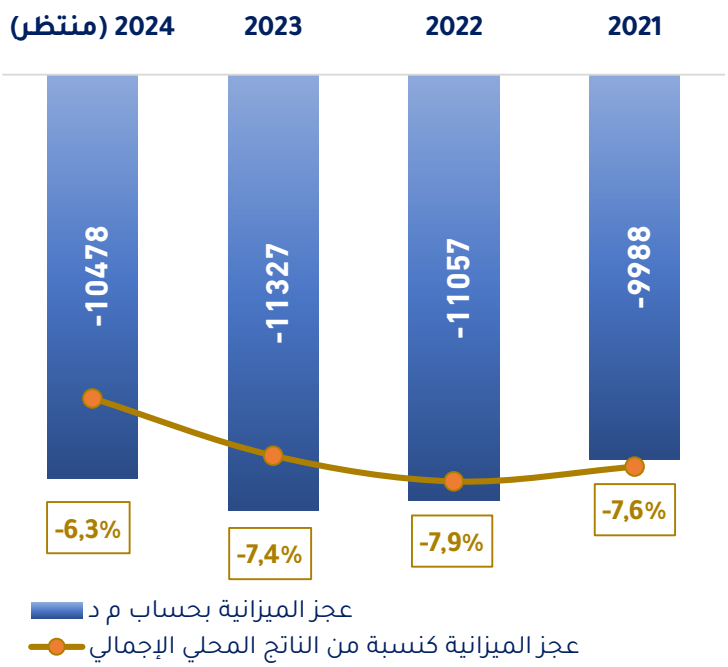

لتمويل عجز الميزانية لسنة 2024 من المنتظر تعبئة موارد الاقتراض التالية:

- ✓ موارد الاقتراض الخارجي: 4990 م د وهي تمثل 17.7% من جملة موارد الاقتراض.
- ✓ موارد الاقتراض الداخلي: 23198 م د وهي تمثل 82.3 % من جملة موارد الاقتراض.

وباعتبار كل ما سبق، **سيبلغ حجم ميزانية الدولة لسنة 2024 ما قدره 75699 م د** مقابل 77868 م د مقدرة في قانون المالية لسنة 2024 وسيتم تمويله بموارد ذاتية لحد 47311 م د وموارد اقتراض وخزينة صافية لحد 28388 م د.

الإصلاحات الاقتصادية والجبائية

تترجم السياسية الجبائية المضمنة بمشروع قانون المالية لسنة 2025 جملة الأولويات الوطنية الرامية إلى المضي قدما في إرساء الإصلاحات اللازمة للحفاظ على استدامة المالية العمومية وإيفاء الدولة بتعهداتها من خلال سياسات مالية سليمة تقوم على تعزيز موارد الدولة وترشيد النفقات العمومية من جهة، وتدعيم االتدخلات الاجتماعية ودفع نسق الاستثمار واستحثاث النمو من جهة أخرى. لذلك سيتم العمل في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2025على مواصلة إرساء الإصلاحات الجبائية الضرورية لإضفاء مزيد من النجاعة الاقتصادية والمالية وتثبيت مقومات الدولة الاجتماعية من خلال سنّ جملة من الإجراءات التي تهدف إلى مزيد الإحاطة بالفئات الاجتماعية الهشة ومحدودة الدخل على غرار ضمان الحماية الاجتماعية لفائدة العاملات الفلاحيات والتأمين ضد فقدان مواطن الشغل لأسباب اقتصادية وإعفاء المنتفعين بجرايات العجز وجرايات الأيتام من الضريبة على الدّخل ودعم الادماج الاقتصادي لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة ودعم القدرة الشرائية للفئات محدودة ومتوسطة الدخل.

هذا ويتضمن مشروع القانون عدة إجراءات ترمي إلى مواصلة الإصلاح الجبائي وذلك خاصة بإرساء نظام جبائي أكثر عدالة يعتمد على مزيد تكريس الضريبة التصاعدية في مادة الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات ممّا سيساهم في التقليص من الفوارق بين مختلف الطبقات الاجتماعية ويدعم القدرة الشرائية للفئات محدودة الدخل ويضمن توزيع أكثر عدالة للعبء الضريبي بين المؤسسات.

كما ينصّ مشروع القانون كذلك على عدة إجراءات تهدف إلى تنشيط الدورة الاقتصادية واستعادة ثقة المستثمرين من خلال تحسين مناخ الاستثمار والتشجيع على تحقيق التنمية الشّاملة والمستدامة وتمويل المؤسسات، لا سيما منها المؤسسات الصغرى والمتوسطة، ودعم قدرتها التنافسية وإعادة هيكلتها المالية وتشجيع الاستثمار في القطاعات الواعدة على غرار الطاقات البديلة والاقتصاد الأخضر.

كما يهدف المشروع الى إرساء نظام جبائي يمكن من إدماج الاقتصاد الموازي والتصدي للتهرب الجبائي وترشيد الامتيازات الجبائية والمالية وإحكام التصرف فيها وتوجيهها لمستحقيها.

وعلى هذا الأساس، يتضمن مشروع قانون المالية لسنة 2025 أحكاما جبائية ومالية تتعلق خاصة بـ:

- ✓ تعزيز مقومات الدولة الاجتماعية ودعم القدرة الشرائية للمواطن
- ✓ مواصلة الإصلاح الجبائي ودعم موارد الخزينة
- ✓ إجراءات لدعم تمويل المؤسسات وتشجيع الاستثمار
- ✓ إجراءات لدعم الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة
- ✓ إجراءات لإدماج الإقتصاد الموازي ومقاومة التهرب الجبائي

I. تعزيز مقومات الدولة الاجتماعية ودعم القدرة الشرائية للمواطن

1- مواصلة العمل بالبرنامج الخصوصي للإحالة على التقاعد قبل بلوغ السن القانونية بنفس الشروط والإجراءات والصيغ وذلك إلى غاية 31 ديسمبر 2027.

2- الإحاطة بالعاملات الفلاحيات من خلال:

- ✓ إحداث صندوق الحماية الاجتماعية للعاملات الفلاحيات يهدف إلى ضمان الحماية الاجتماعية لفائدتهن ضد مخاطر المرض وحوادث الشغل والأمراض المهنية ويتولى المساهمة في إرساء نظام حماية اجتماعية فعلية لهن عبر ضمان التغطية الاجتماعية ومعاضدة مجهود الدولة في الانتفاع ببرنامج الأمان الاجتماعي والإحاطة بالفئات الهشة ومقاومة الفقر إلى جانب الإحاطة بهن للاستفادة من برامج الادماج الاقتصادي.
- ✓ منح العاملات الفلاحيات المنتفعات بتدخلات الصندوق المذكور الاعفاء الكلي من الضريبة على الدخل المستوجبة على المداخيل التي يحققنها وذلك لمدة خمس سنوات إبتداء من سنة الانتفاع بتدخلات الصندوق.
- ✓ التخفيض في كلفة نقل العاملات في القطاع الفلاحي وذلك بإعفاء العربات المعدة لنقل هذه الفئة من معاليم الجوالان.

3- إحداث **صندوق التأمين ضد فقدان مواطن الشغل** وإرساء نظام للإحاطة الاجتماعية بالعمال المسرحين لأسباب اقتصادية من خلال تأمين العمال ضد فقدان مواطن الشغل وذلك للحد من تأثير التغيرات الاقتصادية على المؤسسات وإعادة إدماج العمال المسرحين في الدورة الاقتصادية.

4- تعزيز تدخلات وموارد صندوق ضحايا حوادث المرور من خلال:

- ✓ توسيع مجال تدخل الصندوق ليشمل تعويض الأضرار في حالة عدم إكتتاب عقد تأمين،
- ✓ مراجعة طريقة احتساب مساهمة مؤسسات التأمين الموظفة لفائدة صندوق ضمان ضحايا حوادث المرور وذلك باعتماد رقم المعاملات عوضا عن نسبة من تكاليف الصندوق بهدف دعم موارده.

5- تخفيف العبء الجبائي على المنتفعين بجرايات العجز وجرايات الأيتام المدفوعة من قبل الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وذلك من خلال إعفاء هذه الجرايات من الضريبة على الدخل ومن الخصم من المورد على مستوى المنتفعين بها سواء كانوا من القطاع العام أو من القطاع الخاص.

6- مواصلة دعم الإدماج المالي والاقتصادي للفئات الضعيفة ومحدودة الدخل وتشجيعها على بعث المشاريع المُدرة للدخل في كافة المجالات الاقتصادية والمحدثة لمواطن الشغل وذلك بإحداث خط تمويل بمبلغ 20 مليون دينار يُخصص لإسناد قروض دون فائدة لهذه الفئة لا تتجاوز 10 آلاف دينار للقرض الواحد خلال الفترة الممتدة من غرة جانفي إلى 31 ديسمبر 2025. ويعهد التصرف في خط التمويل إلى البنك التونسي للتضامن لإسناد القروض المذكورة.

7- دعم الادماج الاقتصادي لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال احداث خط تمويل لفائدتهم بمبلغ 5 مليون دينار على موارد الصندوق الوطني للتشغيل يخصص لإسناد قروض دون تمويل ذاتي ودون فائدة لتمويل أنشطة في كافة المجالات الاقتصادية وذلك خلال الفترة الممتدة من غرة جانفي الى 31 ديسمبر 2025.

8- دعم الادماج الاقتصادي لفائدة مصابي الاعتداءات الارهابية وأولي الحق من شهداء الثورة وجرحاها، وذلك من خلال إحداث خط تمويل بمبلغ 2 مليون دينار على موارد الصندوق الوطني للتشغيل يُخصص لإسناد قروض دون تمويل ذاتي ودون فائدة لإنجاز أو لتوسعة مشاريع في كافة المجالات الاقتصادية وذلك خلال الفترة الممتدة من غرة جانفي إلى 31 ديسمبر 2025 ويتم تسديدها على مدة أقصاها ثماني سنوات منها سنتين إمهال .يعهد التصرف في خط التمويل إلى البنك التونسي للتضامن لإسناد القروض المذكورة.

9- تعزيز مقومات الدولة الاجتماعية في مجال السكن وتعزيز الإدماج المالي للفئات الاجتماعية متوسطة الدخل وخاصة المتواجدة بالجهات الداخلية للبلاد من خلال توسيع تدخلات برنامج المسكن الأوّل والذي يُخوّل الحصول على قرض ميسر لتغطية التمويل الذاتي المطالب به المنتفع قصد اقتناء مسكن أوّل (نسبة فائدة بـ 2 % ومدّة إمهال بـ 5 سنوات) ليشمل بناء مسكن و حسب نفس الشروط.

10- مواصلة دعم مجهودات الدولة للمحافظة على الموارد المائية خاصة في ظل التغيرات المناخية، من خلال:

- ✓ التمديد في الإجراء المتعلق بإسناد قروض دون فائدة لا تتجاوز 20 ألف دينار للقرض الواحد لتمويل إنجاز مواجل لتخزين مياه الأمطار وذلك إلى غاية 31 ديسمبر 2025، مع إضفاء أكثر مرونة على شروط الانتفاع.
- ✓ تخصيص اعتماد إضافي قدره 2 مليون دينار من مـوارد الصندوق الوطني لتحسين السكـن لتمويل القروض المذكورة

11- إعفاء من المعلوم الوحيد التعويضي على النقل بالطرقات العربات المعدة خاصة لأغراض صحية (قوافل صحية، عيادات متنقلة...) أو ثقافية (مكتبات متنقلة، حافلات مجهزة للعروض

السينمائية ...) وعربات الأشغال العمومية (المستغلة حصرا داخل الحضائر) والحافلات والشاحنات المعدة لتعليم السياقة.

12- مساندة الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري لمواصلة تنفيذ السياسة الديمغرافية للدولة بخصوص التوقّي من الأمراض المعدية بإعفاء الديوان من المعاليم الديوانية بعنوان توريد الأفصال التي يوفرها مجانا للمندوبيات الجهوية الراجعة له بالنظر ومراكز الصحة الأساسية بكامل تراب الجمهورية.

13- دعم المؤسسات العمومية الناشطة في مجال الإحاطة بالطفولة وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة وذلك بمنح توقيف العمل بالمعاليم والأداءات المستوجبة عند توريد التجهيزات والمعدات والمواد التي ليس لها مثيل مصنوع محليا واللازمة لنشاط هذه المؤسسات على غرار المركز الاجتماعي التربوي السند بسيدي ثابت ومركز رعاية الطفولة بمنوبة ومؤسسات رعاية كبار السن.

14- دعم القدرة الشرائية للفئات محدودة ومتوسطة الدخل التي لا يتجاوز استهلاكها الشهري من الكهرباء 300 كيلواط – ساعة وذلك بالتخفيف من كلفة استهلاك الكهرباء ذات الضغط الضعيف المعدّة للاستعمال المنزلي من خلال التخفيض في نسبة الأداء على القيمة المضافة الموظفة عليها من 13% إلى 7% وسيشمل الإجراء حوالي 93% من المشتركين في شبكة الكهرباء المعدة للاستعمال المنزلي

15- مساندة صغار مربي الأبقار من خلال:

- ✓ تخصيص مبلغ 20 مليون دينار على موارد صندوق تنمية القدرة التنافسية في قطاع الفلاحة والصيد البحري تصرف في شكل منحة استثنائية لدعم الأموال الذاتية لصغار مربي الأبقار للحصول على قروض تسند من قبل البنوك على مواردها الذاتية لتمويل إقتناء أبقار وذلك خلال الفترة الممتدة من غرة جانفي 2025 إلى 31 ديسمبر 2028 وعلى أساس إعتماد سنوي بمبلغ 5 مليون دينار ،
- ✓ تكفل الدولة بكامل مبلغ الفوائض الموظفة على القروض المذكورة،
- ✓ إعفاء صغار الفلاحين مربي الأبقار من المعاليم و الاداءات المستوجبة عند توريد الاراخي (لانتاج الحليب) والعجول (لإنتاج اللحوم) وذلك خلال الفترة الممتدة من غرة جانفي 2025 إلى31 ديسمبر 2028.

16- معاضدة مجهود شركة اللحوم للقيام بدورها التعديلي على مستوى تأمين حاجيات السوق من لحوم الابقار والضأن المبردة خاصة في فترة ذروة الاستهلاك والنقص في الإنتاج الكلي، والتخفيف من تأثير أسعار بيع هذه المنتجات في الأسواق العالمية على القدرة الشرائية

للمستهلك وذلك بإعفاء الشركة المذكورة من المعاليم الديوانية المستوجبة بعنوان توريد هذه المنتجات إلى غاية 31 ديسمبر 2027.

17- التخفيف من حدّة الصعوبات المالية للصيدلية المركزية التونسية ومساعدتها على الإيفاء بتعهداتها المالية إزاء المزوّدين الأجانب وذلك بالضغط على كلفة توريد الأدوية التي لها مثيل مصنوع محليّا من خلال التخفيض في نسبة المعاليم الديوانية إلى 0% وتوقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة بعنوان عمليات توريدها، وذلك ابتداء من غرة جانفي 2025 إلى غاية 31 ديسمبر2026.

18- منح توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة بعنوان توريد وبيع مادتي القهوة والشاي من قبل الخواص كما هو الشأن بالنسبة إلى الديوان التونسي للتجارة بهدف ضمان توفير مادتي القهوة والشاي بالسوق وتفادي تسجيل الاضطرابات في التزويد والتخفيف من كلفتها والتحكم في أسعار بيعها حرصا على المحافظة على القدرة الشرائية للمواطن.

II. مواصلة الإصلاح الجبائي ودعم موارد الخزينة

19- إرساء نظام جبائي يساهم في ترسيخ العدالة الجبائية يعتمد على مزيد تكريس الضريبة التصاعدية في مادة الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات وذلك من خلال:

- ✓ مراجعة جدول الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين بما يضمن التوزيع العادل للعبء الجبائي والتقليص من الفوارق بين مختلف الشرائح الاجتماعية ويدعم القدرة الشرائية للفئات محدودة الدخل ويساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية.
- ✓ مراجعة نسب الضريبة على الشركات بحيث تكون هذه النسب تصاعدية حسب رقم المعاملات السنوي أو طبيعة النشاط .

وبالتوازي مع مراجعة نسبة الضريبة على الشركات وبهدف إضفاء أكثر عدالة فيما يتعلق بالضريبة الدنيا المستوجبة عند الانتفاع بامتيازات جبائية، سيتم مراجعة نسب الضريبة الدنيا بحيث تكون تصاعدية حسب نسب الضريبة على الشركات .

20- ترشيد الأنظمة التقديرية للضريبة على الدخل بالنسبة للمداخيل العقارية المتأتية من كراء الأملاك المبنية وتحسين مساهمتها في المداخيل الجبائية من خلال إدراج الأعباء المبذولة بعنوان مصاريف الإصلاح والصيانة ضمن الطرح التقديري المحدد بـ 20% من الدخل الخام.

21- ترشيد الإمتيازات الجبائية في مادة المعاليم الديوانية والأداء على القيمة المضافة والمعاليم الأخرى الممنوحة لفائدة بعض المنتجات وذلك قصد:

- ✓ ملاءمة الأطر وتفادي ازدواجية الأنظمة الجبائية،
- ✓ توجيه الامتيازات الجبائية لبعض المدخلات الموجهة لإنتاج الأعلاف المركبة،

22- إسناد اختصاص النظر في الدعاوى المتعلقة بقرارات التوظيف الإجباري التي يصدرها رؤساء مكاتب مراقبة الأداءات للمحكمة الابتدائية التي يوجد بدائرتها مقر المركز الجهوي لمراقبة الأداءات وذلك بهدف ضمان حسن متابعة مصالح الجباية للنزاع المتعلق بأساس الأداء بالنسبة للحالات التي يكون فيها مقر المكتب غير راجع ترابيا لنفس المحكمة الابتدائية التي يوجد بها مقر المركز.

23- دعم ضمانات المطالب بالأداء بإضفاء مزيد من الدقة والموضوعية على أعمال المراجعة الجبائية الأولية وتفادي شطط التوظيف وذلك من خلال تمكين مصالح الجباية من اعتماد نتائج المعاينات الميدانية لضبط القيمة التجارية للعقارات والحقوق العقارية والأصول التجارية في إطار هذا الصنف من المراجعة إلى جانب آلية التنظير بالعقود المماثلة التي يخولها التشريع الحالي.

24- تصفية الحسابات المالية والإيداعات بالبنوك والمؤسسات المالية ووسطاء البورصة والشركات المصدرة للأوراق المالية وكذلك الودائع والمستحقات المترتبة عن عقود التأمين من خلال إلزام المؤسسات المذكورة بالتصريح بالحسابات المالية والإيداعات والودائع والمستحقات المترتبة عن عقود التأمين والتي لم يطالب بها مستحقوها لفترة تفوق خمس سنوات أو خمسة عشر سنة حسب الحالة وتحويلها إلى خزينة الدولة مع إقرار عقوبات في صورة الإخلال بهذه الواجبات مع ضمان حقوق كل الأطراف.

25- مراجعة تصنيف المخالفات المرورية ومبالغ الخطايا المتعلقة بها من خلال إعادة تقسيمها من خمسة (5) أقسام إلى ثلاثة (3) أقسام، وذلك بـ:

- ✓ دمج الأصناف الحالية وهي الصنف الأول (6 دنانير) والثاني (10 دنانير) والثالث (20 دينارا) ضمن الصنف الأول الجديد الذي أصبح يتضمن المخالفات التي يبلغ مقدار خطيتها عشرون (20) دينارا،
- ✓ تغيير الصنف الرابع الحالي ليصبح الصنف الثاني الجديد مع المحافظة على نفس مقدار الخطية وهو أربعون (40) دينارا.
- ✓ تغييرالصنف الخامس الحالي ليصبح الصنف الثالث الجديد مع المحافظة على نفس مقدار الخطية وهو ستون (60) دينارا.

III. إجراءات لدعم تمويل المؤسسات وتشجيع الاستثمار

26- مواصلة مساندة المؤسسات الصغرى والمتوسطة بتسهيل نفاذها إلى مصادر التمويل ودعم إدماجها المالي قصد المحافظة على ديمومتها وعلى طاقتها التشغيلية بتمكينها من

الموارد اللازمة لتمويل استثماراتها ولمجابهة حاجياتها من الأموال المتداولة وذلك من خلال إحداث:

- ✓ خطّ تمويل بمبلغ 7 مليون دينار على موارد الصندوق الوطني للتشغيل يخصص لإسناد قروض متوسطة وطويلة المدى لفائدتها بشروط ميسرة لتمويل استثماراتها وذلك خلال الفترة الممتدة من غرة جانفي إلى 31 ديسمبر 2025.
- ✓ خط تمويل بمبلغ 10 مليون دينار على موارد الصندوق الوطني للتشغيل يخصص لإسناد قروض الاستغلال بشروط ميسّرة لفائدتها وذلك خلال الفترة الممتدة من غرة جانفي إلى 31 ديسمبر 2025 .
- ✓ خط تمويل بمبلغ 3 مليون دينار على موارد الصندوق الوطني للتشغيل لإسناد قروض مساهمة دون فائدة لفائدة باعثي المؤسسات الناشئة تخصص حصرا لتدعيم الأموال الذاتية لهذه المؤسسات وذلك خلال الفترة الممتدة من غرّة جانفي إلى 31 ديسمبر 2025.

ويعهد التصرف في خطي التمويل إلى بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

- ✓ آلية لضمان التمويلات المسندة لفائدتها في إطار برامج إعادة الهيكلة المالية وذلك بتخصيص مبلغ 20 مليون دينار لضمان تمويلات بمبلغ 100 مليون دينار والمسندة خلال الفترة الممتدة من غرة جانفي 2025 إلى 31 ديسمبر 2026. ويعهد التصرف في هذه الآلية إلى الشركة التونسية للضمان.

27- التشجيع على تمويل عمليات إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات بهدف مساندتها ودعم ديمومتها والمحافظة على مواطن الشغل فيها من خلال التمديد بسنتين إضافيتين في آجال اكتتاب المداخيل أو الأرباح في رأس مالها والتي تخول الانتفاع بالطرح بعنوان إعادة الاستثمار في إطار عمليات إحالة أو إعادة هيكلة المؤسسات عن طريق شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية والصناديق المشتركة للتوظيف في رأس مال تنمية طبقا للفصل 15 من القانون المتعلق بتحسين مناخ الاستثمار وذلك إلى غاية 31 ديسمبر 2026 عوضا عن موفى سنة 2024.

28- مواصلة دعم الشركات الأهلية لدفع نسق إحداثها ودعم التنمية والتشغيل من خلال:

- ✓ رصد اعتماد إضافي قدره 20 مليون دينار على موارد الصندوق الوطني للتشغيل قصد إسناد قروض بشروط تفاضلية لفائدة هذه الشركات وذلك خلال الفترة الممتدة من غرة جانفي 2023 الى 31 ديسمبر 2025، بما يُمكن أكبر عدد ممكن من البنوك من الانخراط في برنامج تمويل الشركات الأهلية وتلبية حاجيات التمويل لعدد أكبر من الشركات المذكورة.
- ✓ تخصيص اعتماد مالي قدره 10 مليون دينار لدعم الصندوق الوطني للضمان الذي تديره الشركة التونسية للضمان بما يمكن من ضمان تمويلات بمبلغ 50 مليون دينار لفائدة هذه الشركات،

- ✓ منح توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة والمعلوم على الاستهلاك والمعاليم الأخرى الموظفة لفائدة الصناديق الخاصة في الخزينة وذلك بعنوان الإقتناءات الضرورية للنشاط المنجزة من قبل الشركات المذكورة.

29- دفع الاستثمار ودعم تمويل المؤسسات وخاصة منها المؤسسات الناشئة والتشجيع على الانخراط في مختلف آليات التمويل وخاصة منها التمويل التشاركي الذي يعتمد على جمع الأموال من العموم لتمويل المشاريع عن طريق الأوراق المالية أو القروض أو الهبات والتبرعات وذلك بـ:

- ✓ منح الأشخاص الطبيعيين والأشخاص المعنويين الذين يكتتبون في رأس مال المؤسسات التي تمنح الحق في الانتفاع بالامتيازات الجبائية بعنوان إعادة الاستثمار عن طريق منصّات التمويل التشاركي، نفس الإمتيازات المخوّلة لإعادة الاستثمار مباشرة في رأس مال المؤسسات المذكورة.
- ✓ إعفاء من الأداء على القيمة المضافة الفوائد المتعلقة بالقروض المخصصة لتمويل المشاريع عبر منصات التمويل التشاركي والراجعة للمشاركين بهذا العنوان.

30- تيسير إحداث المؤسسات ودعم التحول الرقمي لمزيد دعم مناخ الاستثمار من خلال تمكين الشركات من إيداع التصريح في الوجود لدى الهياكل العمومية المشرفة على التكوين القانوني للمؤسسات التي تتولى تسليمها بطاقة التعريف الجبائي عبر الوسائل الإلكترونية الموثوق بها على أن يتم الاعتماد على آلية التبادل الإلكتروني للوثائق للتنسيق بين الهياكل العمومية المشرفة على التكوين القانوني للمؤسسات والمصالح الجبائية.

31- دعم القدرة التنافسية لشركة الفولاذ من خلال منح المؤسّسات المصدّرة كليا امكانيّة تسوية الوضعيّة الديوانيّة لحطام التجهيزات والمعدات ووسائل النقل التي يتمّ التفويت فيها دون مقابل لفائدة شركة الفولاذ مع الإعفاء من المعاليم والأداءات المستوجبة.

IV. إجراءات لدعم الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة

32- التشجيع على إحداث المشاريع في مجال الاقتصاد الأخضر والأزرق والدائري من خلال إحداث خط تمويل بمبلغ 10 مليون دينار على موارد صندوق مقاومة التلوث يخصص لإسناد قروض للاستثمار في مجال الاقتصاد الأخضر والأزرق والدائري لفائدة الباعثين الشبان والمؤسسات بشروط ميسرة. ويعهد بالتصرف في خط التمويل المذكور إلى البنوك بمقتضى اتفاقيات تبرم مع وزارة المالية ووزارة البيئة.

33- المساهمة في تطوير النقل الكهربائي والتحفيز على استعمال السيارات التي تعتمد على الطاقات البديلة من خلال:

- ✓ التخفيض في نسبة الأداء على القيمة المضافة إلى 7% والإعفاء من المعلوم على الإستهلاك بالنسبة إلى السيارات السياحية والعربات متعددة الأغراض المجهزة بمحرك كهربائي ومحرك حراري قابلة للشحن بجهاز خارجي.
- ✓ التخفيض في نسبة الأداء على القيمة المضافة إلى 7% بالنسبة إلى الحافلات والشاحنات المجهزة بمحرك كهربائي ومحرك حراري قابلة للشحن بجهاز خارجي.
- ✓ التخفيض في نسبة المعاليم الديوانية من 43% إلى 10% ونسبة الأداء على القيمة المضافة من 19% إلى 7% المطبقة على أجهزة شحن العربات والدراجات الكهربائية الموردة إلى غاية 31 ديسمبر 2027.

34- التشجيع على إستعمال الطاقات البديلة ومواصلة الضغط على كلفة إنتاج الكهرباء باستعمال الطاقة الشمسية من خلال التخفيض في نسبة المعاليم الديوانية الموظفة على توريد اللاقطات الشمسية إلى 10% عوضا عن 30% إبتداء من غرة جانفي 2025.

٧. إجراءات لإدماج الإقتصاد الموازي ومقاومة التهرب الجبائي

35- دعم إدماج المبادر الذاتي في الدورة الاقتصادية وذلك بـ:

- ✓ إحداث خط تمويل بمبلغ قدره 10 مليون دينار على موارد الصندوق الوطني للتشغيل لفائدة الباعثين المنخرطين في نظام المبادر الذاتي يخصص لإسناد قروض بشروط تفاضلية لا تتجاوز خمسة عشر ألف دينار للقرض الواحد، لتمويل أنشطة في كافة المجالات الاقتصادية خلال الفترة الممتدة من غرة جانفي الى 31 ديسمبر 2025 ويتم تسديدها على مدة أقصاها سبع سنوات منها سنتين إمهال. يعهد التصرف في خط التمويل إلى البنك التونسي للتضامن لإسناد القروض المذكورة.
- ✓ توسيع مجال تطبيق نظام المبادر الذاتي ليشمل الخدمات في المجال الرقمي الإبداعي. على أن تضبط قائمة هذه الخدمات بمقتضى أمر.
- ✓ التمديد في فترة الإعفاء من المساهمة الوحيدة في النظام المذكور بعنوان السنة الأولى وذلك كما يلي:
  - بالنسبة إلى الأشخاص الطبيعيين المسجلين بمنصة المبادر الذاتي خلال سنة 2024: احتساب فترة الإعفاء من تاريخ التسجيل بالمنصة إلى موفى سنة 2025.
  - بالنسبة إلى الأشخاص الطبيعيين المسجلين بمنصة المبادر الذاتي خلال السنوات الموالية: إحتساب فترة الإعفاء لمدة 12 شهرا كاملة ابتداء من تاريخ التسجيل بالمنصة عوضا عن فترة تحتسب من تاريخ التسجيل بالمنصة المذكورة إلى موفى سنة التسجيل.

36- مكافحة التهرب الضريبي وإدماج الاقتصاد الموازي من خلال إلزام مسديي خدمات توصيل السلع والمنتجات المسوقة عبر الانترنات أو عبر وسائل البث السمعي والبصري بالقيام بخصم من المورد بنسبة 3% على المبالغ المستخلصة من الحرفاء والراجعة للأشخاص الذين يتولون بيع السلع والمنتجات المذكورة والذين لا يستظهرون بمعرف جبائي.

37- التصدّي للسوق الموازية في قطاع بيع مواد التبغ بتمكين الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد ومصنع التبغ بالقيروان من التزوّد بكامل حاجياتهما لدى المؤسسات المصدرة كليا المرخص لها في إنتاج بعض هذه المواد وذلك بصرف النظر عن النسبة المخوّل لهذه المؤسسات ترويجها بالسوق المحلية مع المحافظة على صفة وإمتيازات المصدر الكلي لهذه المؤسسات.

38- إلزام المؤسسات الصحّيّة الخاصة ومؤسسات التأمين والتعاونيات والمؤسسات المتدخلة في ملفات التصرف والتعويض بعنوان التأمين على المرض بمدّ مصالح الجباية بالبيانات المتعلقة بالخدمات الطبية وشبه الطبية المسداة تتضمن خاصة هوية مسدي الخدمة ونوعها وتاريخها ومبلغها وذلك في إطار دعم حق الاطلاع المخول لمصالح الجباية.

39- مزيد دعم الامتثال للواجبات المتعلقة بنظام الفوترة الالكترونية وذلك من خلال سنّ عقوبات جبائية جزائية على المخالفات المرتكبة بهذا العنوان وملاءمة نظام الفوترة الإلكترونية مع نظام الفوترة الورقية فيما يتعلق بالوثائق التي تقوم مقام الفاتورة عند نقل البضائع.

40- التشديد في العقوبات الديوانية المتعلّقة بزجر التهريب وذلك بالترفيع في الحد الأدنى والحد الأقصى للعقوبات السجنية للجنح من الدرجة الأولى، ليصبح الحدّ الأدنى 6 أشهر (عوضا عن 16 يوما) والحدّ الأقصى سنتين (عوضا عن شهر)، والترفيع في الحد الأدنى والحد الأقصى للعقوبات السجنية للجنح من الدرجة الثانية، ليصبح الحدّ الأدنى سنتين (عوضا عن 3 أشهر) والحدّ الأقصى ثلاث سنوات (عوضا عن سنة).

41- تفادي سقوط حق إدارة الديوانة في الطّعن في القرارات التي يتخذها قاضي التحقيق أو دائرة الاتهام في القضايا الديوانية والصرفية وذلك بالتنصيص على سريان آجال الطعن ابتداء من تاريخ إعلام كتابة المحكمة الإدارة بالحكم الصادر عن المحكمة المختصة.

توازن ميزانية الدولة
لسنة 2025

يقدر حجم ميزانية الدّولة لسنة 2025 بـ **78231م د** أي زيادة بـ 3.3% أو 2532 م د مقارنة بالنتائج المنتظرة لسنة 2024.

وتعتمد تقديرات مشروع ميزانيّة الدّولة لسنة 2025 على النتائج المنتظرة لسنة 2024 على ضوء التقدم في تنفيذ الميزانية إلى موفى أوت 2024 وتطوّر مختلف المؤشرات الاقتصادية طبقا لمنوال النمو لسنة 2025 وترتكز ميزانية الدولة لسنة 2025 خاصة على:

- ✓ **دعم الموارد الذاتية للدولة** تكريسا لسياسة التعويل على الذات كخيار وطني للتحكم في التوازنات المالية والحد من اللجوء إلى التداين، وذلك من خلال مواصلة الإصلاح الجبائي وتوسيع قاعدة الأداء وادماج القطاع الموازي ومواصلة التصدي للتهرب الجبائي بالإضافة إلى مواصلة ترشيد الامتيازات الجبائية والمالية.
- ✓ تكريس **مقومات الدولة الاجتماعية وتوفير الاعتمادات اللازمة** لدعم المواد الأساسية والمحروقات والنقل وتأمين انتظام تزويد السوق الداخلية بها ومساندة الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل والترفيع في التحويلات الاجتماعية.
- ✓ مواصلة العمل على **تطوير الإدارة و رقمنتها** وتعزيز سبل التبادل الالكتروني للمعلومات بين مختلف مصالح الدولة لاضفاء مزيد من النجاعة على الخدمات المسداة وتعزيز سبل الرقابة وتكريس مبادئ الشفافية والعدالة.
- ✓ تنشيط **استخلاص موارد الدولة غير الجبائية** (أكرية، لزمات، أحكام قضائية،...) بالتنسيق المتواصل مع كل الهياكل المعنية.
- ✓ تسريع آجال **انجاز المشاريع العمومية** والخاصة استجابة لأولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستويين الوطني والجهوي.
- ✓ تطوير **حوكمة المؤسسات العمومية** لتحقيق استقرارها المالي والإداري بما يمكن من احتواء مديونيتها وتخفيف الضغوط المسلطة على ميزانية الدولة.
- ✓ مجابهة التحديات المرتبطة **بالتغيرات المناخية** أساسا من خلال تسريع الانتقال الطاقي عبر دعم أهداف إنتاج الطاقات المتجددة وتسريع نسق إنجاز المشاريع مما سيمكن من تخفيف أعباء العجز الطاقي وتقليص الضغوط على المالية العمومية تدريجيا.

I. فرضيات إعداد ميزانية الدولة لسنة 2025

تعتمد تقديرات ميزانية الدولة لسنة 2025 بالخصوص على الفرضيات التالية:

- ✓ النتائج المنتظرة لسنة 2024 على أساس تقدم تنفيذ ميزانية الدولة الى موفى أوت 2024،
- ✓ نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار القا رة بـ3.2 % سنة 2025،
- ✓ معدل سعر برميل النفط من نوع البرنت في حدود 77.4 دولار،

- ✓ استقرار سعر صرف الدينار التونسي أمام العملات الرئيسية،
- ✓ تحسن نسق تطور واردات السلع بـ4.2%.
- ✓ استقرار أ سعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية

II. مداخيل ميزانية الدولة لسنة 2025

تقدر مداخيل الميزانية لسنة 2025 بـ 50028 م د أي تطورا بـ5.7% أو 2717 م د بالمقارنة مع النتائج المنتظرة لسنة 2024، وتمثل الموارد الذاتية نسبة 63.9% من جملة موارد الدولة لسنة 2025.

وتتوزع مداخيل الميزانية بين مداخيل جبائية لحد 45249 م د وتمثل 90.4% من مداخيل الميزانية ومداخيل غير جبائية لحد 4429 م د وتمثل 8.9 % من مداخيل الميزانية وهبات لحد 350 م د وتمثل 0.7% من مداخيل الميزانية.

رسم بياني22 :تطور مداخيل الميزانية و هيكلتها

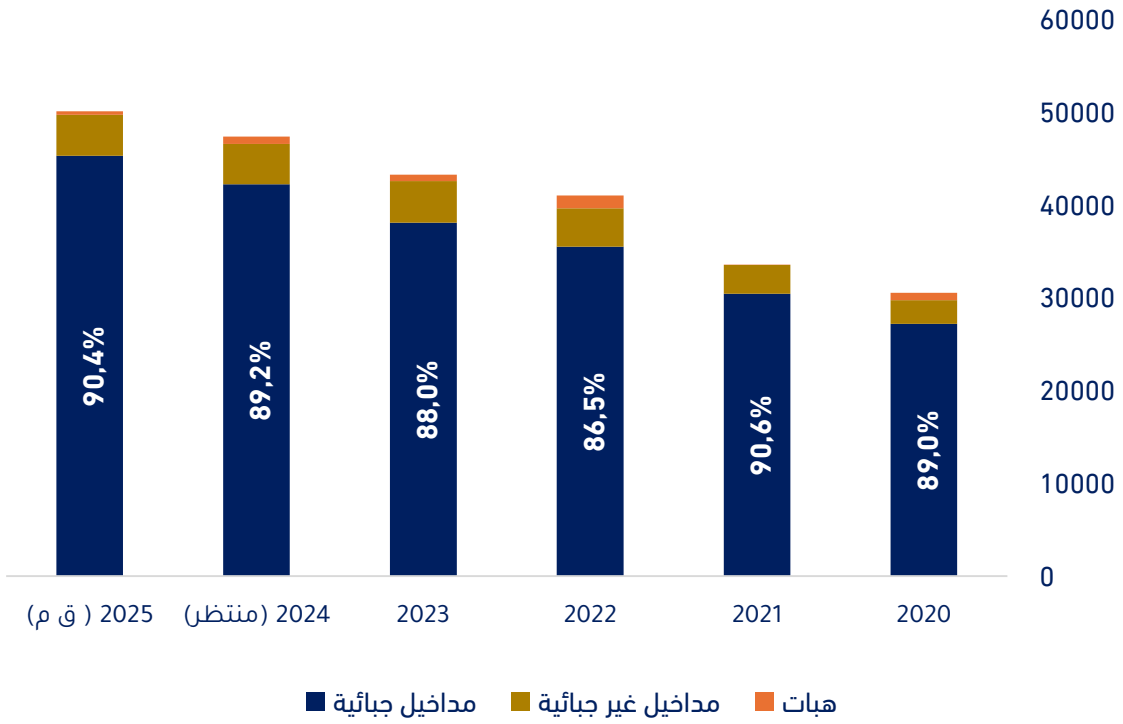

- تقدر **المداخيل الجبائية** لسنة 2025 بـ **45249 م د** أي تطورا بـ 7.3 % مقارنة بالنتائج المنتظرة لسنة 2024 وتتأتى من :

- ✓ مداخيل جبائية **بالنظام الداخلي** في حدود 34695 م د أي زيادة بـ 8.4% وهي تمثل 76.7 % من المداخيل الجبائية المقدرة لسنة 2025
- ✓ مداخيل جبائية **بالنظام الديواني** في حدود 10554 م د أي تحسنا بـ3.7% وهي تمثل 23.3 %من المداخيل الجبائية المقدرة لسنة 2025

من جهة أخرى تتوزع المداخيل الجبائية بين أداءات مباشرة وأداءات غير مباشرة بنسبة 42.8% و 57.2 % على التوالي.

رسم بياني23 :تطور المداخيل الجبائية وهيكلتها

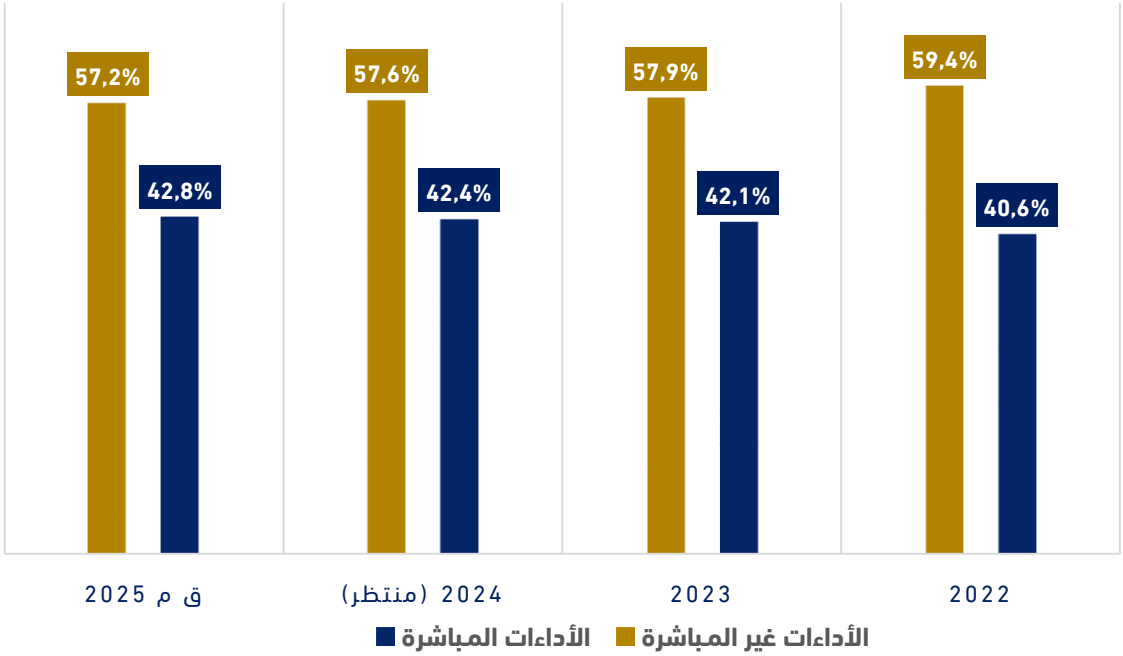

- و من المنتظر تعبئة مداخيل **غير جبائية** لسنة 2025 في حدود **4429 م د** أي تطورا بـ 2.1 % مقارنة بالنتائج المنتظرة لسنة 2024 ،وقد تم إعداد تقديرات المداخيل غير الجبائية لسنة 2025 بالاعتماد على جملة من الفرضيات تهم :

- ✓ تطور في حجم الانتاج الوطني من النفط الخام والغـاز الطبيـعي بحوالي 12 %في 2025.
- ✓ بلوغ كميات الغاز الجزائري العابر للبلاد التونسية حوالي 21 مليار متر مكعب تعاقدي مقدر لسنة 2025 أي نفس المستوى المنتظر لسنة 2024.
- ✓ اعتماد فرضية معدل برميل النفط في حدود 77.4 دولار للبرميل كمعدل لكامل السنة

✓ تعبئة مداخيل بعنوان عائدات المساهمات الراجعة للدولة في حدود 1584 م د منها 1100 م د تتأتى من مرابيح البنك المركزي

رسم بياني 24:هيكلة المداخيل غير الجبائية

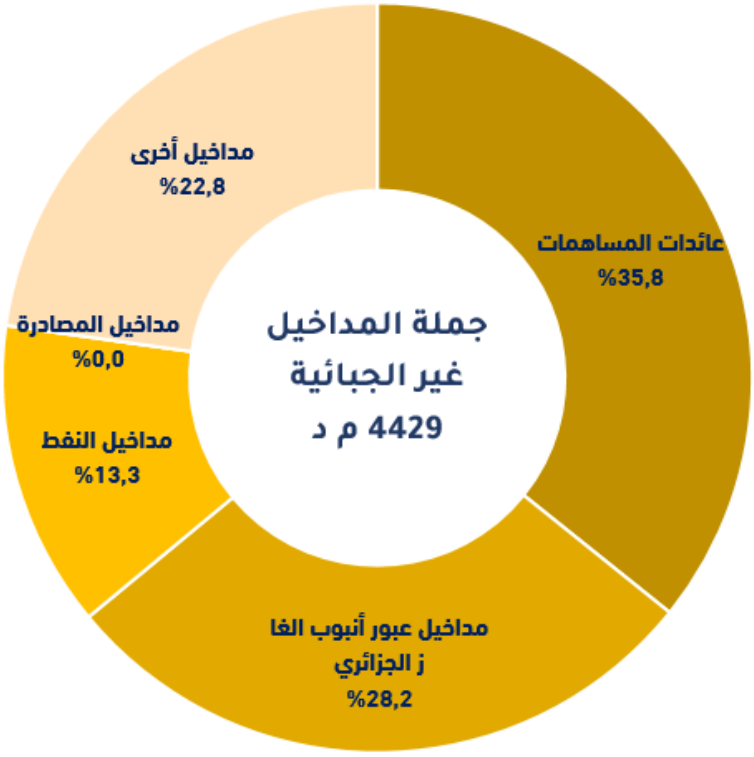

- تقدر المداخيل المتأتية من **الهبـات** بـ350 م د مقابل 781 م د منتظرة لسنة 2024.

III. نفقــات ميزانية الدولة لسنة 2025

من المنتظر أن تبلغ نفقات الميـزانية لكامل سنة 2025 مـا قدره 59828 م د أي زيـادة بـ5.1% أو 2920 م د مقارنـة بـالنفقـات المنتظرة لســنـة 2024 و 23 م د بـالمقـارنـة مع قـانون المـالية لسنة2024 .وتتوزع نفقات ميزانية الدولة سنة 2025 على النحو التالي:

- رصد اعتمادات **بعنوان نفقات التأجير في حدود 24389 م د** متأتية أساسا من:

- مواصلة تنفيذ برنامج الزيادة في الأجور (2023-2025)
- مواصلة الجهود لضمان مساهمة الدولة في تعزيز التشغيل من خلال انتداب حوالي 21376 **عونا جديدا** بالوظيفة العمومية
- مواصلة تسوية الوضعيات الهشة على غرار **عمال الحضائر** (قسط جديد بحوالي 12000) والمعلمين والأساتذة النواب والمتعاقدين...

- مقاومة أشكال التشغيل الهش (منشور لتحجير إبرام عقود مناولة جديدة في القطاع العمومي ومشروع أمر لتسوية الوضعيات الهشة لمقاومة كافة أشكال التشغيل الهش)

رسم بياني25 : توزيع كتلة الأجور و الانتدابات حسب القطاعات

كتلة الأجور حسب القطاعات

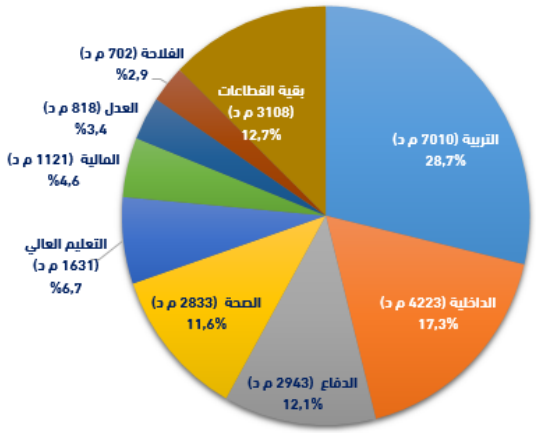

انتدابات سنة 2025 حسب القطاعات

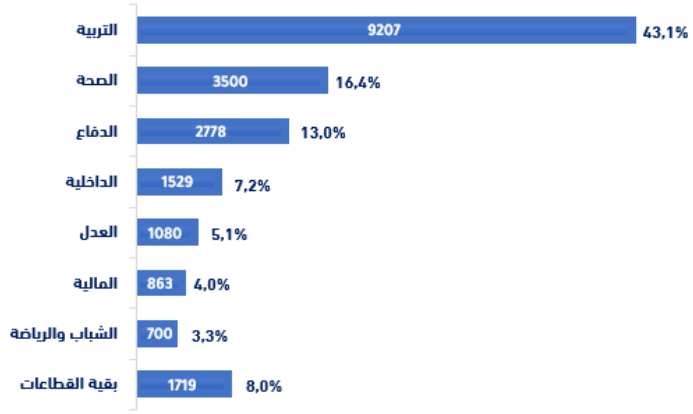

وفي المقابل سيتم مواصلة العمل على التحكم في تطور كتلة الأجور والنزول بها تدريجيا إلى نسب معقولة من الناتج المحلي الإجمالي بالأساس عبر مواصلة العمل بالبرنامج الخصوصي للإحالة على التقاعد قبل بلوغ السن القانونية لتبقى نفقات التأجير في حدود 13.3 % من الناتج المحلي الاجمالي مقابل 13.6% في 2024 و 14.2% في 2023.

رسم بياني26 : تطور كتلة الأجور من الناتج المحلي الاجمالي

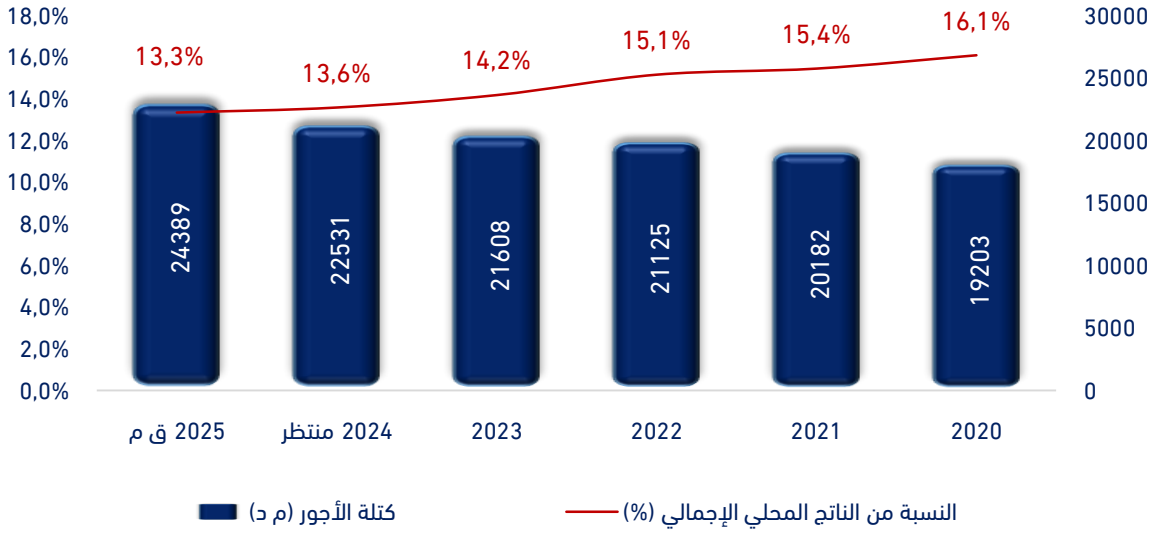

- رصد 2620 **م د** بعنوان **نفقات التسيير** مع الحرص على إعطاء الأولوية لخلاص المتخلدات ومزيد إحكام التصرف في وسائل النقل الإدارية و **ترشيد استهلاك الكهرباء والتشجيع على استعمال الطاقات البديلة والمتجددة** خاصة بالنسبة للفضاءات والمؤسسات العمومية ذات الاستهلاك المرتفع ومزيد ترشيد استهلاك المحروقات والمياه والتحكم في نفقات الاستقبالات والإقامات والمهمات بالخارج هذا مع ترشيد نفقات الاكرية والسعي إلى إعادة توظيف العقارات الموضوعة على ذمة الهياكل والوزارات وإعادة تهيئتها.
- ترسيم المبالغ الضرورية **لنفقات التدخلات** والمقدرة **بـ20518 م د** لمجابهة نفقات الدعم والنفقات للإحاطة بالفئات الاجتماعية محدودة الدخل والمنح المدرسية والجامعية والقروض الجامعية إضافة إلى دعم الجماعات المحلية و التدخلات ذات الصبغة التنموية:

- تخصيص مبلغ **11593 م د لنفقات الدّعم** مقابل 11337 م د منتظرة لسنة 2024 أي زيادة بـ 256 م د أي 2.3% .

رسم بياني 27:هيكلة نفقات الدعم

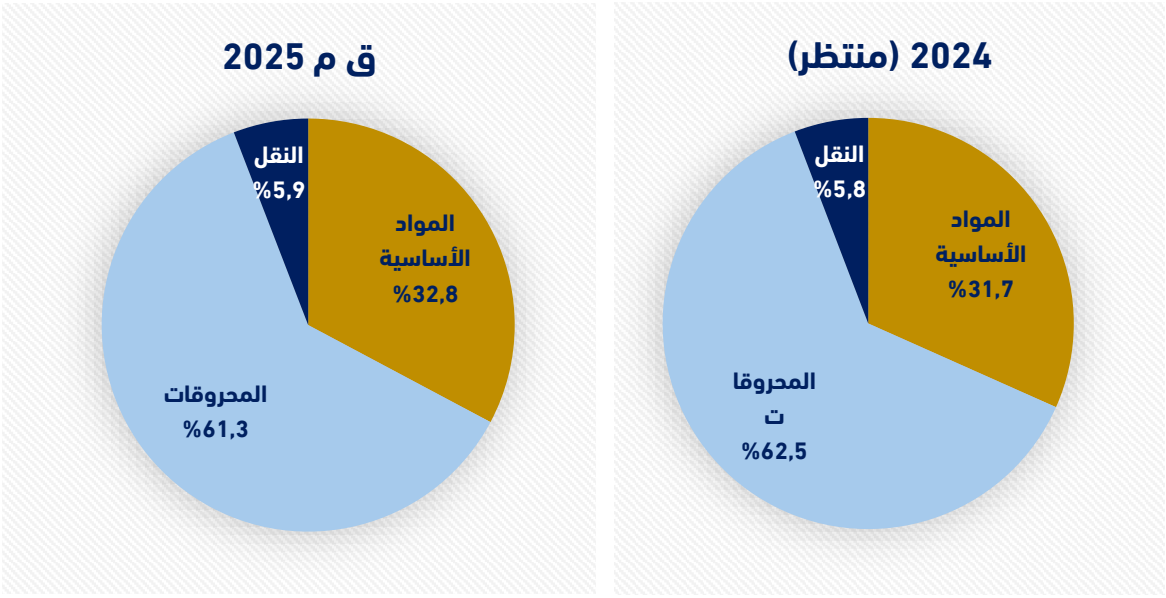

وتتوزع نفقات الدّعم (**11593 م د**) كما يلي :

- **المحروقات والكهرباء**: سيتم في إطار ميزانية سنة 2025 مواصلة توفير الدعم للمحروقات والكهرباء مع العمل على مزيد ترشيد هذه النفقات من خلال اتخاذ إجراءات لتحسين الأداء والتقليص من تكلفة الإنتاج لكل من الشركة التونسية للكهرباء والغاز والشركة التونسية لصناعات التكرير، وتتمثل أهم الإجراءات في:

- ✓ تنفيذ إجراءات للحد من الانتفاع غير المشروع من الكهرباء والغاز وتحسين تحصيل الفواتير وذلك بغاية تقليص الخسائر عبر شبكة الكهرباء والغاز.
- ✓ ترشيد النفقات للحد قدر الإمكان من تكاليف إنتاج الكهرباء والمواد البترولية.
- ✓ مراقبة مسالك التوزيع بالنسبة لقوارير الغاز المعدة للاستهلاك المنزلي.
- ✓ كما سيتم العمل على مواصلة تشجيع الاستثمار في انتاج الطاقة من الطاقات المتجددة والنظيفة والتسريع قدر الإمكان في الانتقال الطاقي.

وعليه من المنتظر أن تبلغ نفقات **دعم المحروقات والكهرباء** لسنة 2025 حوالي **7112 م د** مقابل 7086 م د منتظرة لسنة 2024 أي زيادة بـ 26 م د. وتتوزع هذه النفقات بين الشركة التونسية للكهرباء والغاز لحد 3890 م د والشركة التونسية لصناعات التكرير لحد 3222 م د وذلك باعتبار مردود جملة من الإجراءات خاصة المتعلقة بتحسين أداء الشركات والتحكم في الاستهلاك من جهة، وبمراقبة مسالك توزيع قوارير الغاز المنزلي من جهة أخرى.

وتستند تقديرات النفقات المخصصة لدعم المحروقات والكهرباء على الفرضيات التالية:

- اعتماد معدل سعر برميل النفط من نوع "البرنت" بـ 77.4 دولار للبرميل
- استقرار سعر صرف الدولار.
- ارتفاع معدل الاستهلاك الوطني من المواد النفطية بـ2 % والكهرباء بـ 3%.
- تسوية جزء من متخلدات الشركة التونسية لصناعات التكرير بعنوان السنوات من 2018 إلى 2022 في حدود 320 م د.

ويبلغ معدل نسبة الدعم من الكلفة حوالي 35% بالنسبة لجميع المحروقات وتمثل نسبة دعم قوارير الغاز للاستعمال المنزلي أعلى نسبة بحوالي 76%، ويستفيد من هذا الدعم كل الشرائح الاجتماعية وخاصة الشرائح ذات الدخل الضعيف والمتوسط.

رسم بياني28 :نسبة الدعم من الكلفة الحقيقية حسب مواد المحروقات و معدل نسبة الدعم

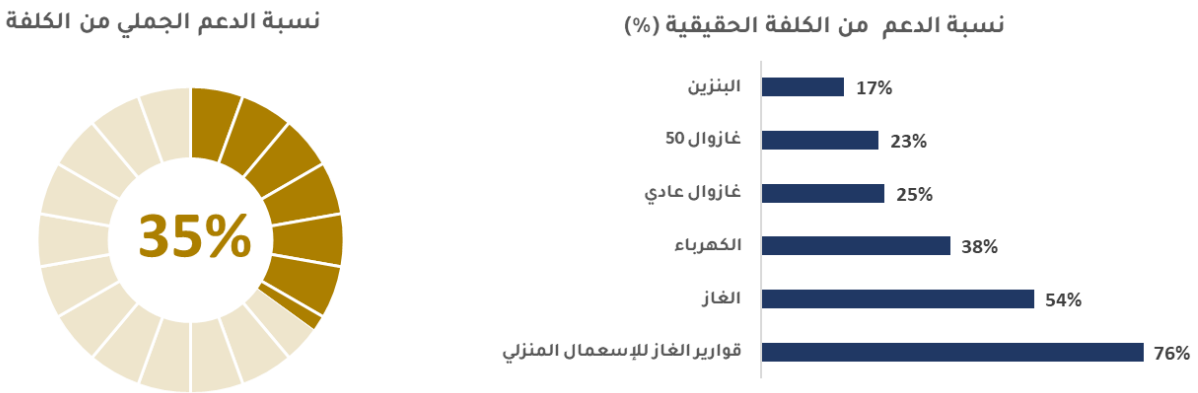

- مواصلة دعم **المواد الاستهلاكية** للمحافظة على القدرة الشرائية للمواطن بالعلاقة مع تطور الأسعار على الساحة العالمية، حيث سيتم في ميزانية سنة 2025 توفير الدعم للمواد الأساسية في حدود **3801 م د** مقابل 3591 م د منتظرة سنة 2024 أي زيادة بـ210 م د وذلك باعتماد الفرضيات التالية:

✓ معدل سعر القمح 281 دولار للطن في 2025 مقابل 265 دولار متوقعة لسنة 2024.

✓ استقرار معدل سعر الزيت النباتي في مستوى 1100 دولار للطن.

✓ استقرار سعر صرف الدينار مقابل الدولار.

وسيتواصل العمل خلال سنة 2025 على تحسين نجاعة منظومة الدعم من خلال ترشيد الاستهلاك وتعزيز مراقبة مسالك التوزيع ومقاومة مظاهر الاحتكار والمضاربة والتهريب من ناحية، والعمل على تشجيع الإنتاج الوطني الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي من ناحية أخرى وذلك أساسا بـ:

✓ مواصلة العمل على دعم العرض و تكوين المخزونات التعديلية مع تكثيف عمليات المراقبة الاقتصادية والتصدي لظاهرة التهريب و التجارة الموازية.

✓ العمل على تحسين الإنتاج الوطني الفلاحي مع إعطاء الأولوية لدعم منظومة الحبوب خاصة من القمح الصلب بما يساهم في تحسين المردودية وتأمين التزويد فضلا عن السعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

✓ تعزيز القدرة على التكيف مع التغيرات المناخية وتشجيع الفلاحين للاستثمار في زراعات جديدة مقاومة لهذه التغيرات.

✓ اعتماد مقاربة متجددة لمقاومة ظاهرة الشح المائي ومزيد تحسين إدارة المياه والاستثمار في تقنيات الحفاظ عليه خاصة عبر التسريع في مشاريع تحلية مياه البحر واستغلال المياه المعالجة واعتماد تقنية الاستمطار الصناعي.

وتمثل النفقات بعنوان دعم المواد الأساسية حوالي 32.8% من جملة نفقات الدعم و2.1 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل على التوالي 31.7% و2.2% متوقعة لسنة 2024.

- **النّقل**: تخصيص **680 م د** لدعم النقل مقارنة بـ 660 م د مقدرة لسنة 2024 تهمّ دعم النقل المدرسي والجامعي والنّقل بتعريفات منخفضة وكذلك النقل المجاني لبعض الفئات الخصوصية.

رصد **3799 م د** بعنوان **تدخلات في الميدان الاجتماعي والاقتصادي والثقافي** وذلك تكريسا **لمقومات الدولة الاجتماعية** حيث تهدف هذه التدخلات بالخصوص إلى إعادة توزيع أكثر عدالة للدخل ومقاومة الفقر وإعادة توازن برامج التضامن الوطني. ومن أهم هذه التدخلات:

- ✓ **النهوض بالفئات محدودة الدخل: 1734 م د، منها:**
  - مواصلة دعم الفئات محدودة الدخل من خلال:

- منح قارّة بـ **260 د** شهريّا لفائدة **340 ألف** عائلة معوزة، علاوة على إسناد منح شهرية لفائدة أبنائهم المتمدرسين في سن ما بين 6 سنوات إلى 25 سنة بحساب 10د شهريّا لكلّ طفل سوي في سنّ الدراسة و20د شهريّا للطفل المعاق بمبلغ جملي قدره **1170 م د.**
- اقتناء آلات تعويضية وميسرة للإدماج بمبلغ **13 م د.**
- تقديم مساعدات بمناسبة العودة المدرسية والجامعية بمبلغ **66.6 م د.**
- تقديم مساعدات في المناسبات الدينية بمبلغ **68.8 م د.**
- تقديم مساعدات ظرفية بـقيمة جملية قدرها **6.5 م د.**
- مجانية النقل البرّي لأبناء العائلات المعوزة باعتماد قدره **3.1 م د.**
- تمويل مشاريع صغرى لفائدة الفئات الهشّة بمبلغ قدره **12 م د.**
- اسناد منحة شهرية قدرها **30د** لفائدة الأطفال من أبناء العائلات المعوزة ومحدودة الدخل الذين هم في سن دون 6 سنوات لفائدة **200 ألف** منتفع بمبلغ قدره **72 م د.**
- اسناد منحة شهرية لفائدة **442 ألف** طفل في سن ما بين 6 إلى 18 سنة بحساب 20 د لكل طفل من أبناء العائلات المعوزة (154 ألف منتفع) و 30 د لكل طفل من أبناء العائلات محدودة الدخل (288 ألف منتفع) بقيمة جملية قدرها **150 م د.**

  - رعاية المعوقين تهمّ أساسا:

- إسناد مساعدات على بعث موارد رزق لفائدة المعوقين بمبلغ **5.3 م د.**
- صرف منح للجمعيات العاملة في مجال الإعاقة بمبلغ **55 م د.**
- تسيير مراكز رعاية المسنّين والمعوقين ومركّبات الطفولة ومراكز أطفال في سنّ ما قبل الدراسة بكلفة جملية قدرها **63.2 م د.**

- ✓ **صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية: 858 م د**
- ✓ **المنح والقروض الجامعية: 227 م د**، وتهم أساسا المنح الجامعية المسندة داخل الجمهورية بـ 156 م د لتشمل 104551 طالبا وهو ما يمثل 40% من الطلبة المقدر عددهم الجملي بـ 261385 طالبا، إضافة إلى حوالي 2813 طالبا سيتمتعون بمنح جامعية بالخارج بكلفة جملية تقدر بـ 48 م د،

كما سيتم تخصيص مبلغ 18 **م د** لفائدة 36 **ألف طالب** بعنوان منحـة الاندماج في الحياة الجامعية ليتمتع كل ناجح في الباكالوريا منتمي لعائلة ضعيفة أو متوسطة الدخل بمبلغ 500 دينارا.

✓ **حساب تنويع مصادر الضمان الاجتماعي: 800 م د**

- أهمية **الاعتمادات الموجهة للتنمية** والمقدرة بـ **10615.5 م د** أي تطور بـ **2.6%** مقارنة بالنتائج المنتظرة لسنة 2024 وتمثل هذه النفقات 5.8% من الناتج المحلي الإجمالي. وتتوزع النفقات الموجهة للاستثمار بين تدخلات ذات صبغة تنموية لحد 5126 م د ونفقات بعنوان الاستثمار والعمليات المالية لحد 5489.5 م د منها 2045 م د بعنوان مشاريع ممولة عن طريق القروض الخارجية المباشرة.
- بلوغ **نفقات التمويل** المقدرة لسنة 2025 مستوى **6487 م د** مقابل 6375 م د منتظرة لسنة 2024 أي زيادة قدرها 112 م د.
- تخصيص **325 م د للنفقات الطارئة وغير الموزعة.**

رسم بياني29 : هيكلة نفقات الميزانية لسنة 2025

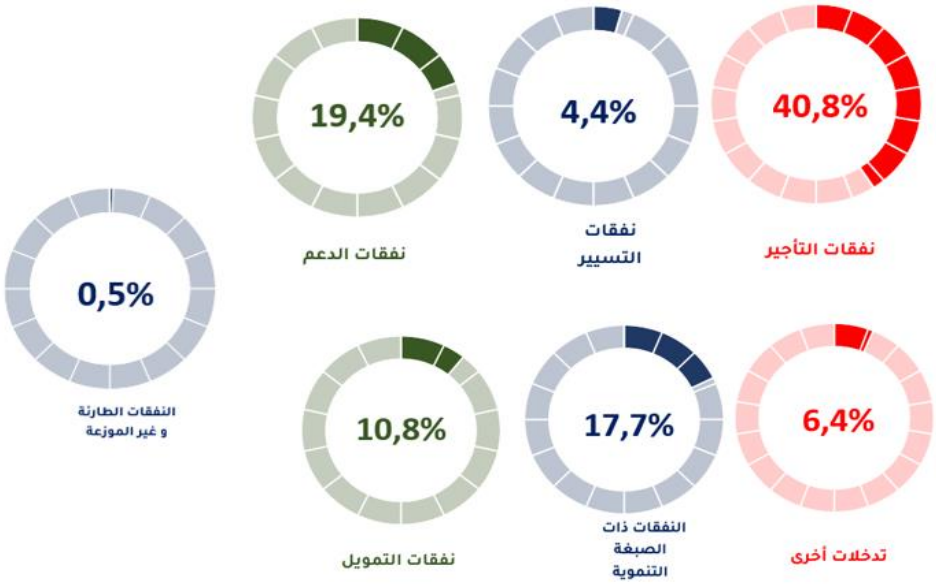

تبعا لما سبق ذكره، تتّسم ميزانيّة الدّولة لسنة 2025 أساسا بالخصائص التالية:

- ✓ تسجيل نسبة ضغط جبائي في حدود 24.7% مقابل 25.4% منتظرة لسنة 2024،
- ✓ بلوغ مناب الموارد الذّاتية نسبة 63.9% من جملة موارد الدولة مقابل 62.5% منتظرة لسنة 2024،
- ✓ بلوغ حجم الدّعم 19.4% من جملة نفقات الميزانية و23.2% من جملة مداخيل الميـزانية و6.3% مـن النّـاتج المحلي الإجمالي مقــابل على التوالي 19.9% و24% و6.8% منتظرة لسنة 2024،
- ✓ حصر مستوى **عجز الميزانية دون الهبات والمصادرة** في حدود **-5.5%** من النّاتج المحلي الإجمالي مقابل - 6.3% محتملة لسنة 2024 و - 7.4 % مسجلة سنة 2023،
- ✓ بلوغ **حجم الدين العمومي** المقدر لسنـة 2025 مستوى **147402 م د** وهو ما يمثل نسبة **80.5 %** من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 82.2% منتظرة لسنة 2024 و83% مسجلة سنة 2023.

رسم بياني30 : تطور عجز الميزانية وحجم الدين العمومي من الناتج المحلي الاجمالي

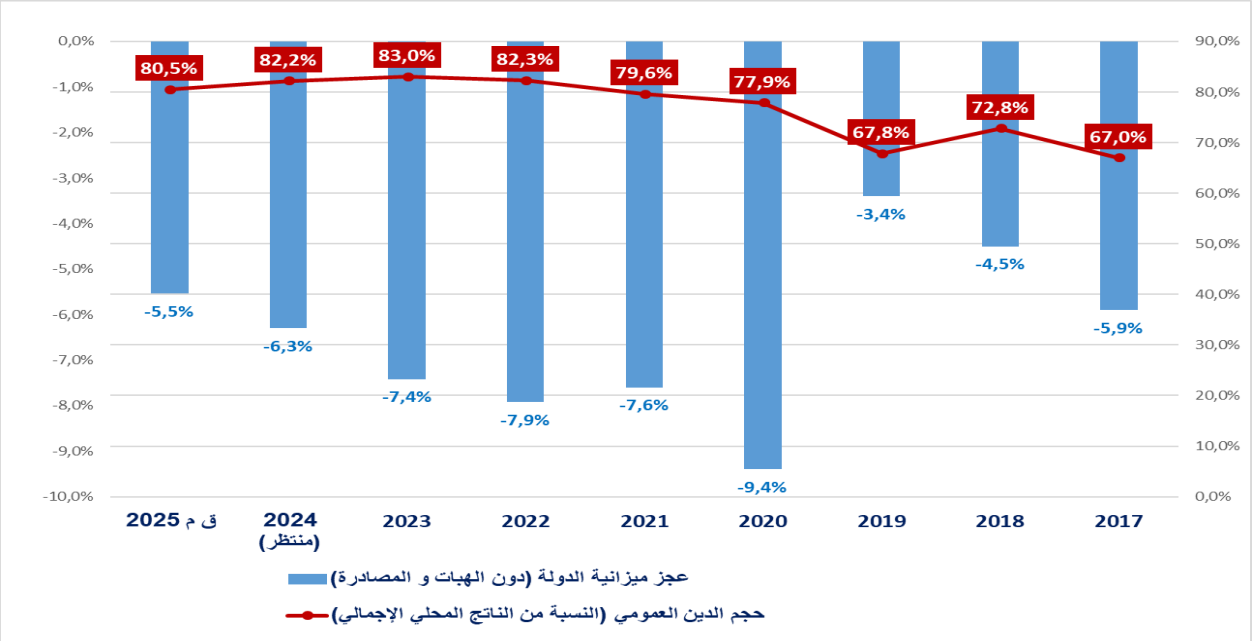

جدول 5: توازن ميزانية الدولة لسنة 2025 (بحساب م د)

I- موارد الدولة و تكاليفها:

	بحساب م.د	2023 نتائج	2024 ق.م	2024 منتظر	2025 ق م
	جملة موارد الدولة	69291	77868	75699	78231
1	مداخيل الميزانية	43231	49160	47311	50028
2	موارد الخزينة	26060	28708	28388	28203
	جملة تكاليف الدولة	69291	77868	75699	78231
1	نفقات الميزانية	53858	59805	56908	59828
2	تكاليف الخزينة دون تمويل العجز	15433	18063	18791	18403
I-	مـــداخـيل المـيزانـــيـة	43231	49160	47311	50028
	التطور (%)	%5,5	%8,4	%9,4	%5,7
1	المداخيل الجبائية	38047	44050	42190	45249
	التطور (%)	%7,3	%11,6	%10,9	%7,3
2	المداخيل غير الجبائية	4484	4760	4340	4429
	منها التخصيص والمصادرة	0	520	100	0
3	الهبات	700,3	350	781	350
II-	نـــفـــقـــات المـيزانـيـة	53858	59805	56908	59828
	التطور (%)	%6,4	%6,7	%5,7	%5,1
1	نفقات التأجير	21608	23711	22531	24389
2	نفقات التسيير	2458	2538	2538	2620
3	نفقات التدخلات	18271	19696	19596	20518
1-3	نفقات الدعم	11475	11337	11337	11593
	(المواد الأساسية)	3805	3591	3591	3801
	(المحروقات)	7030	7086	7086	7112
	(النقل)	640	660	660	680
2-3	تدخلات أخرى	6796	8359	8259	8925
1-2-3	التدخلات ذات الصبغة تنموية	3469	5006	5006	5126
2-2-3	تدخلات أخرى	3327	3353	3253	3799
4	نفقات الاستثمار	5624	5274	5274	5426
5	نفقات العمليات المالية	67	67	67	63
6	نفقات التمويل	5831	6838	6375	6487
7	النفقات الطارئة و غير الموزعة		1680	526	325
1	النتيجة الأولية دون الهبات والمصادرة	-5496	-4677	-4103	-3663
	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	-%3,6	-%2,7	-%2,5	-%2,0
2	العجز دون الهبات و المصادرة	-11327	-11515	-10478	-10150
	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	-%7,4	-%6,6	-%6,3	-%5,5
3	العجز باعتبار الهبات و المصادرة	-10627	-10645	-9597	-9800
	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	-%7,0	-%6,1	-%5,8	-%5,3

II- عمليات تمويل الميزانية (عمليات الخزينة):

	بحساب م.د	2023	2024		2025
		نتائج	ق.م	منتظر	ق م
I-	مـــوارد الـخـــزيـنـــة	26060	28708	28388	28203
1	موارد الاقتراض	19070	28188	28188	28003
1-1	موارد الاقتراض الخارجي	5825	16445	4990	6131
2-1	موارد الاقتراض الداخلي	13245	11743	23198	21872
2	موارد الخزينة الأخرى	6990	520	200	200
1-2	استخلاص أصل القروض	257	200	200	200
2-2	موارد خزينة مختلفة	6733	320		
II-	تكاليف الخـــزيـــنـــة	26060	28708	28388	28203
1	تسديد أصل الدين	14920	17863	18591	18203
1-1	أصل الدين الخارجي	6522	9744	9393	8469
2-1	أصل الدين الداخلي	8398	8119	9198	9734
2	تمويل العجز باعتبار الهبات والمصادرة	10627	10645	9597	9800
3	قروض و تسبقات الخزينة	513	200	200	200

موارد ميزانية الدولة

لسنة 2025

تبلغ جملة موارد الدولة المقدرة لسنة 2025 حوالي **78231 م د** مقابل 75699 م د منتظرة لسنة 2024 مسجلة بذلك زيادة بـ 3.3 % أو 2532 م د. وتمثل مداخيل الميزانيـة حـوالي 64 % من جملة موارد الدولة لتبلغ 50028 م د في حين تمثل موارد الخزينة حوالي 36% أي ما قدره 28203 م د.

وتستند تقديرات ميزانية الدولة لسنة 2025 على جملة من المؤشرات وأبرزها:

- ✓ النتائج المنتظر تحقيقها لسنة 2024 على أساس تقدم تنفيذ ميزانية الدولة خلال الأشهر الثمانية الأولى من 2024
- ✓ التعافي التدريجي للنمو الاقتصـادي خاصة قطاعي الفلاحة والخدمات واعتماد فرضية نسبة نمو بالأسعار القارة بـ 3,2% لسنة 2025
- ✓ تحسن نسق تطور واردات السلع بـ4.2% مقارنة بسنة 2024.

تبلغ مداخيل الميزانية لسنة 2025 حوالي 50028 م د مقابل 47311 م د منتظرة لسنة 2024 مسجلة بذلك تحسن بـ 5.7 % أي 2717 م د وتنقسم إلى مداخيل جبائية في حدود 45249 م د (حوالي 90% من جملة مداخيل الميزانية) ومداخيل غير جبائية في حدود 4429 م د وهبات في حدود 350 م د.

ويلخص الجدول التالي جملة موارد الدولة:

جدول 6:تطور موارد الدولة

بحساب م.د	2023	2024		2025
	نتائج	ق.م	منتظر	ق م
مداخيل الميزانية	43231	49160	47311	50028
المداخيل الجبائية	38047	44050	42190	45249
المداخيل غير الجبائية	4484	4760	4340	4429
الهبات	700	350	781	350
موارد الخزينة	26060	28708	28388	28203
جملة موارد الدولة	69291	77868	75699	78231
التطور (%)	%14,2	%9,3	%9,2	%3,3

I. مداخيل ميزانية الدولة

1. المداخيل الجبائية :

من المنتظر أن يتم خلال سنة 2025 استخلاص مبلغ 45249 م د بعنوان المداخيل الجبائية أي زيادة بـ 7.3 % مقارنة مع النتائج المنتظرة لسنة 2024. وتمثل المداخيل الجبائية 90.4 % من مداخيل ميزانية الدولة و57.8 % من جملة موارد الدولة.

وتعتمد هذه التوقعات خاصة على مردود مواصلة تحسين مجهود الاستخلاص ومواصلة الإصلاح الجبائي لتوسيع قاعدة الأداء و و تعزيز الرقابة والتصدي للتهرب الضريبي وادماج القطاع الموازي و ذلك عبر تطوير آليات عمل إدارة الجباية والاستخلاص والديوانة ورقمنتها و تحسين التعاون بين مختلف الإدارات وتشبيك المعطيات ، من جهة ، وتحسن جملة المؤشرات الاقتصادية ونسق النمو من جهة أخرى. و تتأتى جملة المداخيل الجبائية من النظام الداخلي بنسبة76.7 % و النظام الديواني بنسبة23.3 % ومن المنتظر أن تسجل مداخيل كلا النظامين الداخلي و الديواني خلال سنة 2025 تحسنا على التوالي بـ8.4% و بـ 3.7 %.

جدول 7: تطور المداخيل الجبائية (بحساب م د)

بحساب م د	2023	2024		2025
	نتائج	ق.م	منتظر	ق م
الأداءات المباشرة	**16026**	**18157**	**17907**	**19358**
	%11,4	**%12,3**	**%11,7**	**%8,1**
الضريبة على الدخل	11373	12383	12400	12780
الضريبة على الشركات البترولية	969	1725	1060	983
الضريبة على الشركات غير البترولية	3684	4049	4447	5595
الأداءات غير المباشرة	**22021**	**25893**	**24283**	**25891**
	%4,6	**%11,0**	**%10,3**	**%6,6**
المعاليم الديوانية	1849	1900	2010	2111
الأداء على القيمة المضافة	10462	11791	11266	12028
معلوم الاستهلاك	3809	4369	4109	4296
أداءات و معاليم أخرى	5901	7833	6898	7456
جملة المداخيل الجبائية	**38047**	**44050**	**42190**	**45249**
	%7,3	**%11,6**	**%10,9**	**%7,3**

- **الأداءات المباشرة:**

تمثل حوالى 42.8% من جملة المداخيل الجبائية و يقدر مردود الأداءات المباشـــرة لســـنة 2025 بـــ19358 م د مســجلة بذلك زيادة بـــحوالي 1451 م د أي 8.1 % مقارنة مع النتائج المتنظر تحقيقها لســـنة2024. ويبين الرســـم البياني الموالي وتوزيع الأداءات المباشـــرة حســـب مختلف الأقسام

رسم بياني31 :تطور الأداءات المباشرة و هيكلتها

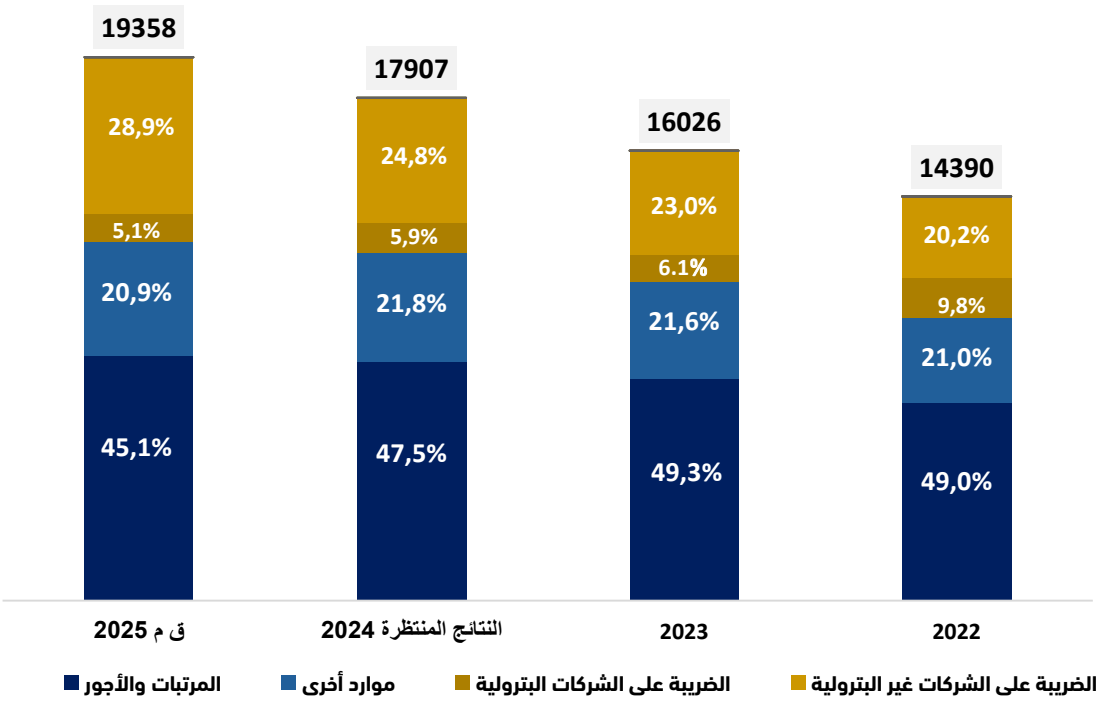

و تتميز تقديرات الأداءات المباشرة لسنة 2025 أساسا بـ:

- ✓ تحسن الضريبة على الدخل بـ 3.1 % مقارنة مع النتائج المنتظرة لسنة 2024 لتبلغ ما قدره 12780 م د وذلك بالعلاقة مع مراجعة جدول الضريبة على دخل الاشخاص الطبيعيين بما يضمن التوزيع العادل للعبء الجبائي والتقليص من الفوارق بين مختلف الشرائح الاجتماعية ويدعم القدرة الشرائية للفئات محدودة الدخل ويساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية من ناحية و مع صرف القسط الثالث والأخير من الزيادة في الأجور في القطاع العام بالإضافة إلى انتداب حوالي 21376 عونا جديدا بالوظيفـة العموميـة و تسوية الوضعيات الهشة على غرار عمال الحضائر (12000) من ناحية أخرى.
- ✓ تحسن مردود الشركات غير البترولية بـ25.8 % أي بـ1148م د حيث سيتم تحصيل 5595 م د خلال سنة 2025 مقابل 4447 م د منتظر تحصيلها سنة 2024 وذلك بالعلاقة مراجعة نسب الضريبة على الشركات بحيث تكون هذه النسب تصاعدية حسب رقم المعاملات

السنوي أو طبيعة النشاط إلى جانب الأخذ بعين الاعتبار مردود المعلوم الظرفي الموظف على البنوك والمؤسسات المالية لسنتي 2024 و2025 المحدث بمقتضى الفصل 64 قانون المالية لسنة 2024.

- ✓ تراجع مردود الشركات البترولية بـ - 77م د ليبلغ 983 م د سنة 2025 مقابل 1060 م د منتظرة لسنة 2024 ويفسر هذا أساسا بالتراجع المنتظر لأسعار النفط في الأسواق العالمية بالرغم من توقع زيادة في الإنتاج الوطني من النفط والغاز بـ12 %.

- **الأداءات غير المباشرة:**

تمثل 57.2 % من جملة المداخيل الجبائية، ويقدر مردود الأداءات غير المباشرة لسنة 2025 بـ 25891 م د مسجلة بذلك زيادة بـ6.6% أي 1608 م د مقارنة مع النتائج المنتظر تحقيقها سنة 2024. وتتوزع الأداءات غير المباشرة كالتالي:

رسم بياني32 :هيكلة الأداءات غير المباشرة

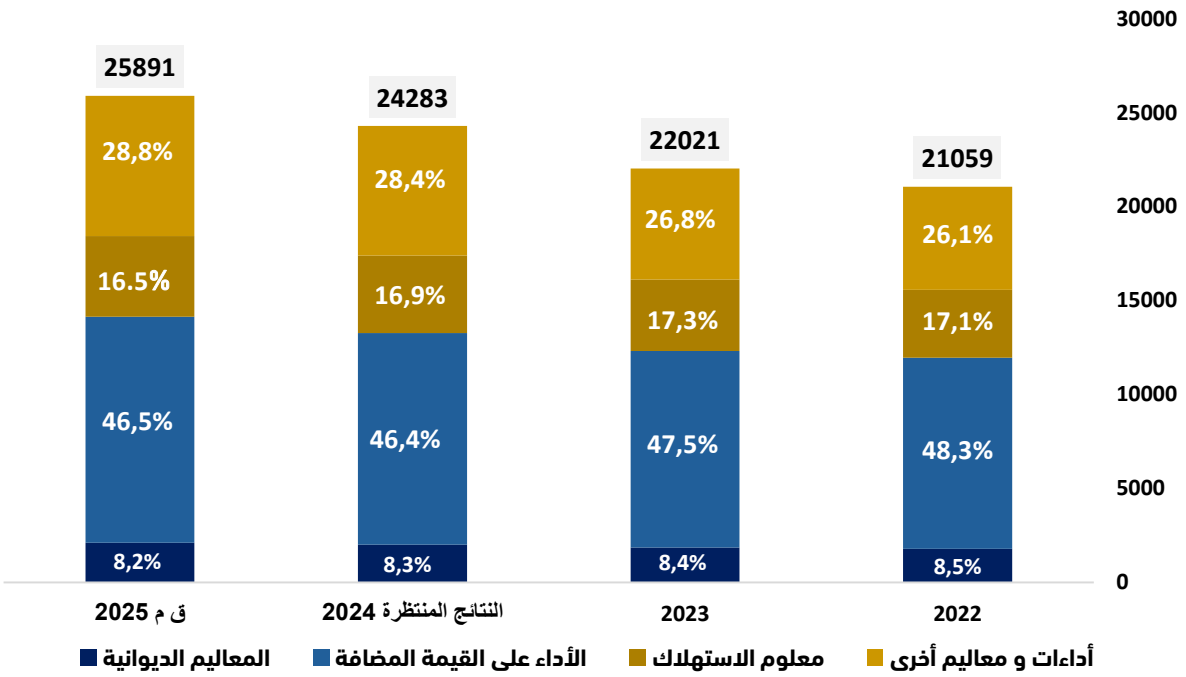

تتميز تقديرات الأداءات غير المباشرة لسنة 2025 بـ:

- زيادة بـ 5 % أي 101 م د في مردود المعاليم الديوانية بالمقارنة مع النتائج المنتظر تسجيلها سنة 2024 بالعلاقة أساسا مع تحسن نسق الواردات في 2025 و رقمنة عمليات

الاستخلاص الديوانية و ترشيد الإمتيازات الجبائية في مادة المعاليم الديوانية إلى جانب التشديد في العقوبات الديوانية المتعلّقة بزجر التهريب.

- تحسن مردود الأداء على القيمة المضافة بـ 762 م د أي بنسبة 6.8 % مقارنة مع النتائج المحينة لسنة 2024 وذلك بالعلاقة مع التحسن المتوقع للنشاط الاقتصادي إلى جانب ترشيد الإمتيازات الجبائية في مادة الأداء على القيمة المضافة و ترشيد إرجاع فائض الأداء على القيمة المضافة بالنسبة للتجار وذلك بعدم تمكينهم من إسترجاع الأداء المتعلق بمخزونات السلع المعدّة للبيع.
- تطور مردود معلوم الاستهلاك بـ 187 م د أي 4.6 % بالمقارنة مع النتائج المنتظرة لسنة 2024 و ذلك بالعلاقة مع التصدّي للسوق الموازية في قطاع بيع مواد التبغ من ناحية و الإعفاء من المعلوم على الاستهلاك بالنسبة إلى السيارات السياحية والعربات متعددة الأغراض المجهزة بمحرك كهربائي ومحرك حراري قابلة للشحن بجهاز خارجي من ناحية أخرى.
- ارتفاع مردود أداءات ومعاليم مختلفة بـ 558 م د أي بنسبة 8.1 % مقارنة مع النتائج المنتظرة لسنة 2024 وذلك بالعلاقة مع المجهود المبذول لتبسيط بعض الإجراءات الجبائية في إطار برنامج الإصلاح الجبائي من أجل إرساء نظام جبائي شفاف و عادل وأكثر مرونة بالإضافة الى ترشيد الإمتيازات الجبائية في مادة المعاليم الأخرى الممنوحة لفائدة بعض المنتجات.

2. المداخيل غير الجبائية:

من المنتظر أن تبلغ جملة المداخيل غير الجبائية ما قدره **4429 م د** سنة 2025 مسجلة بذلك زيادة بـ 2.1% أي 89 م د مقارنة مع النتائج المنتظرة لسنة 2024.

وبين الجدول التالي تطور المداخيل غير الجبائية.

جدول 8:تطور المداخيل غير الجبائية (بحساب م د)

بحساب م.د	2023	2024		2025
	نتائج	ق م	منتظر	ق.م
عائدات المساهمات	609	1260	1400	1584
مداخيل عبور أنبوب الغاز الجزائري	2064	1369	1223	1250
مداخيل النفط	616	673	640	587
مداخيل المصادرة	0	520	100	0
مداخيل أخرى	1195	938	977	1008
جملة المداخيل غير الجبائية	**4484**	**4760**	**4340**	**4429**

وتستند تقديرات المداخيل غير الجبائية على :

- تعبئة 1584 م د بعنوان عائدات المساهمات التي تمثل حوالي 36 % من المردود الجملي للمداخيل غير الجبائية وتتأتى أهمها من مرابيح البنك المركزي التونسي .
- استخلاص 1250 م د بعنوان مداخيل أتاوة عبور أنبوب الغاز الجزائري وذلك بالاعتماد على التقديرات التالية:
  - كميات الغاز الجزائري العابرة للبلاد التونسية بحوالي 21 مليار متر مكعب.
  - فرضية معدل سعر برميل النفط بـ 77.4 دولار للبرميل.
- تعبئة 587 م د بعنوان مداخيل النفط أي تراجع بـ 8.3-% مقارنة مع النتائج المنتظرة لسنة 2024 مرده بالأساس تراجع معدل سعر برميل النفط رغم الزيادة المرتقبة في إنتاج النفط الخام بـ 5 %.

رسم بياني33 : هيكلة المداخيل الغير جبائية

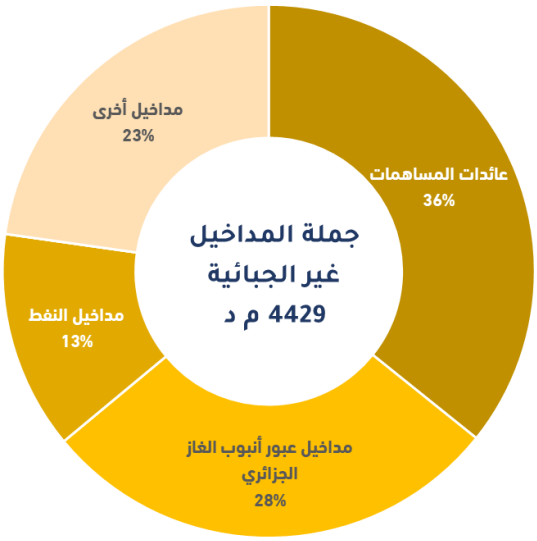

3. الهبات:

من المنتظر أن يتم خلال سنة 2025 تعبئة مبلغ 350 م د بعنوان الهبات مقابل 781 م د منتظرة لسنة 2024.

II. موارد الخزينة:

تقدر موارد الخزينة لسنة 2025 في حدود 28203 م د تتأتى أهمها من موارد الاقتراض في حدود 28003 م د ومن موارد أخرى للخزينة في حدود200 م د.

جدول 9 :موارد الخزينة لسنة 2025

بحساب م د	2023	2024		2025
	نتائج	ق م	منتظر	ق م
جملة موارد الاقتراض	19070	28188	28188	28003
الاقتراض الخارجي	5825	16445	4990	6131
قروض خارجية موظفة لمشاريع الدولة	1989	1775	1775	2045
قروض خارجية موظفة (دعم ديوان الحبوب)	104	0	960	0
قروض خارجية موظفة معاد إقراضها	366	200	200	200
قروض دعم الميزانية	3367	14470	2055	3886
السوق المالية العالمية	0	0	0	0
الاقتراض الداخلي	13245	11743	23198	21872
جملة موارد الخزينة الأخرى	6990	520	200	200
استخلاص أصل القروض	257	200	200	200
موارد خزينة مختلفة	6733	320		
جملة موارد الخزينة	26060	28708	28388	28203

- توقعات موارد الإقتراض لسنة 2025:

تقدر موارد الاقتراض التي سيتم تعبئتها لتمويل ميزانية سنة 2025 بحوالي 28003 م د موزعة كما يلي:

جدول 10:موارد الإقتراض لسنة 2025

بحساب م د	2023	2024		2025
	نتائج	ق م	منتظر	ق م
مجموع موارد الاقتراض	19070	28188	28188	28003
الاقتراض الداخلي	13245	11743	23198	21872
رقاع الخزينة 52 أسبوع	6179	5805	5829	1067
رقاع الخزينة القابلة للتنظير	2104	2375	5038	8162
القرض الرقاعي الوطني	3799	2870	4754	4800
قروض أخرى	1163	693	7577	7843
الاقتراض الخارجي	5825	16445	4990	6131
قروض خارجية موظفة لمشاريع الدولة	1989	1775	1775	2045
قروض خارجية موظفة (دعم ديوان الحبوب)	104	0	960	0
قروض خارجية موظفة معاد إقراضها	366	200	200	200
قروض دعم الميزانية	3367	14470	2055	3886
السوق المالية العالمية	0	0	0	0

قروض دعم الميزانية المنتظرة لسنة 2025 في حدود 3886 مليون دينار:

- صندوق النقد العربي ما يعادل 38 مليون دولار
- البنك الدولي 81 مليون أورو
- البنك الافريقي للتنمية 11 مليون أورو
- البنك الافريقي للتصدير والاستيراد: 500 مليون دولار.
- قروض أخرى في حدود 600 مليون دولار

و يحوصل الجدول الموالي موارد قروض دعم الميزانية حسب المصدر:

جدول 11:قروض دعم الميزانية لسنة 2025

بحساب م د	2023	2024		2025
	نتائج	ق م	منتظر	ق م
قروض دعم الميزانية	3367	14470	2055	3886
صندوق النقد العربي	60	122	59	120
البنك العالمي	317	218	220	277
البنك الافريقي للتنمية	0	0	76	38
الاتحاد الأوروبي	0	0	0	
البنك الافريقي للتصدير و الاستيراد	1466	1264	1531	1565
العربية السعودية	1258	1594	0	
الجزائر	0	965	0	
اليابان JICA	234	0	0	
إيطاليا	0	0	169	
الوكالة الفرنسية للتنمية	33	0	0	
ألمانيا KFW	0	0	0	
قروض أخرى	0	10307	0	1886

نفقات ميزانية الدولة

لسنة 2025

1- تمّ ضبط تقديرات نفقات مشروع ميزانية الدولة لسنة 2025 على ضوء التوجهات الواردة بالمنشور عدد 11 المؤرخ في 29 مارس 2024 المتعلق بإعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2025.

2- وللتذكير ينص المنشور المذكور أعلاه على أن مشروع ميزانية الدولة لسنة 2025 يتنزل في إطار التوجه الرامي إلى المحافظة على التوازنات المالية بمزيد التعويل على الذات والتخفيض من عجز الميزانية والتقليص من اللجوء إلى التداين العمومي

وتبعا لذلك يتطلب اعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2025 ترتيب الأولويات والتوجهات الكبرى بهدف تعزيز الصلابة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وتعجيل وتيرة الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى تحقيق نمو شامل ودائم يجلب المستثمرين ويوفر الفرص لمختلف الفئات من طالبي الشغل ويخلق الثروة، بالإضافة إلى المحافظة على استدامة التوازنات المالية للبلاد التي تمثل ركيزة أساسية لتكريس السيادة الوطنية والمحافظة على استقلالية القرار الوطني وتحقيق الامن الاقتصادي والسلم الاجتماعي.

3- بناء على ما سبق، سيتم العمل في إطار مشروع ميزانية الدولة لسنة 2025 على مواصلة تكريس التوجهات المستقبلية المضمنة برؤية تونس 2035 واستحثاث الجهود لتجسيم الإصلاحات الاقتصادية المبرمجة وبلوغ أهداف المخطط التنموي الرابع عشر للفترة 2023-2025.

4- على هذا الأساس، تم ضبط نفقات ميزانية الدولة لسنة 2025 في مستوى **59 828 م د** مقابل 59 805 م د مقدرة بقانون المالية لسنة 2024 أي بزيادة 23 م د تمثل نسبة 0.04%.

5- وتوزع نفقات ميزانية سنة 2025 على النحو التالي:

جدول 12 : نفقات ميزانية الدولة حسب الأقسام (بحساب م د)

الأقسام	ق م 2024	تقديرات 2025
نفقات التأجير	23 711	24 389
نفقات التسيير	2 539	2 620
نفقات التدخلات	19 696	20 518
نفقات الاستثمار	5 274	5 426
نفقات العمليات المالية	67	63
نفقات التمويل	6 838	6 487
النفقات الطارئة وغير الموزعة	1 680	325
المجموع العام	**59 805**	**59 828**

وذلك دون اعتبار تسديد أصل الدين في حدود 203 18 م د الذي يصنف طبقا لمقتضيات الفصل 17 من القانون الأساسي للميزانية ضمن تكاليف الخزينة في حين تصنف فوائد الدين العمومي

ضمن نفقات القسم السادس (نفقات التمويل) من نفقات ميزانية الدولة حسب مقتضيات الفصل 15 من القانون الأساسي للميزانية لتبلغ بذلك جملة تكاليف ميزانية الدولة بعنوان سنة 2025 ما قدره **78 231 م د** (منها 200 م د بعنوان قروض وتسبقات الخزينة).

6- وتجدر الإشارة إلى أن النفقات ذات الصبغة التنموية ستبلغ سنة 2025 ما قدره **10 615 م د** موزعة حسب التبويب الجديد كالتالي:

جدول 13: النفقات ذات الصبغة التنموية (بحساب م د)

الأقسام	ق م 2024	تقديرات 2025
نفقات التدخلات (ذات الصبغة التنموية)	**5 006**	**5 126**
نفقات الاستثمار	**5 274**	**5 426**
نفقات العمليات المالية	**67**	**63**
الجملة	**10 347**	**10 615**

7- ويتضمن المبلغ الاجمالي للنفقات (**59 828 م د**) منحا لفائدة المؤسسات العمومية الإدارية وغير الإدارية بقيمة **2746 م د** تضاف إليها موارد ذاتية لهذه المؤسسات في حدود **2423 م د** لتبلغ بذلك جملة ميزانيات هذه المؤسسات **5 169 م د**.

ويبين الجدول الموالي جملة ميزانيات هذه المؤسسات ومصادر تمويلها وتوزيعها حسب نوعية النفقات:

جدول 14: ميزانية المؤسسات العمومية حسب مصادر تمويلها و حسب نوعية النفقات (بحساب م د)

النفقات	منحة الدولة		الموارد الذاتية		الجملة	
	2024	2025	2024	2025	2024	2025
نفقات التأجير	1429	1465	828	839	2257	2304
نفقات التسيير	1073	1084	1099	1190	2172	2274
نفقات التدخل	410	197	261	394	671	591
المجموع	**2912**	**2746**	**2188**	**2423**	**5100**	**5169**

8- وقد تم ضبط تقديرات نفقات ميزانية الدولة على أساس:

- اعتماد معدل سعر النفط لكامل السنة بـ 77.4 دولار للبرميل من نوع "البرنت"،
- تخصيص مبلغ **11 593 م د** للدعم المباشر يهم:

المواد الأساسية	**3 801 م د**
المحروقات والكهرباء	**7 112 م د**
النقل	**680 م د**

9- وتتوزع الاعتمادات المقترحة حسب مختلف المهمات والمهمات الخاصة لسنة 2025

جدول 15 : توزيع الاعتمادات حسب المهمات والمهمات الخاصة لسنة 2025 (بحساب 1000 د)

	المهمات والمهمات الخاصة	قانون المالية 2024	تقديرات 2025
-1	مجلس نواب الشعب	38 553	43 193
-2	المجلس الوطني للجهات والأقاليم		15 610
-3	رئاسة الجمهورية	200 400	214 259
-4	رئاسة الحكومة	272 302	271 000
-5	مهمة الداخلية	5 822 000	5 931 000
-6	مهمة العدل	946 594	984 000
-7	مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج	344 000	366 607
-8	مهمة الدفاع الوطني	4 086 848	4 445 000
-9	مهمة الشؤون الدينية	187 000	195 580
-10	مهمة المالية	1 358 000	1 390 000
-11	مهمة الإقتصاد والتخطيط	950 150	958 000
-12	مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية	88 618	90 000
-13	مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	2 202 075	2 279 050
-14	مهمة الصناعة والمناجم والطاقة	7 406 000	7 435 818
-15	مهمة التجارة و تنمية الصادرات	3 759 300	3 971 210
-16	مهمة تكنولوجيات الاتصال	175 150	184 000
-17	مهمة السياحة	180 000	174 156
-18	مهمة التجهيز والإسكان	1 970 000	2 022 000
-19	مهمة البيئة	459 400	465 970
-20	مهمة النقل	1 051 031	1 076 470
-21	مهمة الشؤون الثقافية	414 300	425 490
-22	مهمة الشباب والرياضة	922 164	936 276
-23	مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن	248 900	262 457
-24	مهمة الصحة	3 930 000	4 000 000
-25	مهمة الشؤون الاجتماعية	2 852 000	3 468 000
-26	مهمة التربية	7 917 500	8 044 000
-27	مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	2 277 238	2 293 393
-28	مهمة التشغيل والتكوين المهني	999 589	1 015 350
-29	المجلس الأعلى المؤقت للقضاء	2 207	1 576
-30	المحكمة الدستورية		
-31	محكمة المحاسبات	32 986	34 000
-32	الهيئة العليا المستقلة للانتخابات	192 469	23 000
-33	نفقات التمويل	6 838 000	6 487 000
-34	النفقات الطارئة وغير الموزعة	1 680 226	324 535
	الجملة العامة	59 805 000	59 828 000

أ- نفقات التأجير :

10- ضبطت نفقات التأجير لسنة 2025 في مستوى 389 24 م د مقابل 711 23 م د مرسمة بقانون المالية لسنة 2024 أي بزيادة 678 م د تمثل نسبة 2.8%.

ولضبط هذه النفقات تم التأكيد ضمن منشور إعداد ميزانية 2025 المشار إليه أعلاه إلى ضرورة الشروع في تنفيذ الإصلاحات الضرورية التي تم إقرارها على المدى المتوسط ومزيد العمل وبذل الجهد للتحكم في كتلة الأجور والنزول بها تدريجيا إلى نسب معقولة من الناتج المحلي الخام لاستعادة التوازنات المالية وتأمين ديمومة الميزانية.

وللغرض تم اعتماد الإجراءات التالية:

- ✓ مواصلة تنفيذ الزيادة العامة في الاجور طبقا لاتفاق 15 سبتمبر 2022 والاوامر المنبثقة عنه وعدم تقديم مقترحات في الترفيع في المنح أو احداث منح جديدة.
- ✓ ترشيد الانتدابات توجيهها حسب الأولويات وحسب القيمة المضافة لبعض القطاعات والاختصاصات.
- ✓ مواصلة التخفيض التدريجي في عدد خريجي مدارس التكوين خاصة بالنسبة لوزارة الدفاع ووزارة الداخلية ووزارة العدل.
- ✓ الاكتفاء بنسبة لا تتجاوز 40% ممن تتوفر فيهم شروط الترقية بالنسبة للترقيات العادية ما لم تنص الانظمة الخصوصية على نسب مغايرة.
- ✓ عدم نقل فواضل تراخيص الانتدابات والترقيات بعد انقضاء سنتين من السنة الاصلية للترخيص.
- ✓ عدم تعويض الشغورات والسعي إلى تغطية الحاجيات المتأكدة بإعادة توظيف الموارد البشرية المتوفرة أو عن طريق الحراك الوظيفي.
- ✓ ترشيد النفقات بعنوان منح الساعات الإضافية وإسناد استراحة تعويضية في حالة القيام بها فعليا.
- ✓ مواصلة العمل بالبرنامج الخصوصي للإحالة على التقاعد قبل بلوغ السن القانونية كما نص عليه الفصل 14 من المرسوم عدد 21 المؤرخ في 28 ديسمبر 2021 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2022 وذلك بالتمديد فيه إلى موفى سنة 2027.
- ✓ مواصلة العمل بأحكام الأمر عدد387 بتاريخ 18 أفريل 2022 المتعلق بالتنقل الوظيفي للأعوان العموميين لفائدة الوزارات والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية.

✓ التشجيع على الانتفاع بعطلة لبعث مؤسسة طبقا لمقتضيات الفصل 15 من قانون المالية لسنة 2022.

11- وتبعا لذلك، تمثل نفقات التأجير المشار إليها أعلاه:

- **13.3%** من الناتج المحلي الخام مقابل **13.5%** مقدرة بقانون المالية لسنة 2024 .
- **40.8%** من نفقات ميزانية الدولة مقابل **39.6 %** مقدرة بقانون المالية لسنة 2024

وتوزع الزيادة المقدرة بـ **678 م د** أساسا لتغطية الزيادة العامة في الأجور بداية من شهر جانفي 2025، والانعكاس المالي المنجر عن الترقيات والإنتدابات بعد طرح الأثر المالي للتقاعد العادي والتقاعد المبكر.

و تتوزع الانتدابات **الجديدة** والبالغة **21 376** خطة على القطاعات كما يلي:

✓ **وزارة التربية**	**9207 خطة**
* تسوية وضعية النواب من أساتذة التعليم الابتدائي والثانوي والمعلمين	(7592 خطة)
* حاملي الإجازة التطبيقية (دفعة جوان 2023)	(1484 خطة)
* خريجي دار المعلمين العليا	(100 خطة)
* انتدابات أخرى	(31 خطة)
✓ **وزارة الدفاع الوطني**	**2778 خطة**
* خريجي مدارس التكوين	(2284 خطة)
* انتدابات أخرى	(494 خطة)
✓ **وزارة الداخلية**	**1529 خطة**
* خريجي مدارس التكوين	(1500 خطة)
* انتدابات أخرى	(29 خطة)
✓ **وزارة العدل**	**1080 خطة**
* خريجي مدارس التكوين	(807 خطة)
(قضاة)	(250 خطة)
(خطط مختلفة سجون وإصلاح)	(557 خطة)
* انتدابات أخرى	(273 خطة)
✓ **وزارة المالية**	**863 خطة**
* IFID . IEDF. DOUANES	(63 خطة)
* انتدابات أخرى	(800 خطة)
✓ **وزارة الصحة**	**3500 خطة**
✓ **وزارة الشباب والرياضة**	**700 خطة**
✓ **وزارة الفلاحة والموارد المائية**	**370 خطة**

- ✓ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي 214 خطة
- ✓ وزارة الشؤون الاجتماعية 175 خطة
- ✓ وزارة النقل 153 خطة
- ✓ وزارة التشغيل والتكوين المهني 150 خطة
- ✓ وزارة التجارة وتنمية الصادرات 100 خطة
- ✓ بقية القطاعات 557 خطة

وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أنه يضاف إلى هذه الانتدابات 12000 خطة في إطار تسوية قسط جديد من أعوان الحضائر.

12- وعملا بمقتضيات الفصل 45 من القانون الاساسي للميزانية عدد 15 المؤرخ في 13 فيفري 2019 وخاصة المطة الخامسة منه والمطة الثانية من الفصل 70، تم ضبط العدد الجملي للاعوان المرخص فيهم في حدود 757 663 عونا.

ويشمل هذا العدد الأعوان المرخص فيهم بعنوان سنة 2025 لفائدة كل من مجلس نواب الشعب(الإداريون) والمجلس الوطني للجهات والاقاليم (الإداريون) ورئاسة الجمهورية ومحكمة المحاسبات والهيئة العليا المستقلة للانتخابات ومختلف الوزارات بمصالحها المركزية والجهوية وبالمؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة بما في ذلك الانتدابات التي سيتم تجسيمها في إطار تسوية قسط من عملة الحضائر.

II- نفقات التسيير

13- تقدر نفقات التسيير لسنة 2025 بـ **2 620 م د** مقابل **2539 م د** مرسمة بقانون المالية لسنة 2024 أي بزيادة 81 م د تمثل نسبة 3.2 %.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن هذا المبلغ يحتوي على اعتمادات في حدود 150 م د تم ترسيمها استثنائيا لخلاص جزء من ديون المؤسسات الصحية تجاه الصيدلية المركزية للبلاد التونسية قصد تمكين هذه الأخيرة من الإيفاء بتعهداتها خاصة مع مزوديها الأجانب.

14- وللضغط على هذه النفقات تم الحرص على تطبيق الإجراءات التالية:

- عدم تجاوز نسبة تطور 4% كحد اقصى عند ضبط التقديرات، مع العمل على تخصيص هذه الزيادة لخلاص المتخلدات ولتغطية النفقات المنجرة عن عمليات توسعة أو احداثات جديدة.
- مزيد إحكام التصرف في وسائل النقل الإدارية مع التأكيد على الالتزام بما جاء بالمناشير والتراتيب الجاري بها العمل الصادرة في الغرض بخصوص استعمال سيارات المصلحة للأغراض

الإدارية دون سواها أو الخاصة بالسيارات الوظيفية مع التحكم في استهلاك الوقود والعمل على تعميم تجهيز سيارات المصلحة بمنظومة GPRS.

- التفويت في السيارات والمعدات التي زال الانتفاع بها وذلك بالتنسيق مع مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية في أجل أقصاه موفى 2025.
- مزيد العمل على ترشيد استهلاك الطاقة، من خلال وضع خطة للتحكم في الاستهلاك باستعمال الفوانيس المقتصدة واستعمال الطاقات البديلة والمتجددة خاصة بالنسبة للفضاءات والمؤسسات العمومية ذات الاستهلاك المرتفع وتشجيعها على تركيز تجهيزات لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة بغرض الاستهلاك الذاتي ومزيد الترشيد والتحكم في استهلاك المحروقات.
- مزيد التحكم في نفقات الاستقبالات والإقامة والمهمات بالخارج مع المحافظة على نفس الاعتمادات المرسمة سنة 2024 على أقصى تقدير.
- حوكمة نفقات الأكرية التي شهدت خلال السنوات الأخيرة ارتفاعا كبيرا، والسعي الى اعادة توظيف العقارات الموضوعة على ذمة الهياكل والوزارات واعادة تهيئتها وذلك قصد تفادي تسوغ مقرات جديدة بالتنسيق المسبق مع مصالح وزارة المالية.
- العمل على ترشيد استهلاك الماء من خلال وضع خطة للاقتصاد فيه طبقا لما ورد بالمنشور عدد 7 بتاريخ 6 مارس 2024.

15- وتوزع نفقات التسيير لسنة 2025 بين **1528 م د** بعنوان نفقات تسيير للوزارات **1092 م د** كمنح تسيير تسند لفائدة المؤسسات العمومية.

وتقدر جملة الموارد الذاتية لهذه المؤسسات لسنة 2025 الموظفة لنفقات التسيير بـ **1190 م د** لتبلغ بذلك جملة الاعتمادات المخصصة لنفقات التسيير بميزانيات المؤسسات العمومية **2282 م د**.

وتتوزع هذه المبالغ بين القطاعات كما يلي:

جدول 16: نفقات التسيير بميزانيات المؤسسات العمومية (بحساب م د)

المؤسسات التابعة لوزارات	المنحة	الموارد الذاتية	جملة نفقات تسيير المؤسسات
الصحة	388	754	1142
تكنولوجيات الاتصال	33	181	214
التربية	163	20	183
التعليم العالي والبحث العلمي	108	42	150
الدفاع الوطني	82	44	126
العدل	67	7	74
التشغيل والتكوين المهني	47	3	50
الداخلية	34	2	36
الشباب والرياضة	36	15	51
الثقافة	19	5	24
وزارات أخرى	115	117	232
الجملة	1092	1190	2282

III- نفقات التدخل دون الدعم :

16- تقدر نفقات التدخل دون الدعم لسنة 2025 بـ **8 925 م د** مقابل **8 359 م د** مرسمة بقانون المالية لسنة 2024.

17- وتوزع هذه النفقات بين نفقات تدخلات عادية في حدود 3799 م د ونفقات تدخلات ذات صبغة تنموية في حدود 5126 م د.

18- وستمكن اعتمادات نفقات التدخلات أساسا من تمويل:

	تقديرات 2025 (م د)
النهوض بالفئات محدودة الدخل	1734
صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية	858
المنح والقروض الجامعية	227
حساب تنويع مصادر الضمان الاجتماعي	800

19- النهوض بالفئات محدودة الدخل:

في إطار تحقيق تنمية اجتماعية متوازنة عبر ترسيخ قيم التضامن بين أفراد المجتمع ودعم الرفاه الاجتماعي والنهوض بالفئات الضعيفة وذات الاحتياجات الخصوصية، تمّ تخصيص اعتماد قدره

1734 م د بعنوان النهوض بالفئات محدودة الدخل لسنة 2025، وستوظّف هذه الاعتمادات بالأساس كما يلي:

✓ **دعم للفئات محدودة الدخل** تهمّ أساسا:

- منح قارّة بـ **260 د** شهريّا لفائدة **340 ألف** عائلة معوزة، علاوة على إسناد منح شهرية لفائدة أبنائهم المتمدرسين في سن ما بين 6 سنوات إلى 25 سنة بحساب 10د شهريّا لكلّ طفل سوي في سنّ الدراسة و20د شهريّا للطفل المعاق بمبلغ جملي قدره **1170 م د.**
- اقتناء آلات تعويضية وميسرة للإدماج بمبلغ **13 م د.**
- تقديم مساعدات بمناسبة العودة المدرسية والجامعية بمبلغ **66.6 م د.**
- تقديم مساعدات في المناسبات الدينية بمبلغ **68.8 م د.**
- تقديم مساعدات ظرفية بـقيمة جملية قدرها **6.5 م د.**
- مجانية النقل البرّي لأبناء العائلات المعوزة باعتماد قدره **3.1 م د.**
- تمويل مشاريع صغرى لفائدة الفئات الهشّة بمبلغ قدره **12 م د.**
- اسناد منحة شهرية قدرها 30د لفائدة الأطفال من أبناء العائلات المعوزة ومحدودة الدخل الذين هم في سن دون 6 سنوات لفائدة **200 ألف** منتفع بمبلغ قدره **72 م د.**
- اسناد منحة شهرية لفائدة **442 ألف** طفل في سن ما بين 6 إلى 18 سنة بحساب 20 د لكل طفل من أبناء العائلات المعوزة (154 ألف منتفع) و 30 د لكل طفل من أبناء العائلات محدودة الدخل (288 ألف منتفع) بقيمة جملية قدرها **150 م د.**

✓ **رعاية المعوقين** تهمّ أساسا:

- إسناد مساعدات على بعث موارد رزق لفائدة المعوقين بمبلغ **5.3 م د.**
- صرف منح للجمعيات العاملة في مجال الإعاقة بمبلغ **55 م د.**
- تسيير مراكز رعاية المسنّين والمعوقين ومركّبات الطفولة ومراكز أطفال في سنّ ما قبل الدراسة بكلفة جملية قدرها **63.2 م د.**

فضلا عن ذلك، تنتفع الفئات محدودة الدخل بالتغطية الصحّية، وتتوزّع بين:

- بطاقات العلاج المجاني في حدود 350 ألف بطاقة.
- بطاقات العلاج بالتعريفة المنخفضة في حدود 650 ألف بطاقة.

20- صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية:

تقدر الاعتمادات المرسمة بعنوان سنة 2025 لفائدة صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية بـ **858 م د**، تتوزّع حسب تبويب الميزانية على النحو التالي:

- **6 م د** بعنوان الدعم الاستثنائي لفائدة الجماعات المحليّة.
- **722 م د** بعنوان الدعم العادي لفائدة الجماعات المحلية،
- **130 م د** بعنوان موارد صندوق التعاون بين الجماعات المحلية،

كما يتم توزيعها حسب النصوص القانونية على النحو التالي:

- **6 م د** بعنوان الدعم الاستثنائي لفائدة الجماعات المحليّة.
- **852 م د** بعنوان الدعم المالي السنوي لفائدة الجماعات المحلية مقسمّة (طبقا لما جاء بالفقرة الخامسة من الفصل 13 من القانون عدد 46 لسنة 2020 المؤرخ في 23 ديسمبر 2020 والمتعلّق بقانون المالية لسنة 2021 والذي تمّ بمقتضاه إحداث صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية) كما يلي:

  - **90 %** أي ما يعادل **766.8م د** بعنوان دعم مالي سنوي لفائدة الجماعات المحلية يتمّ توزيعها طبقا للقرار المشترك بين وزيرة المالية ووزير الشؤون المحلية والبيئة المؤرخ في 22 جوان 2018 والمتعلّق بضبط مقاييس توزيع مبالغ الدعم المالي السنوي من ميزانية الدولة بين الجماعات المحلية. كما تمّ تنقيحه بموجب قرار من وزير الاقتصاد ودعم الاستثمار ووزير الشؤون المحلية والبيئة بتاريخ 29 جوان 2021.
  - **10 %** أي ما يعادل **85.2 م د** بعنوان صندوق التعاون بين الجماعات المحلية يتم توزيعها بمقتضى الأمر عدد 2797 المؤرخ في 08 جويلية 2013 والمتعلّق بضبط طرق ومقاييس توزيع موارد صندوق التعاون بين الجماعات المحليّة.

21- المنح والقروض الجامعية:

سيتم رصد اعتماد بمبلغ **227.3 م د** بعنوان المنح والقروض الجامعية. وتقدر كلفة المنح الجامعية المسندة داخل الجمهورية بـ **155.6 م د** لتشمل **104551 طالبا** وهو ما يمثل **40%** من الطلبة المقدر عددهم الجملي بـ **261385 طالبا**.

هذا بالإضافة إلى حوالي **2813 طالبا** سيتمتعون بمنح جامعية بالخارج بكلفة جملية تقدر بـ **48.3 م د**، وذلك باعتبار مصاريف التأمين والتسجيل واللوازم المدرسية وتذاكر السفر.

وعلاوة على ذلك، سيتم تخصيص مبلغ **4.2 م د** بعنوان قروض جامعية بتونس وبالخارج ومبلغ **1.1 م د** بعنوان منح أبناء التونسيين بالخارج المزاولين تعليمهم بتونس وإعانات لفائدة الطلبة المعوزين.

كما سيتم تخصيص مبلغ **18 م د** لفائدة **36 ألف طالب** بعنوان منحة الاندماج في الحياة الجامعية ليتمتع كل ناجح في الباكالوريا منتمي لعائلة ضعيفة أو متوسطة الدخل بمبلغ **500 دينارا**.

IV- نفقات الدعم :

22- تبلغ التقديرات الاجمالية لنفقات الدعم بعنوان سنة 2025 ما قدره **593 11 م د** وهو ما يمثل:

- **19.4 %** من جملة نفقات ميزانية الدولة
- **6.3%** من الناتج المحلي الاجمالي.

23- دعم المحروقات:

✓ تقدر حاجيات التمويل الضرورية لتوازن منظومة المحروقات والكهرباء والغاز لسنة 2025 بحوالي 8060 م د تم ضبطها على أساس المعطيات والفرضيات التالية:

- معدل سعر النفط:77.4 دولار للبرميل من نوع البرنت
- حجم استهلاك الغاز الطبيعي بـ 5.523 مليون طن معادل نفط مقابل 5.286 مليون طن معادل نفط منتظرة لسنة 2024 أي زيادة بحوالي 4.5%.
- توريد 2.850 مليون طن معادل نفط من الغاز الجزائري مقابل 2.875 مليون طن معادل نفط في التقديرات المنتظرة لسنة 2024 وهو ما يمثل حوالي 52% من حجم الاستهلاك الوطني للغاز،
- حجم استهلاك المنتوجات النفطية الجاهزة بـ **3986** مليون طن أي زيادة بحوالي 2% بالمقارنة مع التقديرات المتوقعة لسنة 2024،
- إدراج 1054 م د بعنوان الزيادة في أسعار شراء الغاز الجزائري لسنة 2025.

✓ سيتم خلال سنة 2025 تسديد قسط بـ **120 م د** من قرض الصندوق السعودي للتنمية لتمويل شراءات مواد نفطية من شركة أرامكو و إدراج **200 م د** كخلاص جزء من باقي المتخلدات بعنوان منحة الدعم التكميلية بعنوان السنوات من 2018 إلى 2022.

ويقترح تمويل هذه الحاجيات على النحو التالي:

- إجراءات للتحكم في كلفة الإنتاج من خلال التحكم في الإستهلاك المخصص والتقليص من خسائر الصرف : 668 م د
- إجراءات لتحسين الأداء من خلال تقليص الخسائر عبر شبكة الكهرباء ومزيد ترشيد الاستهلاك ودعم الاستخلاص ومراقبة مسالك التوزيع : 600 م د
- 7112 م د: منحة بميزانية وزارة الصناعة والمناجم والطاقة لسنة 2025 بعنوان دعم المحروقات تخصص لتغطية حاجيات التمويل المتبقية لضمان توازن منظومة المحروقات.

وتتوزع منحة دعم المحروقات بين الشركات المعنية بهذه المنحة كما يلي:

- ✓ 3222 م د لفائدة الشركة التونسية لصناعات التكرير
- ✓ 3890 م د لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز

علما وأن الزيادة بـ 1 دولار في سعر البرميل تؤدي إلى زيادة في نفقات الدعم بـ 162 م د والزيادة بـ 10 مليمات في سعر صرف الدولار تؤدي إلى زيادة بـ 52 م د في النفقات المذكورة.

حاجيات التمويل الصافية (م د)	**8060**
- تسوية متخلدات الشركة	**320+**
- إجراءات للتحكم في كلفة الإنتاج	**668-**
- إجراءات لتحسين الأداء	**600-**
منحة الدولة (م د)	**7112**
- الشركة التونسية لصناعات التكرير	**3222**
- الشركة التونسية للكهرباء و الغاز	**3890**

24- دعم المواد الأساسية:

سيتم خلال سنة 2025 رصد اعتمادات في حدود 3801 م د مقابل 3591 م د مرسمة سنة 2024.

وتتوزع حاجيات الدعم المرسمة لسنة 2025 كما يلي :

المواد	مبلغ الدعم (م د)
الحبوب	2 674
الزيت النباتي	375
الحليب	524
العجين الغذائي والكسكسي	190
السكر	10
الورق المدرسي	28
الجملة	3 801 م د

25- دعـم النقـل العمـومي:

سيتم بالنسبة لسنة 2025 رصد اعتماد في حدود **680 م د** مقابل 660 م د سنة 2024 بعنوان دعم النقل المدرسي والجامعي والنقل بتعريفات منخفضة وكذلك النقل المجاني لبعض الفئات الخصوصية (دون اعتبار الأسلاك النشيطة). وذلك أخذا في الاعتبار انعكاس ارتفاع تكاليف استغلال شركات النقل المعنية.

ويوزع هذا المبلغ بين شركات النقل كما يلي:

بحساب م د

الشركات	ق م 2024	تقديرات 2025	التطور %
الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية	**76**	**81**	**6.6**
الشركات الجهوية للنقل البري	**400**	**402**	**0.5**
الشركة الوطنية للنقل بين المدن	**3**	**3**	**0**
شركة النقل بتونس	**153**	**165**	**7.8**
شركة الخطوط التونسية السريعة	**10**	**10**	**0**
الشركة الجديدة للنقل بقرقنة	**18**	**19**	**5.6**
الجملة	**660**	**680**	**3**

V- نفقات الاستثمار والعمليات المالية:

26- تبلغ نفقات الاستثمار ونفقات العمليات المالية لسنة 2025 ما قدره **5 489 م د** مقابل **5341 م د** مرسمة سنة 2024.

27- وتشمل نفقات الاستثمار المشاريع والبرامج التنموية التي تنجزها الدولة سواء بصفة مباشرة أو عن طريق المؤسسات العمومية الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية أو المجالس الجهوية. أما بالنسبة لنفقات العمليات المالية فتشمل الاعتمادات التي ترصد لفائدة المؤسسات العمومية غير الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية بعنوان المساهمات أو القروض.

28- وفيما يلي أهم مكونات النفقات ذات الصبغة التنموية (نفقات التدخلات ذات الصبغة التنموية ونفقات الاستثمار ونفقات العمليات المالية) المدرجة بمشروع ميزانية سنة 2025 موزعة حسب المهمات:

رئاسة الحكومة

تقدر النفقات ذات الصبغة التنموية لرئاسة الحكومة بعنوان سنة 2025 بـ 18.4 م د دفعا موزعة أساسا كالآتي:

- **المصالح المركزية والمؤسسات العمومية الإدارية:**

6.2 م د : بعنوان الاستثمارات المباشرة تخصّص لمشاريع وبرامج التنمية للمصالح المركزية والمؤسسات العمومية الإدارية التابعة لرئاسة الحكومة، وتتمثل أهم المشاريع في مواصلة تركيز منظومة المراقبة الأمنية بقصر الحكومة بالقصبة بكلفة جملية محينة تقدر بـ 5.3 م د و بإعتمادات دفع قدرها 2 م د ومواصلة تهيئة وصيانة مقرات رئاسة الحكومة باعتمادات دفع قدرها 0.4 م د، واستكمال بناء مقر رئاسة الحكومة ببرج زوارة بوشوشة باعتمادات دفع تقدر بـ 0.4 م د بـالإضافة إلى تجـديد معدات الإعلامية باعتمادات دفـــع قدرها 0.3 م د.

كما سيتم ترسيم إعتمادات قـدرها 0.5 م د لفـائدة مؤسسة الأرشـيف الوطني منها 0.4 م د لمواصلة تجهيز بناءات الأرشيف، وترسيم إعتمادات قدرها 0.8 م د لفائدة المحكمة الإدارية تخصص لتهيئة المقرات التابعة لها واقتناء بـرمجيات إعلامية، بالإضافة إلى ترسيم إعتمادات دفع تقدر بـ 0.5 م د لفائدة مركز التوثيق الوطني بعنوان اقتناء تجهيزات و تهيئة قاعة الأخبار وتهيئة المقر الفرعي بمقرين، كما تم تخصيص اعتمادات دفع قدرها 0.2 م د لفائدة المدرسة الوطنية للإدارة لمواصلة إنجاز مشاريعها التنموية ومن أهمها اقتناء معدات وتطبيقات إعلامية.

- **المؤسسات العمومية غير الإدارية والهيئات العمومية المستقلة:**

12.3 م د : بعنوان التدخل لتمويل مشاريع استثمار لفائدة المؤسسات العمومية غير الإدارية برئاسة الحكومة، حيث سيتم أساسا رصد اعتمادات دفع قدرها 4 م د لفائدة مؤسسة التلفزة التونسية تخصص لتجديد التجهيزات التلفزية والنظم والبرمجيات الإعلامية وتعصير وتجديد تجهيزات الطاقة بالإضافة إلى تخصيص اعتمادات دفع قدرها 4.9 م د لفائدة مؤسسة الإذاعة التونسية بعنوان تهيئات مختلفة وصيانة و تجديد المصاعد بالمقر الرئيسي ودعم التجهيزات وصيانة مقـــرات الإذاعـــات الجهوية و سيتم ترسيم إعتمادات دفع لـــوكالة تـونس إفريقيا للأنبـاء تقـدر بـ 1 م د لتجديد تجهيزاتها الفنية والإعلامية و تجهيزات التصوير، كما سيتم خلال سنة 2025 ترسيم إعتمادات دفع قدرها 0.2 م د لفائدة المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون "بيت الحكمة" ستخصص بالأساس لتهيئة بناية وفضاءات المقر. كما سيتم تمكين الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام و القطاع الخاص سنة 2025 من نفقات تدخل ذات صبغة تنموية تقدر بـ 0.2 م د

مخصصة أساسا لتهيئة و تجهيز مقر الهيئة و اقتناء منظومات إعلامية، و سيتم رصد اعتمادات دفع قدرها 1.8 **م د** لفائدة الشركة الجديدة للطباعة والصحافة والنشر مخصصة أساسا لتجديد معدات الطباعة وإقتناء منظومات ومعدات إعلامية وللانطلاق في تجديد وتهيئة المقر الاجتماعي للشركة.

الداخلية

تسعى مهمة الداخلية، في نطاق اختصاصها، إلى ضمان سيادة الدولة التونسية وتحقيق أمن المواطنين وجعلهم في صميم اهتماماتها وإلى تقديم الخدمة إلى أصحابها على أساس علوية القانون والحياد والمساواة اعتمادا على موارد بشرية ذات كفاءة عالية وإمكانيات مادية حديثة.

كما تسعى إلى جانب ذلك إلى التوقّي من الجريمة والتصدي للأعمال الماسة من أمن واستقرار البلاد ومقاومة الظواهر المخالفة للقانون ومختلف التهديدات والمخاطر ومكافحتها في نطاق القانون، والمساهمة في الحد من الكلفة الباهظة التي تتحملها المجموعة الوطنية جرّاء الحوادث والكوارث مهما كانت طبيعتها وأسبابها عبر الارتقاء بالسّلامة المرورية ودعم مجهودات الحماية المدنية في مجالات النّجدة والإنقاذ بهدف الحد من آثارها وتقريب النجدة من المواطن.

وتهدف مهمّة الداخلية، من جهة أخرى، إلى معاضدة الجماعات المحلية، **في إطار وحدة الدولة**، عبر دعم مواردها المالية والبشرية وتعزيز قدراتها المؤسساتية والفنية قصد تحسين ظروف عيش المواطن من خلال تحسين الخدمات المقدمة لفائدته.

وفي إطار تعزيز وتطوير قدرة المهمّة على الاضطلاع بمهامها، سيتمّ خلال سنة 2025 تخصيص اعتمادات ذات صبغة تنموية قدرها 1242 **م د** موزعة بين قسمي التدخلات والاستثمار على النحو التالي:

- نفقات التدخلات ذات الصبغة التنموية : 999.2 **م د**
- نفقات الاستثمار : 242.8 **م د**

وذلك لإنجاز أهم البرامج والمشاريع التالية:

1. برنامج الأمن الوطني

سترتكز الجهود خلال سنة 2025 بالنسبة لبرنامج الأمن الوطني على التعهد بالمشاريع والبرامج التالية:

- تدعيم التجهيزات الإدارية بإعتمادات قدرها 8.4 **م د**.

- تدعيم الهيكل الأساسي للأمن الداخلي بإعتمادات قدرها 45 م د لمواصلة بناء وتهيئة وتوسيع ثكنات ومراكز الأمن الوطني.
- تدعيم تجهيزات الأمن الوطني بإعتمادات قدرها 51.1 م د لاقتناء تجهيزات خاصة وأجهزة اتصالات وقطع غيار لفائدة قوات الأمن الداخلي واقتناء معدات لمراقبة حركة المرور. كما سيتواصل العمل على تجهيز الشرطة الفنية والعلمية واقتناء معدات الكشف عن المعادن. بالإضافة إلى تمويل البرنامج السنوي الخاصّ بإكساء أعوان الأمن الوطني وكذلك اقتناء تجهيزات خاصة بجواز السفر البيومتري.
- دعم هياكل التكوين بإعتمادات قدرها 20 م د.
- تخصيص إعتماد قدره 9 م د مُرسّم ضمن حساب أموال المشاركة عدد 2 والمسمى "حساب إقتناء تجهيزات لفائدة قوات الأمن الداخلي" لإقتناء تجهيزات خاصّة لفائدة برنامج الأمن الوطني.

2. برنامج الحرس الوطني

تتوزّع أهمّ مشاريع وبرامج سنة 2025 بالنسبة لبرنامج الحرس الوطني كالتالي:

- تدعيم التجهيزات الإدارية بإعتمادات قدرها 10 م د.
- تدعيم الهيكل الأساسي للأمن الداخلي بإعتمادات قدرها 41 م د لمواصلة بناء وتهيئة وتوسيع ثكنات ومراكز الحرس الوطني مع إعطاء الأولوية لبناء وتهيئة المراكز الحدودية.
- تدعيم تجهيزات الأمن الوطني بإعتمادات قدرها 60.6 م د لاقتناء تجهيزات خاصة وأجهزة اتصالات وقطع غيار لفائدة الحرس الوطني واقتناء معدات لمراقبة حركة المرور وإقتناء قطع غيار للخافرات وإقتناء خافرات وزوارق بالإضافة إلى تمويل البرنامج السنوي الخاصّ بإكساء أعوان الحرس الوطني.
- دعم هياكل التكوين بإعتمادات قدرها 3.2 م د.
- إقتناء أراضي بمبلغ قدره 2.8 م د ستُخصّص لبناء مراكز الحرس الوطني.
- تخصيص إعتماد قدره 9 م د ضمن حساب أموال المشاركة عدد 2 والمسمى "حساب إقتناء تجهيزات لفائدة قوات الأمن الداخلي" لإقتناء تجهيزات خاصّة لفائدة برنامج الحرس الوطني.

3. برنامج الحماية المدنية

من المُنتظر أن يتمّ خلال سنة 2025 بالنسبة لبرنامج الحماية المدنية بعنوان نفقات الاستثمار والتدخلات ذات الصبغة التنموية:

- تجهيز المدرسة الوطنية للحماية المدنية وتهيئة مقرّها باعتمادات قدرها 4.4 م د.
- منحة لفائدة الديوان الوطني للحماية المدنية بمقدار 20 م د تتوزع كما يلي:
  - اقتناء وسائل التدخل وتجهيزات مختلفة لفائدة وحدات الحماية المدنية: 12 م د
  - تهيئة وتوسيع وبناء مقرات وحدات الحماية المدنية : 8 م د
- **الانطلاق في إنجاز مشروع جديد يهدف إلى تطوير منظومة الحماية المدنية بكلفة قدرها 184.5 م د وسيموّل بمساهمة من الوكالة الفرنسية للتنمية بمبلغ قدره 164.5 م د إلى جانب ميزانية الدولة بمبلغ قدره 16 م د.**

ويهدف هذا المشروع إلى تعزيز استعداد وجاهزية وقدرات الحماية المدنية في مواجهة التحديات المتنامية في ظل التغييرات والتقلبات المناخية.

وسيمكن من دعم الحماية المدنية ببنية تحتية متطورة ونظام تصرف جديد في الإنذارات والعمليات.

كما يهدف أيضا إلى تعزيز التحضيرات وقدرات الإستجابة الفورية للكوارث الكبرى فضلا عن تعصير مركز التدريب المتخصص في منطقة الزريبة.

كما سيمكن من تعزيز قدرات بلادنا عبر تدعيم مرونة الحماية المدنية أمام التغييرات المناخية خدمة للمواطنين. كما سيسمح بتقوية مساعدات القرب للمتساكنين فضلا عن حماية البنية التحتية والحفاظ على التراث الطبيعي.

وتتوزّع هذه الإعتمدات بين مختلف مكونات المشروع على النحو التالي:

- بناء وتجهيز مقرّ جديد يكون عصريا وعمليا وتنسيقيا لكل عمليات الحماية المدنية : 44.8 م د
- تطوير منظومة التصرّف في طلبات النجدة عبر بعث نظام وطني مندمج لتسيير الإنذارات يكون عصريا ومترابطا يسمح بجمع وتحليل والنشر الحيني للمعلومات الدقيقة حول وضعيات الطوارئ : 20.2 م د

- تدعيـم الوحدة المختصّة للحماية المدنية بمعدات متطورة وتكوين مستمر لمواجهة الوضعيات شديدة الخطورة (حرائق كبيرة وعمليات إنقاذ في ظروف صعبة و كوارث صناعية ...) : 55.3 م د
- بناء وتجهيز مدرسة تكويـن الرقباء بالزريـبة : 43.1 م د
- الـدعـم الفنـــي : 5.1 م د
- الأداءات والمعاليم : 16 م د

وقد تم تخصيص قسط من التكلفة الجملية بعنوان سنة 2025 للقيام بالدراسات التفصيلية لمختلف مكونات البرنامج في حدود مبلغ 10.2 م د

4. برنامج الشؤون المحلية:

تتوزّع أهمّ مشاريع وبرامج سنة 2025 بالنسبة لبرنامج الشؤون المحلية كالتالي:

❖ التدخلات ذات الصبغة التنموية:

- **صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية:**

تمّ إحداث هذا الصندوق بمقتضى الفصل 13 من قانون المالية لسنة 2021 عدد 46 لسنة 2020 المؤرخ في 23 ديسمبر 2020.

تقدر الاعتمادات المرسمة على الموارد العامة لميزانية الدولة بعنوان سنة 2025 لفائدة صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية بـ **858 م د**، تتوزّع حسب تبويب الميزانية على النحو التالي:

- 6 م د بعنوان الدعم الاستثنائي لفائدة الجماعات المحليّة.
- 722 م د بعنوان الدعم العادي لفائدة الجماعات المحلية،
- 130 م د بعنوان موارد صندوق التعاون بين الجماعات المحلية،

كما يتم توزيعها حسب النصوص القانونية على النحو التالي:

- 6 م د بعنوان الدعم الاستثنائي لفائدة الجماعات المحليّة.
- 852 م د بعنوان الدعم المالي السنوي لفائدة الجماعات المحلية مقسمّة (طبقا لما جاء بالفقرة الخامسة من الفصل 13 من القانون عدد 46 لسنة 2020 المؤرخ في 23 ديسمبر

2020 والمتعلّق بقانون المالية لسنة 2021 والذي تمّ بمقتضاه إحداث صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية) كما يلي:

- 90% أي ما يعادل 766.8 م د بعنوان دعم مالي سنوي لفائدة الجماعات المحلية يتمّ توزيعها طبقا للقرار المشترك بين وزيرة المالية ووزير الشؤون المحلية والبيئة المؤرخ في 22 جوان 2018 والمتعلّق بضبط مقاييس توزيع مبالغ الدعم المالي السنوي من ميزانية الدولة بين الجماعات المحلية. كما تمّ تنقيحه بموجب قرار من وزير الاقتصاد ودعم الاستثمار ووزير الشؤون المحلية والبيئة بتاريخ 29 جوان 2021.
- 10% أي ما يعادل 85.2 م د بعنوان صندوق التعاون بين الجماعات المحلية يتم توزيعها بمقتضى الأمر عدد 2797 المؤرخ في 08 جويلية 2013 والمتعلّق بضبط طرق ومقاييس توزيع موارد صندوق التعاون بين الجماعات المحليّة.

- <u>صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية:</u>

تقدر الاعتمادات المرسمة على الموارد العامة لميزانية الدولة بعنوان سنة 2025 لفائدة صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية بـ 97 م د.

وتتوزع الاعتمادات المذكورة بين مختلف الجماعات المحلية حسب الشروط المنصوص عليها ضمن الأمر عدد 3505 لسنة 2014 المؤرخ في 30 سبتمبر 2014 والمتعلق بضبط شروط إسناد القروض ومنح المساعدات بواسطة صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية.

كما تتوزع حسب أهم تدخلات الصندوق، خلال سنة 2025 كالتالي:

- 10 م د بعنوان الأداءات المستوجبة على القروض المسندة من بعض الممولين الأجانب (Ficol 1 et 2).
- 6.4 م د بعنوان مساعدات في إطار البرنامج الوطني لتأهيل الأسواق والمستودعات البلدية.
- 20 م د بعنوان مساعدات في إطار البرنامج الوطني لتحالف البلديات من أجل الانتقال الطاقي.
- 23 م د بعنوان مساعدات في إطار برنامج تعصير الطرقات البلدية
- 7 م د بعنوان مساعدات لمشاريع تهذيب الاحياء الشعبية-قسط2
- 20 م د بعنوان مساعدات غير موظفة لفائدة 78 بلدية جديدة.
- 0.6 م د بعنوان تطوير منظومة التصرّف في النفايات

- 10 م د بعنوان مساهمة الدولة في الحد من الإزعاجات الناتجة عن المصبّات البلدية

- **الوكالة البلدية للخدمات البيئية:**

تتمثل تدخلات الوكالة البلدية للخدمات البيئية في الخطّة الوطنية لمقاومـة الحشرات: 2.5 م د

❖ نفقات الاستثمار ببرنامج الشؤون المحلية:

من المُنتظر أن يتمّ خلال سنة 2025 بالنسبة لبرنامج الشؤون المحلية:

- تدعيم التجهيزات الإدارية باعتمادات قدرها 0.2 م د.
- مواصلة تنفيذ البرامج الإعلامية باعتمادات قدرها 1 م د وذلك لإرساء منظومة المعرّف الوحيد للمواطن وإرساء المنظومة الجديدة للحالة المدنية وتطوير النظام المعلوماتي الإحصائي.

5. برنامج القيادة والمساندة:

سترتكز الجهود خلال سنة 2025 بالنسبة لبرنامج القيادة والمساندة على التعهد بالمشاريع والبرامج التالية:

❖ قسم الاستثمارات:

- تدعيم التجهيزات الإدارية باعتمادات قدرها 8.1 م د.
- تدعيم الهيكل الأساسي للأمن الداخلي بإعتمادات قدرها 11.8 م د وذلك لبناء وتهيئة قاعات العلاج والمجمعات الأمنية وكذلك لفائدة مستشفى قوات الامن الداخلي بالمرسى.
- تدعيم تجهيزات الأمن الوطني بإعتمادات قدرها 9.5 م د لاقتناء تجهيزات فنية وتجهيز قاعات العلاج.
- اقتناء عقار بتونس العاصمة بمبلغ قدره 3.3 م د.
- تهيئة وتوسيع وصيانة البناءات الإدارية بمبلغ قدره 13.4 م د وذلك لإقتناء وتركيز 3 مصاعد وتجديد المعدّات الكهربائية بقاعة الحاسب المركزي بالإدارة العامّة للمصالح المشتركة وإنجاز أرشيف جديد بمقرّ الوزارة وبناء مقرّ الفرع الإقليمي لمرصد المرور بالشمال وتوسيع مقرّ إدارة الأمن الخارجي.
- إنجاز مشروع توسعة شبكة الإتصالات بتكلفة جملية قدرها 69 م د وسيتمّ تمويله في نطاق مختلف برامج المهمة. يعتبر هذا المشروع ذي أولوية كبرى بالنسبة للسلامة الأمنية

للبلاد، حيث يهدف إلى تغطية كامل تراب الجمهورية وخاصّة الولايات الحدودية الغربية، بمنظومة إتصالية متطورة وآمنة تمكّن من الإستعمال الأمثل لمختلف المعطيات في الإبّان وعلى كافّة المستويات الأمنية.

- دعم المصالح الجهوية عن طريق تهيئة وتوسيع مقرات الولايات والمعتمديات وتجهيزها وذلك باعتمادات 12.2 م د.
- تخصيص إعتماد قدره 4 م د ضمن حساب أموال المشاركة عدد 2 والمسمى "حساب إقتناء تجهيزات لفائدة قوات الأمن الداخلي" لإقتناء تجهيزات خاصّة لفائدة برنامج القيادة والمساندة.
- تخصيص إعتماد قدره 2 م د ضمن الحساب الخاص بالخزينة عدد 30 والمسمى "صندوق الوقاية من حوادث المرور" لإقتناء تجهيزات ومعدّات خاصّة بمراقبة حركة المرور لفائدة برنامج القيادة والمساندة.

❖ التدخّلات ذات الصبغة التنموية:

علاوة على المشاريع المرسمّة ضمن قسم الإستثمار ببرنامج القيادة والمساندة، سيتمّ ضمن التدخلات ذات الصبغة التنموية:

- دعم ديوان مساكن الإطارات النشيطة لوزارة الداخلية بمنحة قدرها 1.5 م د بعنوان سنة 2025.
- دعم مركز الإعلامية بوزارة الداخلية بالمعدات والتجهيزات والمنظومات الإعلامية اللازمة للقيام بالمهام المناطة بعهدته، وللغرض تمّ تخصيص اعتمادات قدرها 10 م د بعنوان سنة 2025 وذلك حتّى يتسنّى للمركز القيام بـ:
  - دعم البنية التحتية للنظام المعلوماتي لوزارة الداخلية وتعزيز سلامة التطبيقات.
  - تدعيم السلامة المعلوماتية وإعداد خطّة استراتيجية لتأمين الموارد المعلوماتية للمركز وضمان استمرارية الخدمات.
  - توفير منصّة لتوطين التطبيقات ذات الكفاءة العالية.
  - تأمين استمرارية الخدمات الرقمية وتحسين جودتها من خلال توفير بنية تحتية عالية الأداء.

الدفاع الوطني

في إطار تعزيز وتطوير قدرات الوزارة على الاضطلاع بمهامها وخاصة حماية التراب الوطني وتعزيز أمننا القومي، سيتم في سنة 2025 تخصيص اعتمادات دفع بقيمة **977.8 م د** لإنجاز برامج ومشاريع منها:

- تدعيم الهيكل الأساسي العسكري من خلال برنامج متكامل لتهيئة الثكنات والفضاءات الصحية العسكرية والمباني العسكرية بالخارج وبناء المساكن العسكرية وصيانتها من خلال تخصيص اعتمادات دفع في حدود 220.4 م د.
- تدعيم التجهيزات الإدارية والإعلامية والفلاحية والرياضية للهياكل العسكرية والمؤسسات العسكرية بالداخل والخارج بـ 20 م د.
- دعم التجهيزات العسكرية بتخصيص اعتماد دفع قدره 677.1 م د للرفع من جاهزية القوات المسلّحة وتطوير أدائها العملياتي.
- دعم مسار البحث العلمي العسكري وإنتاج الخرائط الرقمية ومعاضدة مجهود الدّولة في تنمية منطقتي رجيم معتوق والمحدث من ولاية قبلي باعتمادات دفع قدرها 10.1 م د.
- تعزيز الإحاطة الصحية والاجتماعية للعسكريين ومنظوريهم من خلال مواصلة تمكين الهياكل الصحية التابعة لوزارة الدفاع الوطني من المعدّات الطبية اللازمة باعتمادات دفع تقدّر بـ 50.2 م د.

العدل

تمثّل المنظومة القضائية والسجنية ركيزة هامّة من ركائز دولة القانون. إذ أنه لا يمكن تحقيق التنمية دون قضاء عادل وناجع يضمن الحقوق والحريات في دولة قوامها تطبيق القانون، لذلك فإن إصلاح قطاع العدالة يعتبر من أولويات الدولة.

وفي هذا الإطار ارتكزت الرّؤية الاستراتيجية لمهمة العدل أساسا على مواصلة العمل في نفس التوجّه القائم على تحسين جودة العدالة والنفاذ إليها عبر تقديم خدمات قضائية ذات جودة على مستوى النجاعة والفاعلية في فصل القضايا المتعلّقة بمختلف المواد والتقليص في آجال التقاضي بمختلف أطواره ودرجاته وكذلك على مستوى إصدار الأحكام وتنفيذها. بالإضافة الى تيسير النفاذ إلى الخدمات القضائية لكلّ فئات المتقاضين من خلال تقريب، قدر الإمكان، مرفق القضاء من المواطن وتوفير المعلومة له بمختلف الوسائل.

فخلال سنة 2025 تدعّمت مجهودات الاستثمار لمهمة العدل في البنية التحتية عبر توفير اعتمادات جملية قدرها 54.9 م د موّزعة كما يلي:

بالنسبة إلى المصالح العدلية، خصّصت في ميزانيتها إعتمادات دفع قدرها 18 م د لتمويل مشاريعها ذات الصبغة التنموية عبر إعطاء الأولوية لاستكمال المشاريع بصدد الإنجاز على غرار تهيئة وتوسعة وتجهيز المحاكم بمختلف درجاتها (10 م د) وبناء مجمعات للأرشيف وإدارات جهوية بأغلب ولايات الجمهورية (3.5 م د) بالإضافة إلى تدعيم النظام المعلوماتي للمحاكم ورقمنة الأرشيف (4.2 م د).

فيما يخصّ المصالح السجنيّة، فقد خصصت لفائدتها اعتمادات دفع قدرها 28.9 م د لاستكمال تمويل مشاريعها ذات الصبغة التنموية المتعهد بها في السنوات السابقة والتي تهدف بالأساس لتحسين ظروف إقامة السجين عبر تهيئة وتوسيع الوحدات السجنية وفق المعايير الدولية. كما تضمن تأهيله لإعادة إدماجه في المجتمع وذلك عبر تشريكه في برامج التكوين متعدد الاختصاصات.

ومن أهم نفقات الاستثمار نذكر ما يلي:

- تهيئة وتوسيع السجون ومراكز التأهيل 11 م د
- تجهيز ورشات التأهيل والسجون 4 م د
- تجهيزات ذات صبغة امنية 6.5 م د

الشؤون الخارجية

في إطار تدعيم إشعاع تونس دوليا ودعما للعمل الدبلوماسي والقنصلي سيتم تعزيز إمكانيات وزارة الشـــؤون الخـــارجية والهجـرة والتونسيين بالخارج برصد إعتمـــادات ذات صبغة تنموية في حـــدود 20.3 م د ستخصص أساسا لتمويل البرامج والمشاريع التالية:

- صيانة وتهيئة مقرات المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج، حيث تم رصـد مبلغ قدره 7.9 م د بعنوان تهيئة مجموعة من المقرات على ملك الدولة.
- مواصلة مشروع تهيئة وتجديد مقر سفارة تونس ببروكسال بإعتمادات قدرها 3 م د.
- بناء مقري السفارة والإقامة بأديس أبابا بإعتمادات قدرها 2 م د.
- تجديد شبكة التكييف المركزي بمبلغ جملي قدره 2 م د.
- مواصلة مشروع حماية مباني الوزارة من الحرائق 1.0 م د.

- إقتناء وسائل نقل لفائدة المراكز بالخارج 1 م د.
- حماية المقرات الدبلوماسية والقنصلية بإعتماد قدره 0.8 م د.
- توفير تجهيزات لفائدة المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج بمبلغ قدره 0.7 م د.
- مواصلة برنامج تحسين المعدات بالإدارة المركزية منها اقتناء منظومة بث صوتي للاجتماعات 0.2 م د وإدخال الإعلامية 0.4 م د وتأثيث الإدارة 0.2 م د.
- تهيئات مختلفة لفائدة الإدارة المركزية بمبلغ قدره 0.5 م د منها أشغال العزل، بناء السور، تأهيل محطة توصيل الكهرباء.
- مواصلة بناء إدارة العمل القنصلي بمبلغ جملي قدره 0.2 م د.
- دراسة لبناء ملحق لمقر الوزارة بإعتمادات قدرها 0.1 م د.
- دراسة بناء مقر السفارة والإقامة بأبوجا بمبلغ قدره 0.1 م د.

الشـؤون الدينيـــة

تتواصل مجهودات الدولة فيما يخصّ الإرشاد والإحاطة الدينية وكذلك تيسير إقامة الشعائر الدينية، حيث تم رصد 2.5 م د للنفقات ذات الصبغة التنموية ستخصص أساسا للمشاريع التالية:

- التهيئات الكبرى للمعالم الدينية حيث تم رصد مبلغ قدره 1.1 م د بعنوان بناء وتهيئة الجوامع والمساجد،
- اقتناء تجهيزات ومعدات وبرامج اعلامية حيث تم رصد مبلغ 0.3 م د لتجهيز الإدارة المركزية والإدارات الجهويّة.
- تهيئات مختلفة بمقر الوزارة: 0.3 م د.
- تكملة بناء إدارات جهوية للشؤون الدينية بكل من ولايات باجة والمهدية وسليانة باعتماد قـدره 0.4 م د.
- بناء إدارة جهوية للشؤون الدينية بقفصة 0.2 م د.

كما تمّ رصد اعتمادات بمبلغ 20.7 م د بعنوان صيانة وتهيئة وتأثيث وتنظيف وتسيير الجوامع والمساجد موزعة على مختلف مناطق الجمهورية.

المالية

سيتم خلال سنة 2025 رصد اعتمادات جملية قدرها **129.8 م د تعهدا** و **144.9 م د دفعا** بعنوان النفقات ذات الصبغة التنموية موزعة كما يلي:

- ❖ **103.3 م د** تعهدا و**118.4 م د** دفعا بعنوان نفقات الاستثمار
- ❖ **26.5 م د** تعهدا ودفعا بعنوان تدخلات ذات صبغة تنموية

ا. **تتوزع الاعتمادات المرصودة تعهدا ودفعا بعنوان نفقات الاستثمار حسب البرامج كما يلي:**

- برنامج الديوانة : 60.9 م د تعهدا و 56.5 م د دفعا
- برنامج الجباية : 11.5 م د تعهدا و 13.9 م د دفعا
- برنامج المحاسبة العمومية : 20.1 م د تعهدا و 31.9 م د دفعا
- برنامج مصالح الميزانية : 0.3 م د تعهدا 3.3 م د دفعا
- برنامج الدين العمومي : 0.02 م د تعهدا و 0.04 م د دفعا
- برنامج القيادة والمساندة : 10.5 م د تعهدا و 12.8 م د دفعا

وستخصص هذه الاعتمادات لتنفيذ المحاور الاستراتيجية ولتحقيق الأهداف المرسومة لمهمة المالية نذكر من أهمها:

- ❖ **تدعيم مجهود المصالح الديوانية** في مهامها الاقتصادية والجبائية والأمنية من خلال رصد اعتمادات لفائدة جملة من البرامج والمشاريع نذكر منها:
  - دراسات متعلقة بالبناءات: 0.7 م د تعهدا و1.6 م د دفعا
  - تهيئة وتجهيز مراكز التكوين الديواني: 0.2 م د تعهدا و 0.8 م د دفعا
  - برنامج التهيئة ومشاريع البناءات المتعلقة بمقرات الديوانة: 11.3 م د تعهدا و18.9 م د دفعا. تتوزع هذه الاعتمادات كما يلي:
    - برنامج تهيئة وصيانة مقرات الديوانة: 4.3 م د تعهدا و 6.5 م د دفعا.
    - مشاريع بناء مقرات للديوانة : 7 م د تعهدا و 12.4 م د دفعا.
  - تجهيز مقرات الديوانة: 48.7 م د تعهدا و35.3 م د دفعا. ومنها خاصة:
    - تنفيذ البرنامج السنوي لإكساء الأعوان الخاضعين للزي النظامي: 10 م د تعهدا و 7 م د دفعا.
    - برنامج اقتناء معدات خصوصية ومعدات الإعلامية: 3.7 م د تعهدا و 6.9 م د دفعا.

- اقتناء أجهزة سكانار: 24 م د تعهدا و 8 م د دفعا.
- إقتناء محركات بحرية للخافرات: 3.6 م د تعهدا.
- برنامج تأهيل المنظومة المعلوماتية "سندا": 4.0 م د تعهدا و3.4 م د دفعا.
- اقتناء وتركيز منظومة المراقبة الآلية عبر الفيديو (القسط الأول: 3.3 م د دفعا.

❖ **تدعيم مجهود مصالح الإدارة العامة للأداءات والإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص** في تحسين استخلاص موارد الدولة وتدعيم العدالة الجبائية وتعصير إدارة الجباية ودعم الواجب الجبائي ومكافحة التهرب الضريبي بالإضافة إلى مسك وتقديم الحسابات العمومية وفق معايير الشفافية والدقة والمصداقية. وقد تم لهذا الغرض رصد اعتمادات قدرها 31.2 م د تعهدا و 45.3 م د دفعا لإنجاز جملة من المشاريع نذكر منه خاصة:

- دراسات متعلقة بالبناءات: 2.4 م د تعهدا و 2.9 م د دفعا،
- تجهيزات إدارية واقتناء معدات إعلامية: 7.8 م د تعهدا 4.6 م د دفعا،
- برنامج التهيئة ومشاريع البناءات المتعلقة بمقرات الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص والإدارة العامة للأداءات: 20.8 م د تعهدا و 37.3 م د دفعا.

❖ **تدعيم مجهودات بقية المصالح المركزية التي تشرف خاصة على التصرف في ميزانية الدولة والتصرف في الدين العمومي وقيادة ومساندة برامج المهمة:** تم رصد اعتمادات قدرها 10.8 م د تعهدا و 16.1 م د دفعا لإنجاز جملة من المشاريع خاصة منها المتعلقة بقيادة ومتابعة تنفيذ:

- برنامج الدراسات والتهيئة المتعلقة بالبناءات الإدارية: 5.5 م د تعهدا و 2 م د دفعا.
- مشروع الإنتاج الذاتي للطاقة الكهروضوئية بمقرات تابعة لوزارة المالية: 3.8 م د تعهدا و6.6 م د دفعا.
- البرنامج المندمج للصمود ضد الكوارث الطبيعية: 0.2 تعهدا و 2 م د دفعا لفائدة الإدارة العامة لتدقيق ومتابعة المشاريع الكبرى بالوزارة باعتبارها الوحدة المكلفة بالتنسيق بين مختلف الهياكل المتدخلة وبالتصرف المالي وبمتابعة البرنامج.

يمول البرنامج المذكور عن طريق قرض (دعم ميزانية) من البنك الدولي للإنشاء والتعمير والوكالة الفرنسية للتنمية (40 م. أورو لكل منهما) وذلك بمقتضى اتفاقتي قرضين بتاريخ 14 ديسمبر 2021. كما يتضمن تمويل البرنامج مساهمة الدولة التونسية باعتماد قدره **20 م. أورو** تتضمن الاعتمادات السنوية المرسمة والتي تهم القطاعات والهياكل المتدخلة في البرنامج.

وسيتم تنفيذ هذا البرنامج لمدة ستة سنوات (2022-2027) وذلك بترسيم وتنفيذ المشاريع والبرامج المتفق عليها ضمن ميزانيات مختلف الهياكل الوزارية وكذلك المؤسسات العمومية التي هي تحت إشرافها.

II.فيما يتعلق بالاعتمادات المرصودة بعنوان التدخلات ذات الصبغة التنموية المقدرة بـ 26.5 م د تعهدا ودفعا فهي تضم تدخلات الدولة في الميدانين الاقتصادي الاجتماعي والتي تتوزع بالنسبة لسنة 2025 على النحو التالي:

- إسناد منحة قدرها **2.5 م د** بعنوان التدخلات لفائدة ديوان مساكن أعوان وزارة المالية قصد المساهمة في برنامجه المتعلق بتجديد رصيده العقاري.
- مـواصلة انجاز برنامج تمويل مؤسسات وجمعيات القروض الصغرى الذي تقدر كلفته الجملية بـ 250 م د والذي انطلق منذ سنة 2017، وذلك بترسيم اعتمادات قدرهـا **24 م د** تعهدا ودفعا بعنوان القسط الأخير من هذا البرنامج باعتبار الاعتمادات المنجزة خـــــلال الفترة 2017-2024 والبالغة 226 م د.

الاقتصاد والتخطيط

سيتمّ سنة 2025 رصد اعتمادات دفع للنفقات ذات الصبغة التنموية تقدر بـ 862.8 م د بعنوان تدخلات القطاع مقابل 857.1 م د مرسّمة سنة 2024 أي بزيادة تقدر بـ 0.7% ناتجة أساسا عن برمجة اعتمادات هامّة لإستحثاث نسق إنجاز برنامج التنمية المندمجة والترفيع في الاعتمادات المخصّصة لاعتماد الانطلاق قصد توفير التمويل الذاتي للمشاريع بما في ذلك الشركات الأهلية.

وتتعلق تدخلات القطاع أساسا بما يلي:

البرنامج الجهوي للتنمية:

سيتمّ خلال سنة 2025 ترسيم اعتمادات دفع بـ 536.5 م د ستخصّص أساسا لـ:

- **تحسين ظروف العيش:** سيتمّ رصد اعتمادات لتحسين ظروف العيش في حدود 250 م د قصد دفع التنمية بالمناطق ذات الأولوية والمساهمة في توفير المرافق الأساسية (التنوير العمومي والماء الصالح للشرب والطرقات والمسالك الريفية وتحسين السكن والتطهير والتكوين المهني)،
- **الحضائر الجهوية:** سيتمّ رصد مبلغ بـ 244 م د لسنة 2025 لمجابهة الانعكاس المالي للترفيع في منح الحضائر تبعا للزيادة في الأجر الأدنى المضمون ولخلاص المساهمات الاجتماعية

في نظام الضمان الاجتماعي وعمولات البريد. وتجدر الإشارة، أنّه سيتمّ خلال سنة 2025 مواصلة عملية إدماج عملة الحضائر بالوظيفة العمومية،

- **دعـم التمويل الذاتي "اعتماد الانطلاق":** يقترح بالنسبة لسنة 2025، تـــرسيم اعتمادات بـ 40 م د لدعم الأموال الذاتية للمستثمرين قصد مزيد دفع نسق إحداث المشاريع الفردية والمؤسسات الصغرى والمتوسطة والشركات الأهلية.
- **التكوين المهني:** سيتمّ رصد مبلغ بـ 2.5 م د للتشجيع على التكوين في مجالات الفلاحة والصيد البحري والصناعات التقليدية والمهن الصغرى بالمراكز القطاعية المحالة للاتحاد الوطني للمرأة التونسية ولفائدة أبناء العائلات المعوزة.

برنامج التنمية المندمجة:

سيتمّ خلال سنة 2025 رصد اعتمادات دفع بـ 35 م د للانتهاء من إنجاز مشاريع القسطين الأول والثاني من برنامج التنمية المندمجة (20 م د على الموارد العامة للميزانية و15 م د على موارد القروض الخارجية الموظفة). كما سيتمّ رصد اعتمادات دفع بـ 110 م د لاستكمال إنجاز مشاريع القسط الثالث من البرنامج (60 م د على الموارد العامة للميزانية و50 م د على موارد القروض الخارجية الموظفة).

- **برنامج التنمية المندمجة (القسطين الأول والثاني):** بلغت الكلفة الجملية المحينة للقسطين الأول والثاني من برنامج التنمية المندمجة ما قدره 553.7 م د إلى موفى ديسمبر 2023 (423.8 م د على ميزانية الدولة و 129.9 م د على مصادر تمويل أخرى (بنوك وجمعيات). وقد بلغت التعهدات بالنسبة للمشاريع المموّلة على ميزانية الدولة إلى موفى ديسمبر 2023 ما قدره 405.6 م د أي ما يمثل 95.7 % من الكلفة المحينة، فيما بلغت الدفوعـــات 366.6 م د أي 86.5% من الكلفة المحينة.

وستشهد سنة 2025 استرجاع مبالغ تسبقات ميزانية الدولة من المقرض الأجنبي (الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي) ومواصلة تمويل العناصر المتبقية من البرنامج على ميزانية الدولة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ جملة السحوبات على موارد قرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في القسطين الأول والثاني من برنامج التنمية المندمجة قد بلغت 184.8 م د تونسي إلى موفى ديسمبر 2023 وهو ما يعادل 25.4 م د كويتي من جملة مبلغ قرض يساوي 42 م د كويتي. ويتوقع أن تبلغ جملة السحوبات 27.4 م د كويتي في موفى سنة 2024 و 28.9 م د كويتي في موفى سنة 2025.

- **برنامج التنمية المندمجة (القسط الثالث)**: سيتمّ سنة 2025 تسريع نسق إنجاز مشاريع القسط الثالث من برنامج التنمية المندمجة. وقد بلغت الكلفة الجملية المحينة لهذا القسط 1015 م د إلى موفى ديسمبر 2023 (715 م د على ميزانية الدولة و300 م د على مصادر تمويل أخرى (بنوك وجمعيات)). وقد بلغت التعهدات بالنسبة للمشاريع المموّلة على ميزانية الدولة إلى موفى ديسمبر 2023 ما قدره 262 م د أي ما يمثل 36.6% من الكلفة المحينة، فيما بلغت الدفوعات 145.6 م د أي 20.4% من الكلفة المحينة.

ولتسريع نسق إنجاز مشاريع القسط الثالث من برنامج التنمية المندمجة، فقد تمّ ترسيم اعتمادات تعهد ودفع بما قدره 110 م د لسنة 2025 ستخصّص لإنجاز العناصر الجماعية (حفر وتجهيز وتهيئة الآبار، تهيئة المناطق السقوية، اقتناء العقارات، تهيئة وتعبيد المسالك الريفية والطرقات، تبليط الأرصفة، التنوير العمومي، التزويد بالماء الصالح للشرب....).

وتجدر الإشارة إلى أنّ جملة السحوبات على موارد قرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في القسط الثالث من برنامج التنمية المندمجة قد بلغت 29.9 م د تونسي إلى موفى ديسمبر 2023 وهو ما يعادل 3 م د كويتي من جملة مبلغ قرض يساوي 50 م د كويتي. ويتوقع أن تبلغ جملة السحوبات 7 م د كويتي في موفى سنة 2024 و12 م د كويتي في موفى سنة 2025.

المسوحات الميدانية والتعداد العام للسكان والسكنى:

سيتمّ خلال سنة 2025 رصد إعتمادات دفع بـ 40 م د منها 20 م د لإستكمال أشغال التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024 والتي تتعلق أساسا بإنجاز مرحلة العدّ البعدي وأعمال نشر النتائج النهائية و20 م د لبرمجة مسوحات ميدانية في المجالات الديمغرافية والإقتصادية (المسح الوطني حول الإنفاق والإستهلاك ومستوى عيش الأسر، المسح حول التشغيل والأجور لدى المؤسسات، سجل القوائم المالية والمسح الوطني حول إستعمال تكنولوجيا المعلومات من قبل المؤسسات...).

الإستثمار الخاص:

سيتمّ خلال سنة 2025 العمل على دفع الإستثمار الخاص وإقرار الإصلاحات ذات العلاقة بتحسين مناخ الإستثمار وذلك من خلال:

- تحسين مسار وإجراءات وآجال صرف المنح والمساهمات المنصوص عليها بقانون الإستثمار ورقمنة ودمج جميع مراحل صرف الإمتيازات وتشبيكها مع المنظومات المعلوماتية لبقية الهياكل المعنية بالإستثمار الخاص مع ربطها بمنظومة البنك المركزي التونسي. وقد تمّ

للغرض تخصيص إعتماد بـ 70.6 م د لسنة 2025 لفائدة الصندوق التونسي للإستثمار منـــها 70 م د بعنوان منح للمشاريع ذات الأهمية الوطنية والمشاريع المتحصّلة على مقررات إسناد إمتيازات من اللجان الوطنية لإسناد الحوافز،

- مزيد تطوير وتحسين الخدمات الموجودة على المنصة الوطنية للإستثمار وربط الهيئة التونسية للإستثمار بشركائها في الإستثمار، وقد تمّ رصد إعتماد لفائدة الهيئة بـ 0.8 م د لسنة 2025 منها 0.4 م د لتجديد رخص المنظومة المعلوماتية للمستثمر وإقتناء برمجيات وتجهيزات إعلامية ولتدقيق سلامة النظام المعلوماتي وإقتناء منظومة مكافحة الفيروسات،
- دعم تدخلات وكالة النهوض بالإستثمار الخارجي على مستوى تطوير النشاط الترويجي للإستثمار بتونس لدى أوساط الأعمال العالمية وتنمية عمليات الشراكة بين المستثمرين المحليين ونظراءهم في الخارج. وقد تمّ تخصيص إعتماد لفائدتها بـ 2 م د لسنة 2025،
- تطوير علاقات التعاون الدولي في مجال الإستثمار الخاص للإستفادة من التجارب والخبرات لا سيّما على مستوى اليقظة والتفاعل مع المستجدات الاقتصادية،

التعاون المالي:

سيتمّ خلال سنة 2025 مواصلة خلاص أقساط مساهمات الدولة التونسية في رأس مال المؤسسات المالية الدولية بما قدره 61.5 م د.

التعاون الفني:

سيتمّ خلال سنة 2025 تخصيص إعتماد قدره 0.6 م د قصد تطوير نشاط الوكالة التونسية للتعاون الفني والإرتقاء بالخدمات التي تقدّمها. حيث ستعمل الوكالة على:

- إعتماد التحوّل الرقمي وأساليب العمل الحديثة للرفع من الأداء المؤسسي وللإستجابة لحاجيات المستفيدين من خدمات الوكالة
- تطوير خدمة التوظيف بالخارج من خلال تدعيم التواجد بالأسواق التقليدية وإستكشاف أسواق جديدة والتموقع فيها وتطوير بنك الترشحات بالوكالة وإقامة الشراكات مع المؤسسات المنظمات الفاعلة في مجال الهجرة المنظمة بالإضافة إلى مزيد الإحاطة بالمتعاونين،
- تنمية التعاون جنوب-جنوب والتعاون الثلاثي من خلال تكثيف المشاركة في التظاهرات الدولية والإقليمية المتعلقة بالتعاون جنوب-جنوب والتعاون الثلاثي وتنويع الشركاء الفاعلين

في المجال وتوسيع نشاط التعاون جنوب-جنوب ليشمل عمليات التطوع الدولي في المجال التنموي.

أملاك الدولة والشؤون العقارية

سيتم في سنة 2025 ترسيم نفقات ذات صبغة تنموية قدرها 12.2 **م د** دفعا لتمويل جملة من المشاريع السنوية الجديدة والبرامج المتواصلة وذلك في إطار تنفيذ المهام الموكولة لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية حسب مشمولاتها.

تتوزّع هذه المشاريع على النّحو التالـي:

❖ بالنسبة للمشاريع المتواصلة:

تتمثل بالأساس في مواصلة:

- إنجاز مشروع بناء مقر الإدارة الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية بولاية سيدي بوزيد،
- القيام بالتهيئات بالإدارات المركزية وخاصة، البناية الكائنة بشارع 9 أفريل بتونس (مقر الإدارات العامة للاقتناء والتحديد والبناءات والتصرّف في البيوعات وأملاك الأجانب ووحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف)،
- إنجاز المشاريع الخاصة بالإعلامية منها تصميم وتأهيل نظام مندمج للتصرف في عقارات الدّولة الفلاحية وغير الفلاحية ومنظومة التصرف في الاختبارات بتقنيات حديثة ومتطورة.
- توسعة مقر أرشيف الزهراء.

❖ بالنسبة للمشاريع السنوية الجديدة:

تتمثل أساسا في إبرام صفقات مع خبراء في المساحة لإجراء الرفع الطبوغرافي لمساحة جملية في حدود (5000 هكتار) ببند الخارطة الرقمية لأملاك الدولة وتدعيم أسطول النقل بإقتناء سيارة مصلحة واحدة.

<u>البرامج السنوية:</u>

- تهيئات مختلفة تخص بالأساس مقرات الإدارات الجهوية بكل من زغوان والقيروان وصفاقس وباجة، إلى جانب تهيئة المقر المركزي للوزارة والمقرات الراجعة بالنظر للإدارات المركزية.
- البرنامج السنوي الخاص بالتسجيل والتحديد العقاري وذلك في إطار صفقة بالتفاوض المباشر بين وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية وديوان قيس الأراضي والمسح العقاري.

- مواصلة إنجاز المشروعين الوطنيين "تقييم الأصول الثابتة المادية للدولة " و"إحصاء أملاك الدولة" اللّذان انطلقا سنة 2021 وذلك في إطار تطبيق أحكام الفصل 27 من القانون الأساسي للميزانية عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 والذي ينصّ على مسك المحاسبة العامة للدّولة حسب نظام القيد المزدوج ووفق مبدأ إثبات الحقوق بهدف تثمين وحسن التصرف في هذا الرصيد وإدخاله في الدورة الاقتصادية،
- مشروع إقتناء سيارة مصلحة لتعزيز دوريات المراقبة للسيارات الإدارية لفائدة هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية.
- مواصلة مشروع رقمنة نزاعات الدولة،
- مواصلة برامج الإعلامية التي تهم بالأساس اقتناء معدات لاستغلالها على المستوى المركزي والجهوي،
- شراء معدات طرفية لتطوير المنظومات المعلوماتية،
- اقتناء تجهيزات للمكاتب لمختلف للإدارات المركزية والجهوية للوزارة،
- مواصلة تعميم أجهزة المراقبة بالإدارات المركزية وشراء وعلامات إرشاد وتوجيه لمختلف الإدارات الجهوية،
- كما تمت برمجة اعتماد تعهد ودفع قدره 8 م د لفائدة الحساب الخاص بالخزينة عدد 22 والمسمّى " صندوق دعم تحديد الرّصيد العقاري ".

الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

يقترح، في نطاق مواصلة تدعيم قطاع الفلاحة والصيد البحري ومزيد إحكام استغلال الموارد الطبيعية وتثمينها، تخصيص اعتمادات بعنوان النفقات ذات الصبغة التنموية في حدود **1463.6 م د** كدفوعات لإنجاز مختلف المشاريع والبرامج منها **796.2 م د** لتمويل نفقات التدخلات ذات الصبغة التنموية **و 667.4 م د** لتمويل نفقات لمشاريع الاستثمار.

برنامج الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية:

تقدر الاعتمادات المخصصة لهذا البرنامج بحوالي **351.9 م د** وستمكن من تنفيذ العناصر المتعلقة بالإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية والخاصة بالتدخلات ذات الصبغة التنموية بكلفة **313.1 م د** والمشاريع الاستثمارية بكلفة **38.8 م د**.

ومن أهم التدخلات ذات الصبغة التنموية نذكر بالخصوص ما يتم تقديمه من التشجيعات المباشرة لفائدة الفلاحين من خلال:

- دعم تجميع الحليب بكلفة تبلغ 85 م د؛
- تقديم منح استثمار في قطاع الفلاحة وقروض عقارية فلاحية بكلفة جملية في حدود 82 م د؛
- دعم بذور الحبوب الممتازة عن طريق ديوان الحبوب بكلفة تبلغ 22.5 م د؛
- تكفل الدولة بتكوين مخزون احتياطي من بذور الحبوب بكلفة تبلغ 5.5 م د؛
- إنجاز بعض التدخلات عن طريق ديوان الحبوب في إطار المشروعين الممولين من طرف البنك الافريقي لتنمية:
- مشروع تمويل الدعم الطارئ للأمن الغذائي في تونس بكلفة جملية في حـدود 307 م د (PAUSAT)
- مشروع دعم التطوير المندمج والدائم لمنظومة الحبوب بكلفة جملية فـي حدود 357 م د (PADIDFIC)
- هذا، إلى جانب التدخلات السنوية لديوان تربية الماشية وتوفير المرعى والمؤسسة الوطنية لتحسين وتجويد الخيل.
- دعم صندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية لتقديم تعويضات للفلاحين المتضررين من الجوائح الطبيعية بكلفة تبلغ 30 م د؛
- تدعيم تدخلات الديوان الوطني للزيت لفائدة قطاع الزياتين بكلفة تبلغ 0.6 م د؛
- دعم برنامج التوكيل الصحي للقطيع بكلفة تبلغ حوالي 6 م د؛
- دعم التدخلات لفائدة قطاع التمور على غرار استعمال شباك الناموسية على موارد صندوق النهوض بجودة التمور بكلفة تبلغ 5 م د؛
- دعم مادة المحروقات المستعملة في تشغيل التجهيزات الفلاحية بـ 1.5 م د؛
- تمويل التدخلات التنموية عن طريق الديوان الوطني للأعلاف في حدود 52.3 م د.

ومن أهم المشاريع الاستثمارية:

- مواصلة تنفيذ العناصر المتعلقة بالإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية للمشاريع التالية:
  - مشروع التنمية وتثمين المنظومات الفلاحية بولاية زغوان،

* مشروع التنمية الفلاحية المندمجة ببنزرت،
* مشروع الإدماج الاقتصادي والاجتماعي والتضامني بالقيروان.
* مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بجنوب ولاية القصرين،
* مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بحوض وادي تاسة بالكاف.

- تدعيم مخبر تحليل الأعلاف الحيوانية بالمعدات والتجهيزات؛
- مواصلة القيام بحملات التلقيح والتطهير الصحي للقطيع؛
- مواصلة تنفيذ برنامج مراقبة ومكافحة الحشرة القرمزية للتين الشوكي بكلفة **34.9 م د**؛
- مواصلة مشروع النهوض بجودة الحليب الطازج بكلفة **3.2 م د**.

برنامج الصيد البحري:

تبلغ الاعتمادات المخصصة لهذا البرنامج حوالي **123.5 م د** وستمكن من تنفيذ التدخلات ذات الصبغة التنموية (**90 م د**) وكذلك مواصلة المشاريع الاستثمارية (**33.5 م د**).

من أهم التدخلات ذات الصبغة التنموية:

- دعم مادة المحروقات المستعملة من طرف مراكب الصيد البحري بكلفة تبلغ 82 م د؛
- دعم الاستثمار في قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية عن طريق تقديم منح استثمار في حدود 8 م د؛

ومن أهم المشاريع الاستثمارية:

- مواصلة إصلاح ميناء قليبية وتوسيع ميناء طبلبة وحماية ميناء قلعة الأندلس وإصلاح وتهيئة ميناء المهدية.
- مواصلة مشروع حماية ميناء الزارات بكلفة تبلغ 20 م د.
- مواصلة دعم منظومة المراقبة في مجال الصيد البحري.
- مواصلة حماية المناطق الساحلية من الصيد العشوائي؛
- مواصلة حماية وإعادة تهيئة ميناء الصيد البحري بصيادة بكلفة 25 م د؛
- الانطلاق في تنفيذ مشروع توسعة ميناء الصيد البحري بمنزل عبد الرحمان ببنزرت بكلفة 24 م د

برنامج المياه:

تقدر الاعتمادات المخصصة لهذا البرنامج بـ **781.7 م د**، وستمكن هذه الاعتمادات من إنجاز تدخلات ذات صبغة تنموية (379.2 م د) ومواصلة إنجاز مشاريع استثمارية (402.5 م د).

وتتمثل أهم برامج التدخلات ذات الصبغة التنموية في ما يلي:

- تقديم تشجيعات بعنوان منح استثمار في قطاع المياه بكلفة تبلغ 10 م د.
- برنامج ضخ المياه بكلفة تبلغ 28 م د.
- مواصلة تدخلات الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه وذلك من خلال البرامج المتعلقة بتزويد المراكز الريفية بالماء الصالح للشراب بمبلغ جملي في حدود 340.2 م د لتمويل بعض المشاريع والتي من أهمها:

* مشروع تزويد المراكز الريفية بالماء الصالح للشراب الممول من الوكالة الفرنسية للتنمية ومشروعي تحسين نسبة التزود بالماء الصالح للشراب بكل من ولايتي باجة وبنزرت.
* المشروع الخاص لتدعيم الموارد المائية.
* مواصلة انجاز مشروع محطة تحلية مياه البحر بالزارات (القسط الأول 50 ألف م$_3$/يوم).
* مواصلة انجاز مشروع محطة تحلية مياه البحر بصفاقس (القسط الأول 100 ألف م$_3$/يوم).
* دعم الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بعنوان إحالة بعض المنظومات المائية المعقدة التابعة للمجامع المائية.
* مواصلة مشروع مرفأ تونس المالي بالحسيان.
* مواصلة مشروع تحسين مردودية الشبكات المائية بالوسط والجنوب التونسي.
* مواصلة برنامج مجابهة ذروة استهلاك الماء الصالح للشراب خلال الفترة الصيفية.

وتتمثل أهم مشاريع الاستثمار في:

- مواصلة مشروع سد ملاق العلوي بكلفة تقدر بحوالي 277 م د بمساهمة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (167 م د).
- مواصلة مشروع الحماية من الفيضانات للمنطقة السفلى 2 لوادي مجردة بكلفة محينة تقدر بحوالي 254.4 م د بمساهمة من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (198.9 م د).

- مواصلة مشروع صيانة السدود الجبلية.
- مواصلة مشروع رفع طاقة خزن سد بوهرتمة وتحديث قنال مجردة- الوطن القبلي بكلفة تقدر بحوالي 301.5 م د بمساهمة من البنك الألماني لإعادة الإعمار.
- مواصلة مشروع ربط سد سيدي سعد بسد الهوارب.
- مواصلة انجاز مشاريع خزان السعيدة وخزان القلعة الكبرى وقناة التحويل السعيدة-بلي وخزان القلعة الكبرى بتمويل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الاسلامي للتنمية بكلفة جملية تقدر بحوالي 762.1 م د.
- الانطلاق الفعلي في انجاز سد خلاد وسد الرغاي بكلفة تبلغ 393.4 م د بتمويل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الألماني لإعادة الإعمار.
- مواصلة مشروع تحسين التصرف في المنظومات المائية بالوسط الريفي بكلفة محينة قدرها 47 م د ممول من طرف البنك الألماني لإعادة الإعمار.
- الانطلاق الفعلي في إنجاز مشروع الحماية من الفيضانات للمنطقة U2 بتمويل من البنك الألماني لإعادة الإعمار.
- مواصلة مشروع الحماية من الفيضانات للمنطقة U1+M بتمويل من البنك الألماني لإعادة الإعمار.
- مواصلة مشروع تعويض الآبار العميقة جدا بالجنوب التونسي بتمويل من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بكلفة تقدر بحوالي 190 م د ويمتد المشروع على 6 سنوات ابتداء من سنة 2022.
- مواصلة برنامج إحداث وتهيئة المسالك الفلاحية بالمناطق السقوية العمومية بكامل ولايات الجمهورية.
- مواصلة مشروع البرنامج المتكامل لمجابهة الكوارث الطبيعية.
- مواصلة برنامج إحداث آبار تعويضية وآبار عميقة للماء الصالح للشراب وآبار عميقة للري وآبار مراقبة.
- مواصلة مشروع تثمين المناطق السقوية العمومية بكلفة محينة تبلغ 192.2 م د ممول عن طريق البنك الإفريقي للتنمية بولايات الوسط (القيروان والقصرين وسيدي بوزيد). وتتمثل أبرز مكونات هذا المشروع في إعادة تهيئة وتعصير المناطق السقوية على مساحة 9000 هك

وإعادة تهيئة وتعصير المسالك الفلاحية على طول 32 كم والتركيز على مراحل الانتاج وما بعد الانتاج بما في ذلك التزويد والترويج والتحويل بتشريك كل المتدخلين في القطاع.

- مواصلة مشروع تكثيف المناطق السقوية لإعادة تهيئتها وتحسين استغلالها على مستوى شبكات الصرف والتجفيف واحداث مسالك فلاحية ممول عن طريق البنك العالمي بكلفة 411 م د ليشمل 6 ولايات وهي: جندوبة وباجة وسليانة وبنزرت ونابل وصفاقس.
- إحداث مناطق سقوية جديدة وتهيئة 720 هك من المناطق السقوية الموجودة إلى جانب أعمال الصيانة والتعهد التي تهم محطات الضخ وشبكات الري وقنوات التجفيف وكذلك جهر الأودية.
- مواصلة إنجاز مشروع تثمين استغلال المياه المعالجة في الميدان الفلاحي.
- إنجاز 24 نظام مائي جديد لفائدة 39393 ساكنا وتهيئة 5 أنظمة مائية قديمة لفائدة 13313 ساكنا بكامل ولايات الجمهورية بتمويل من البنك الإفريقي للتنمية.
- مواصلة تنفيذ برنامج تحويل فائض المياه من الشمال إلى الوسط التونسي بكلفة جملية تقدر بحوالي 2487 م د على امتداد 15 سنة وبتمويل من البنك الألماني لإعادة الإعمار والاتحاد الأوروبي والبنك الأوروبي للتنمية والصندوق الأخضر للمناخ. ويحتوي هذا البرنامج على قسمين رئيسيين يتوزعان على عدة مشاريع. وقد تم في سنة 2024 الانطلاق الفعلي في المشروع الأول والمتمثل في إعادة تهيئة منظومة تحويل مياه سد سيدي البراق-بجاوة لبلوغ طاقة التدفق القصوى بكلفة تناهز 103.6 م د.
- تدعيم وكالة التنقيب عن المياه باقتناء قطع غيار وفؤوس لحفر الآبار وأنابيب ومصفاة لإكساء الآبار بكلفة قدرها 2 م د.
- الانطلاق في مشروع إحداث قطب واحي ببرج بورقيبة بولاية تطاوين بكلفة جملية بـ 178 م د بتمويل من الصندوق السعودي للتنمية (113 م د)
- إلى جانب تنفيذ العناصر المتعلقة ببرنامج المياه والخاصة بالمشاريع التالية:
  - مشروع الادماج الاقتصادي والاجتماعي والتضامني بالقيروان.
  - مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بزغوان
  - مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بغزالة، جومين وسجنان ببنزرت
  - مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بجنوب ولاية القصرين
  - مشروع التنمية الفلاحية بحوض وادي تاسة بالكاف.

برنامج الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية:

تقدر الاعتمادات المخصصة لهذا البرنامج بحوالي **149.6 م د** سترصد أساسا قصد:

- مواصلة المرحلة الثانيـة من مشروع التهيئة المندمجة للغابات الذي يتدخـل في 72 منطقة غابية و 9 مناطق محمية ويمتد على مساحة 80 ألف هك موزعة على ولايات سليانة وزغوان وباجة وجندوبة والكاف بكلفة تبلغ حوالي 71 م د.
- مواصلة مشروع التنمية الفلاحية الريفية حول البحيرات الجبلية بكلفة محينة تبلـغ 70.3 م د بمساهمة البنك الألماني لإعادة الإعمار (49.5 م د: قرض وهبات) ومن أهم عناصره المحافظة على المياه والتربة وتهيئة المسالك الفلاحية والماء الصالح للشراب.
- مواصلة برنامج التصرف في الموارد الطبيعية بالمناطق الهشة بكلفة محينة تبلغ 202 م د بمساهمة الوكالة الفرنسية للتنمية.
- إنجاز عناصر التشجير الغابي والرعوي (2344 هك) وصيانة الغراسات وتهيئة وتحسين المراعي (4503 هك) إضافة إلى تهيئة مصبات المياه (22234 هك) والقيام بأشغال الصـيانة والتـعهد (32870 هك) واحـداث 125 مـنشأة لتغذية المائـدة وفرش المـياه وإحداث منشآت لإصلاح وتعديل مجاري الأودية (221 كلم) وكذلك فتح وصيانة المسالك الغابية (2100 كلم).
- انجاز برنامج صيانة البحيرات الجبلية.
- الانطلاق في مشروع دعم الفلاحة شبه الغابية واستصلاح المنظومات الغابية المتدهـــورة بكـلفة 73.5 م د بتمويل من البنك الافريقي للتنمية.
- إلى جانب تنفيذ العناصر المتعلقة ببرنامج الغابات والخاصة بالمشاريع التالية:
  - التنمية وتثمين المنظومات الفلاحية بولاية زغوان
  - التنمية الفلاحية المندمجة ببنزرت
  - مشروع التنمية الفلاحية بحوض وادي تاسة بالكاف.
  - مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بجنوب ولاية القصرين
  - المشروع المندمج للفلاحة الجبلية الصغرى بالشمال الغربي الذي سيتم إنجازه من طرف ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي.

برنامج التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي:

تقدر الاعتمادات المبرمجة لفائدة هذا البرنامج بحوالي 15.5 م د ستخصص أساسا لمواصلة إنجاز البرامج السنوية المتعلقة بـ:

- تهيئة وصيانة مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي الفلاحي.
- اقتناء تجهيزات مخبرية وعلمية وبيداغوجية وفلاحية.
- مواصلة تهيئة وتجهيز وتحديث مراكز ومعاهد التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري.
- الإرشاد الفلاحي والتمكين الاقتصادي وتنمية المرأة الريفية بكامل الولايات.
- مواصلة مشروع التحول الرقمي للشبكة المعلوماتية الوطنية للفلاحة.

برنامج القيادة والمساندة:

تقدر الاعتمادات المبرمجة له بحوالي 41.2 م د ستخصص أساسا لـ:

- مواصلة تمويل التدخلات المنجزة من طرف وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية.
- مواصلة مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بالشريط الحدودي لولاية قفصة مول عن طريق الموارد العامة للميزانية.
- مواصلة مشروع التنمية المندمجة بمعتمديات الحنشة ومنزل شاكر وبئر على من ولاية صفاقس بتمويل من البنك الإسلامي للتنمية.
- مواصلة مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بولاية سليانة بتمويل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.
- مواصلة انجاز عمليات التهيئة وصيانة المباني الإدارية وتدعيم وسائل العمل بالوزارة وهياكلها الجهوية من خلال اقتناء التجهيزات والمعدات ووسائل النقل الضرورية.
- هذا إلى جانب إنجاز عناصر بعض المشاريع في برنامج القيادة والمساندة:
  - مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بالقصرين.
  - مشروع التنمية والنهوض بالمنظومات الفلاحية بزغوان.
  - مشروع التنمية الفلاحية المندمجة ببنزرت.
  - مشروع الإدماج الاقتصادي والاجتماعي والتضامني بالقيروان.
  - المشروع المندمج للفلاحة الصغرى بالشمال الغربي الممول من طرف الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.
  - مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بحوض وادي تاسة بالكاف.

الصناعة والطاقة والمناجم

تتمثّل أهداف **مهمّة الصناعة والمناجم والطاقة** في تنفيذ سياسة الحكومة المتمثلة في تنشيط الاقتصاد ودفع الاستثمار والتحكّم في الطاقة باعتباره محرّك من محركات النمو وذلك من خلال رصد اعتمادات ذات صبغة تنمويّة تقدر بـ 267.7 م د بعنوان سنة 2025 وموّزعة حسب القطاعات كالآتي:

- **قطاع الطاقة:** 108.5 م د
- **قطاع الصناعة:** 157.8 م د
- **قطاع المناجم:** 1.4 م د

قطاع الطاقة:

تمّ رصد تدخّلات ذات صبغة تنموية في حدود 108.5 م د بعنوان سنة 2025 لتمويل قطاع الطاقة وذلك لتمويل البرامج والتدخّلات ذات الصبغة التنمويّة التالية:

- دعم دور الوكالة الوطنية للتحكّم في الطاقة قصد النهوض بالطاقات المتجدّدة وتحسين كثافة استهلاك الطاقة لفائدتها عبر تمويل جملة من برامج ترشيد الاستهلاك والتدقيق الإجباري والدوري من خلال رصد اعتمادات في حدود 1.4 م د،
- تمّ اتخاذ عدّة إجراءات وتدابير في إطار الاستراتيجية الطاقيّة في أفق 2035 بهدف التخفيض في الكثافة الطاقيّة بنسبة 3% سنويا ممّا سيمكّن من اقتصاد 30% من استهلاك الطاقة في غضون سنة 2035 والنهوض بالطاقات المتجدّدة ليمثّل الكهرباء المنتج من الطاقات المتجدّدة نسبة 30% من إجماليّ إنتاج الكهرباء في غضون سنة 2035 وذلك من خلال البرامج التالية:

❖ ترسيم اعتمادات لفائدة صندوق الانتقال الطاقي في حدود 45 م د وذلك لتمويل المشاريع المقتصدة للطاقة وتشجيع الاستثمارات المنجزة بعنوان تركيز تجهيزات لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجدّدة بغرض الاستهلاك الذاتي بالنسبة للمنشآت المرتبطة بشبكة الجهد المنخفض بالإضافة إلى تمويل عدة برامج من أهمّها برامج التحكّم في الطاقة في المساجد والبلديات والمبيتات الجامعية العمومية والمسابح العمومية ومشروع استعمال الطاقة الفولطاضوئية في المباني العمومية، وتركيز تجهيزات لتسخين المياه بالطاقة الشمسية بالإضافة إلى برنامج تركيز تجهيزات لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة بغرض الاستهلاك الذاتي للمنشآت المرتبطة بشبكة الجهد المنخفض لدى شريحة الاستهلاك الاقتصادي.

❖ مشروع استعمال الطاقة الفولطاضوئية في المباني العموميّة:

يندرج هذا المشروع في إطار عمليّة دعم الإنتاج الوطني من الطاقة الكهربائيّة باعتماد الطاقة الشمسيّة بالمباني العمومية التابعة للوزارات والمؤسسات العمومية وربطها بالشبكة وذلك للحدّ من الطلب لهذه الهياكل على الطاقة الكهربائية من الشركة التونسية للكهرباء والغاز وبالتالي التقليص في فاتورة استهلاكها من الطاقة الكهربائية.

وتقدّر الحاجيّات من الدفوعات المقترحة لسنة 2025 بـ 54 م د تموّل بواسطة القرض الخارجي الممنوح من البنك الألماني للتنمية.

❖ برنامج النهوض بالنجاعة الطاقيّة في المباني العموميّة:

يندرج هذا البرنامج ضمن سياسة الدولة لتحقيق الإنتقال الطاقي ويهدف إلى إستغلال الإمكانات المتاحة لتحسين النجاعة الطاقيّة في المباني العموميّة وذلك عبر تشخيص وتركيز نظم التحكّم في الطاقة بما يمكّن من تطوير أداء أنظمة التنوير والتدفئة والتكييف بالوزارات والمؤسسات العمومية.

وتقدر الحاجيات من الدفوعات المقترحة لسنة 2025 بـ 8 م د تموّل بواسطة القرض الخارجي الممنوح من البنك الألماني للتنميّة.

قطاع الصناعة:

تم رصد اعتمادات ذات صبغة إستثمارية تقدّر بـ 157.8 م د قصد دعم ودفع القدرة التنافسيّة للمؤسسات الصناعية والنهوض بالإستثمار الصناعي ومن أهمّ المشاريع والبرامج نذكر:

- رصد إعتمادات في حدود 25 م د بصندوق التطوير واللامركزية الصناعية لدعم المستثمر الجديد ومساندة المؤسسات الصغرى والمتوسطة،
- رصد منح في حدود 7.9 م د لفائدة صندوق النهوض بزيت الزيتون المعلّب من خلال توفير منح لفائدة المصدّر الناشئ ومنح لتشجيع تصدير زيت الزيتون المعلّب في عبوات لا تتجاوز سعتها 3 لترات.
- دعم وتطوير برنامج تأهيل المؤسسات الصناعيّة عبر توفير مساعدات ماليّة في حدود 44 م د لإعادة الهيكلة من خلال تمويل استثمارات ماديّة وغير ماديّة بالإضافة إلى توجيه برنامج التأهيل نحو التشجيع على الاستثمار في التجديد والابتكار ودعم الصناعة الذكيّة،

- رصد إعتمادات بعنوان التدخلات في حدود 26.1 م د لمزيد تفعيل دور المراكز الفنيّة القطاعيّة عبر مواصلة دعم النسيج الصناعي ومروره من صناعة مبنية على قدرة تنافسيّة سعريّة إلى صناعة ذات قيمة مضافة عالية وحثّ المؤسسات لتحسين قدراتها الإنتاجيّة والتنافسيّة،
- رصد اعتمادات في حدود 2.4 م د لتطوير البنيّة التحتيّة الصناعيّة بالجهات الداخلية وإحداث جيل جديد من المناطق الصناعيّة المندمجة والفضاءات الصناعية بالمناطق الداخلية،
- تعزيز مجهود الوكالة العقارية الصناعيّة في مجال التهيئة وإعادة التهيئة للمناطق الصناعيّة عبر رصد اعتمادات في حدود 5 م د،
- مواصلة دعم مجهود الدولة في توفير بنيّة تحتيّة تكنولوجيّة ممّا يساعد على إنجاز مشاريع ذات قيمة مضافة عاليّة وذلك من خلال تمويل نفقات استثمار بعنوان أشغال التهيئة الخارجيّة للأقطاب التكنولوجية والفضاءات الصناعية المساندة لها في حدود 5 م د.

قطاع المناجم:

رصد اعتمادات في حدود 1.4 م د لمواصلة دعم تدخّلات الديوان الوطني للمناجم قصد مزيد استقطاب المستثمرين والإحاطة بهم وتشجيعهم على الاستثمار في مجال البحث والاستغلال المنجمي من خلال تحسين البنية الأساسيّة الجيولوجية وتوفير المعلومة والترويج لمكامن الموارد المعدنيّة وذلك من خلال إنجاز البحوث والتخريط الجيولوجي والقيام بالبحوث المنجميّة والترويج لها.

التجارة وتنمية الصادرات

سيتم خلال سنة 2025 مواصلة الجهود لدعم قطاع التجارة وتنمية الصادرات من خلال رصد اعتمادات دفع ذات صبغة تنموية قدرها **15.8 م د**. وسيتم تخصيصها أساسا لتمويل المشاريع التالية:

- استكمال إنجاز مشروع المنطقة التجارية واللوجستية ببنقردان (0.3 م د)؛
- إنجاز مشروع تأهيل مسالخ شركة اللحوم (1 م د)؛
- تدخلات لفائدة مركز النهوض بالصادرات بعنوان دعم مشاركة العارضين التونسيين في مختلف المعارض والتظاهرات (9.5 م د: معارض وتظاهرات، 1 م د: النهوض بالصادرات، 0.6 م د تجهيزات إدارية ومعدات اعلامية)؛
- إنجاز دراستين: الأولى متعلقة بإحداث قاعدة تجارية بباجة والثانية متعلقة بمراجعة المخطط المديري لمسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري باعتمادات دفع قدرها 454 أد؛

- دراسات ومسوحات لفائدة المعهد الوطني للاستهلاك باعتمادات دفع قدرها 0.3 م د؛
- مواصلة إنجاز مشاريع بناء الإدارات الجهوية للتجارة بكل من ولايات بنزرت والقصرين ومدنين وسليانة ومنوبة باعتمادات دفع قدرها 1.9 م د؛
- اقتناء تجهيزات إعلامية لفائدة الوزارة باعتمادات دفع قدرها 0.6 م د؛
- اقتناء تجهيزات مختلفة لفائدة الوزارة باعتمادات دفع قدرها 0.2 م د.

تكنولوجيات الاتصال

تهدف مهمّة تكنولوجيات الاتّصال خلال الفترة القادمة إلى العمل على تكريس مقومات التحول الرقمي كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وذلك من خلال السعي إلى الإدماج الرقمي والمالي لكافة الفئات الاجتماعية من أجل توفير النفاذ الشامل إلى الخدمات الرقمية وذلك:

- بتمكين كافة الفئات الاجتماعية مهما كان النوع الاجتماعي المستهدف وفي جميع المناطق من النفاذ إلى خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالجودة المطلوبة وبتكلفة معقولة من أجل ضمان الادماج الاجتماعي والتقليص من الفجوة الرقمية بما يساهم في تحسين جودة حياة المواطن،
- بإرساء إدارة إلكترونية تسدي خدمات إدارية رقميّة سريعة ذات جودة وكلفة معقولة، لفائدة المؤسسات والأفراد من مختلف الفئات الاجتماعية.
- بتبسيط الإجراءات الإدارية والتقليص من الوثائق المطلوبة واستغلال الترابط البيني بين مختلف المنظومات والتطبيقات لمختلف نظم المعلومات لمختلف الهياكل.

وفي ذات السياق، أولى المخطّط الاستراتيجي "تونس الرقمية 2025" أهميّة بالغة لتبسيط الإجراءات ورقمنتها من أجل إرساء إدارة رقمية ناجعة وشفافة في خدمة المواطن والمؤسّسة.

ويهدف المخطط إلى جعل تونس قطبا تكنولوجيّا إقليميّا ودوليّا من خلال إحكام توظيف التقنيات التكنولوجية الحديثة لخدمة مختلف القطاعات الاقتصادية والاستفادة منها لدعم القدرة التنافسية وتعزيز الإنتاجية وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار وتوفير فرص التشغيل، والترفيع في مساهمة قطاع تكنولوجيات الاتصال في الناتج المحلّي الإجمالي.

ويمثّل قطاع تكنولوجيات الاتصال آلية أساسيّة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ووسيلة فعالة لمجابهة الظرف الصعبة والأزمات بالبلاد، هذا فضلا عن التقليص من الإجراءات الإدارية لتمكين المواطن من الإنتفاع بأوفر عدد ممكن من الخدمات الإدارية على الخط.

وعلى هذا الأساس، تمّ ضبط استراتيجية مهمة تكنولوجيات الإتصال في إطار برنامج الإصلاحات الكبرى للحكومة وأخذا في الإعتبار للرؤية الإستشرافية لتونس في أفق 2035 المتعلّقة بالتنمية الرقميّة وكذلك تعهدات الدولة التونسية على المستوى الدولي في مجال التنمية المستدامة والتحوّل الرّقمي.

وتتمثل المحاور الإستراتيجية التي ترتكز عليها المهمة وذات العلاقة بالمرحلة القادمة 2025-2027 فيما يلي:

- مراجعة الأطر التشريعية للرقمنة وحوكمة القطاع،
- الإدماج الاجتماعي الرقمي والمالي،
- تطوير البنية التحتية الرقمية،
- التحول الرقمي للإدارة،
- أمن الفضاء السيبراني الوطني،
- الحوكمة القائمة على البيانات وتطوير أنظمة الذكاء الإصطناعي،
- تطوير الكفاءات ونشر الثقافة الرقمية،
- تطوير مناخ الأعمال في مجال الرقمنة،
- التعاون الدولي في خدمة الرقمنة،
- الاتصال وإدارة التغيير لنشر الثقافة الرقمية.

هذا وسيتم في سنة 2025 رصد نفقات ذات صبغة تنموية تقدر بـ 81.6 م د (بعنوان اعتمادات الدفع) لمواصلة إنجاز البرامج والمشاريع المبرمجة والتي تتعلق أساسا بـ:

❖ برنامج التنمية الرقمية:

1- **المشاريع المبرمجة في إطار القرض المبرم مع البنك الافريقي للتنمية** بتاريخ 21 ديسمبر 2017 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية وذلك بتـرسيم اعتمادات في حـدود 20 م د والتي تتعلق بالمحاور الاستراتيجية التالية:

✓ **محور البنية التحتية الرقمية والخدمات الشاملة:**

- مشروع تحسين التغطية بشبكة الاتصالات لفائدة المؤسسات التربوية لتوفير السعة العالية Edunet 10
- مشروع الشبكة الإدارية المندمجة عدالة RNIA IV

✓ **محور الحكومة الإلكترونية: حيث تتمثل أهم المشاريع في:**

- مشروع إرساء منظومة المعرف الوطني الوحيد للمواطن،
- مشروع إرساء وتركيز منظومة الخلاص الالكتروني للطلب العمومي،
- مشروع تركيز بوابة موحدة للخدمات الالكترونية،
- مشروع تركيز نظام مندمج للبريد التونسي (Solution Informatique de Gestion Intégrée)،
- منصة للإرشاد للهجمات السيبرانية،
- تـركيز التطبيقات ذات العلاقة بالخدمات الإلكترونية للشؤون الخارجية (E-Consulat)
- تركيز نظام معلوماتي لشبكات المكتبات العمومية،
- برنامج وطني لإدارة التغيير والإتصال،
- مشروع إرساء الحوسبة السحابية الوطنية لوزارة الداخلية،
- تركيز منظومة بوابة العدالة (Portail de la Justice)
- تركيز منظومة السجل العدلي،
- تركيز التطبيقات ذات العلاقة بالخدمات الإلكترونية للشؤون الخارجية (E-Visa)،
- اعداد المرجعية الوطنية للعناوين،
- تعزيز البنية التحتية لمشروع ء-هوية،
- إقتناء آلية للتحقق من وثوقية الوثائق اللامادية،
- دعم ومساندة متابعة جودة نظم المعلومات والخدمات الرقمية

2- **المشاريع الممولة عن طريق القرض المبرم بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بتاريخ 30 جانفي 2020** للمساهمة في تمويل برنامج الحوكمة الالكترونية لدعم التحول الرقمي للخدمات الإدارية باعتمادات دفع تقدر بـ 25 م د والذي يهدف إلى تأمين النفاذ العادل إلى

مجموعة من الخدمات الاجتماعية والتربوية وتقريب الخدمات العمومية الرقمية وفق مقاربة أحداث الحياة، حيث يسعى البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية :

- تعميم شبكة الانترنات عالية التدفق بالمؤسسات التربوية بما من شأنه أن يساهم في تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بهدف النفاذ إلى منصات التعليم والتكوين عن بعد وغيرها من الخدمات الرقمية.
- تعزيز رقمنة القطاع الاجتماعي خاصة عبر تعزيز منظومة المعرف الاجتماعي والترابط البيني لضمان التحول الرقمي للخدمات وضمان نجاعتها وسرعتها. كما سيمكن هذا المشروع من تحديث أنظمة الضمان الاجتماعي والخدمات المسداة للمضمونين الاجتماعيين والمنافع المرتبطة بها لتحسين الخدمة العمومية.
- تقريب الخدمات من خلال إحداث وتركيز "دور الخدمات الرقمية" حيث تم في هذا الإطار برمجة إحداث ما لا يقل عن 69 دار خدمات رقمية.
- إحداث مقياس دوري لجودة الخدمات العمومية الرقمية.

وتتعلق أهم المشاريع خاصة بمحور البنية التحتية الرقمية وتركيز أنظمة الترابط البيني والمعرف القطاعي، وتتمثل أهم المشاريع التي هي حاليا بصدد الإنجاز في:

- اقتناء وتركيز نظام معلوماتي متكامل للإدارة العامة للديوانة،
- تركيز الشبكة الخارجية ذات التدفق العالي Outdoor للمدارس Edunet 10،
- تركيز الشبكة الداخلية Indoor 1600،
- تطوير البنية التحتية التكنولوجية لمركز تخزين البيانات لوزارة التربية ودمجها في Cloud National،
- تطوير منصة الرقمنة للامتحانات الوطنية،
- تحسين رقمنة الخدمات الدراسية ومسار إدارة التلاميذ،
- القبول الفني لمواقع LAN وWAN،
- المساعدة الفنية لتنفيذ مشاريع AMOA Transverse Govtech،
- رقمنة مسار مطلب جراية المضمونين لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي CNSS،

- تصميم وتطوير منظومة معلوماتية لفائدة الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية SI Pension CNRPS،
- تركيز وتشغيل خدمات رقمية لـ 1613 مؤسسة تربوية SERVICE INDOOR،
- تركيز خدمات الربط بالأنترنات لـ 591 مؤسسة تربوية،
- مشروع وضع وتركيز المنظومة الوطنية للترابط البيني بين نظم المعلومات الوطنية،

3- مشاريع تنمية القطاع الممولة على موارد صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال باعتمادات دفع تقدر بـ 31 م د:

✓ **تخصيص اعتمادات في حدود 14.4 م د لتمويل مشاريع محور البنية التحتية الرقمية والخدمات الشاملة والمتمثلة أساسا في:**

- مشروع تغطية المناطق البيضاء ذات السعة العالية بشبكة الاتصالات ذات السعة العالية،
- مشروع الشبكة الوطنية الإدارية المندمجة RNIA II 2،
- مشروع منظومة مراقبة الشبكة الوطنية الإدارية المندمجة "المركز العملياتي للشبكات NOC"،
- مشروع الشبكة الإدارية لتراسل المعطيات لفائدة الجماعات المحلية "بلديات" RNIA III،
- مشروع الشبكة الوطنية الإدارية المندمجة،
- مشروع إنجاز شبكة ألياف بصرية ولاسلكية خارجية باثنتي عشر (12) مركبا جامعيا وتسعة عشر (19) معهدا عاليا للدراسات التكنولوجية والقبول الفني لهاته الشبكة،
- مشروع البنية التحتية الوطنية للمعلومات الجغرافية INIG،
- مشروع هيكل المفتاح العمومي الخاص بوزارة الدفاع الوطني PKI،
- البرنامج الوطني للتدقيق في السلامة المعلوماتية للهياكل العمومية،
- مشروع ربط مقر وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج بالبعثات الديبلوماسية بالخارج بتقنية VPN- WAN،

✓ **برمجة اعتمادات في حدود 14.7 م د لمشاريع محور الحكومة الإلكترونية:**

- مشروع توسعة البنية التحتية الخاصة بمنصة المنظومة الوطنية "عليسة"،

- مشروع البوابة الوطنية للإعلام القانوني،
- تركيز البريد الالكتروني للمواطن،
- مشروع تركيز حلول إمضاء الكتروني قطاعية،
- إرساء آليات العمل التشاركي في الإدارة (صفقة إطارية مع شركة مايكروسفت،
- مشروع المنظومة الوطنية للترابط البيني بين نظم المعلومات الوطنية.

✓ **برمجة اعتمادات تقدر بـ 1.9 م د لإنجاز مشاريع محور الاقتصاد الرقمي من أهمها:**

- مشروع تركيز علامة الثقة لمواقع التجارة الإلكترونية.
- تخصيص اعتمادات في حدود 0.2 م د لإسناد جائزة رئيس الجمهورية للتميز الرقمي،
- تخصيص مبلغ قدره 1 م د للتكفل بمعاليم تسجيل براءات الاختراع لفائدة المؤسسات الناشئة،
- تخصيص اعتمادات في حدود مبلغ 0.05 م د لمشروع النهوض بالسياحة البديلة،
- مساهمة موضوعة على ذمة المؤسسات الناشئة 0.5 م د،

✓ **برمجة مشروع دعم ومساندة تطوير نظم معلوماتية باعتمادات دفع قدرها 0.1 م د.**

❖ **برنامج القيادة والمساندة:**

مشاريع التنمية المبرمجة لسنة 2025 على الموارد العامة لميزانية الدولة باعتمادات دفع قدرها 5.5 م د:

- بناء مبيت جامعي لفائدة المدرسة العليا للمواصلات بتونس،
- تهيئة مقر الوزارة بنهج أنقلترا،
- توسعة المدرسة العليا للمواصلات بتونس،
- أشغال وتهيئات مختلفة بالمعهد العالي للدراسات التكنولوجية في المواصلات بتونس.
- تهيئة الفضاءات واقتناء منظومات وتجهيزات للمدرسة العليا للاقتصاد الرقمي بمنوبة.

السياحة

ستتواصل الجهود خلال سنة 2025 لدعم الترويج والإشهار للقطاع السياحي وتطوير قطاع الصناعات التقليدية. وقد تم للغرض رصد اعتمادات في حدود 89.3 **م د** تتوزع أهمها بين الديوان الوطني التونسي للسياحة (43.6 **م د**) والديوان الوطني للصناعات التقليدية (13.3 **م د**) وصندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحي (8 **م د**) وصندوق حماية المناطق السياحية (10 **م د**).

وتتمثل أهم المشاريع والبرامج المدرجة بمهمة السياحة في:

- **برنامج الدعاية والنشر (42 م د):** يختص بالنهوض بصورة تونس السياحية، ويتم ذلك عن طريق مختلف الوسائل الدعائية وخاصة منها الإشهار الوطني وحملات الإشهار المشترك والترويج للمنتوجات ذات القيمة المضافة.
- **مشاريع للنهوض بقطاع الصناعات التقليدية (13.3 م د):** لتطوير المؤسسات الحرفية وتحسين جودة المنتوج وتعزيز نسبة مساهمة القطاع في الصادرات.
- **تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحي (8 م د):** برامج إشهارية وترويجية في الداخل والخارج بهدف تحسين المنتوج التونسي.

حماية المناطق السياحية (10 م د): برامج تتعلق بالنظافة والتطهير والعناية بالمحيط السياحي وتجميله.

التجهيز والإسكان

ستتواصل خلال سنة 2025 الجهود لدعم نسق انجاز المشاريع الطرقية والعناية بالمسالك الريفية وبناء الطرقات والجسور. كما سيتم مواصلة إيلاء الأهمية لصيانة وتعهد الرصيد الطرقي وإعطاء الأولوية لمشاريع حماية المدن من الفيضانات وصيانة المنشآت المائية، بالإضافة إلى برامج السكن الاجتماعي وتهذيب وإدماج الأحياء السكنية الكبرى قصد تحسين ظروف العيش بها.

وستمكن النفقات ذات الصبغة التنموية المرصودة والمقدرة بـ 1830.4 **م د** من استكمال ومواصلة الأشغال المتعهد بها خلال السنوات الفارطة إضافة إلى الانطلاق الفعلي في تنفيذ عدّة برامج ومشاريع جديدة بعد استكمال الدراسات وتحرير حوزتها العقارية.

1. أهمّ المشاريع والبرامج المتواصلة:

أعطت ميزانية الدولة لسنة 2025 الأولوية للمشاريع والبرامج التي انطلقت خلال السنوات الماضية وذلك قصد إتمام إنجازها في الآجال واحترام تعهدات الدولة في هذا المجال.

وتتمثل أهم هذه المشاريع والبرامج فيما يلي:

1-1- الطرقات والجسور:

- مواصلة إعداد الدراسات الخاصة بالطرقات المتعلقة بإنجاز وصلات طرقات سريعة بالشمال الغربي والوسط الغربي والجنوب الغربي تربط بين هذه المناطق والطريق السيارة، وكذلك القيام بدراسة بعض الطرقات المرقمة أو المنعرجات المقترحة من قبل الجهات المعنية.
- مواصلة إنجاز مشروع بناء الطريق X20 بين الطريق الجهوية رقم 31 والمخرج الغربي للعاصمة بطول 15 كلم.
- مواصلة إنجاز الطريق X4 بين الطريق X والطريق X20 باعتبار بناء محول على مستوى الطريقين X20-X4.
- مواصلة برنامج إقتناء أراضي لتحرير حوزة المشاريع الكبرى على غرار:
  - الطريق السيارة في إتجاه القيروان وسيدي بوزيد والقصرين وقفصة.
  - الطريق الحزامية للعاصمة X20.
- مواصلة إنجاز برنامج الطرقات المهيكلة للمدن والذي يتمثل في:

* إقامة 8 منشآت فنية على مفترقات الطريق الحزامية كلم 4 بصفاقس وبناء منشأة على مستوى الطريق الجهوية رقم 82.
* تهيئة المدخل الشمالي الجنوبي لمدينة صفاقس بطول 28 كلم.
* تهيئة منعرج جرجيس بطول 20.8 كلم.
* مضاعفة الطريق الجهوية رقم 27 بين نابل وقليبية بطول 60 كلم:
  - القسط الأول: نابل – قربة بطول 28 كلم.
  - القسط الثاني: قربة – منزل تميم بطول 23 كلم.
  - القسط الثالث: منزل تميم – قليبية بطول 9 كلم.
  - القسط الرابع: منعرج قربة.

- مواصلة تهيئة الطريق الوطنية رقم 17 في إطار إنجاز مشروع سدّ وادي الكبير بولاية جندوبة.
- مواصلة انجاز أشغال منعرج الطريق الجهوية رقم 92 بالمنستير.
- مواصلة انجاز أشغال مشروع إيصال الطريق السيارة إلى ولايات القيروان وسيدي بوزيد والقصرين وقفصة الذي يتمثل في **الطريق السيارة تونس – جلمة على مسافة 186 كلم**، حيث تم تحرير الحوزة العقارية لهذا المشروع علما وأنّه قد تم إعطاء الإذن ببداية الأشغال من قبل السيد رئيس الجمهورية في 06 ديسمبر 2022. ويتضمن هذا المشروع إنجاز ما يلي:
  - 9 محولات.
  - 22 ممرا تحتيا و66 ممرا علويا.
  - 14 منشأة مائية كبرى لتصريف المياه السطحية.
  - 4 محطات إستراحة بكل جانب من الطريق السيارة على مستوى مدن الفحص والشبيكة والسبيخة وحاجب العيون.
  - مضاعفة 16 كلم من الطرقات لربط مدينة الفحص بهذه الطريق السيارة.

وقصد الإسراع في التنفيذ، تم تقسيم مشروع الطريق السيارة تونس – جلمة إلى 8 أقساط موزّعة كما يلي:

❖ **4 أقساط أولى بطول 87 كلم بين تونس والسبيخة منها وصلة الـــــربط بمدينة الفحص بطـــــول 16 كلم** على النحو التالي:

- قسط 1: تونس – زغوان بطول 26 كلم
- قسط 2: زغوان – الفحص بطول 7 كلم + 16 كلم (2*2)
- قسط 3: الفحص – الناظور بطول 27 كلم
- قسط 4: الناظور – السبيخة بطول 27 كلم

❖ **4 أقساط ثانية بطول 99 كلم** وتتمثل في:

- قسط 5: السبيخة – القيروان بطول 29 كلم
- قسط 6: القيروان – حفوز بطول 29 كلم
- قسط 7: حفوز – وادي زرود بطول 21,4 كلم
- قسط 8: وادي زرود – جلمة بطول 19,6 كلم.

- مواصلة أشغال مشروع **بناء جسر بنزرت** بتكلفة محيّنة تقدر بـ **1040 م د** والذي يشمل المكوّنات التالية:

- إنجاز وصلة مضاعفة بطول 11 كلم لربط مدينة بنزرت بالطريق السيارة.
- بناء محول على مستوى الطريق السيارة والطريق الوطنية رقم 8.
- بناء محول على مستوى جرزونة الجنوبية والقطب التكنولوجي.
- بناء محول على مستوى جرزونة الشرقية ومنزل عبد الرحمان.
- بناء محول على مستوى الطريق الوطنية رقم 11.

هذا وقد تم الانطلاق الفعلي في بناء جسر قار بطول 2 كلم وبعلوّ 56 مترا وذلك خلال سنة 2024.

- مواصلة أشغال مشروع **ربط مدينة تطاوين بالطريق السيارة أ1** الذي يتمثل في إنجاز وصلة بطول 55 كلم منها قسط يمرّ عبر الطريق الوطنية رقم 19.
- مواصلة أشغال مشروع **توسيع المدخل الجنوبي للعاصمة** إلى 4x2 مسالك موزع على 5 أقساط بولايتي تونس وبن عروس.
- استكمال أشغال إنجاز مشروع **مضاعفة الطريق الرومانية بمدنين** (الطريق الجهوية رقم 117) على مسافة 7,5 كلم باعتبار مضاعفة الجسر الحالي بطول 160 مترا خطيا.
- استكمال أشغال بناء طريق على سفح الجبل بطول 2.5 كلم على مستوى الطريق الجهوية رقم 128 **لربط مدينة قربص بشبكة الطرقات** وفكّ عزلتها.
- مواصلة بناء 31 جسرا بطول إجمالي قدره 4260 مترا خطيا موزعة على 20 ولاية.
- استكمال أشغال تهيئة **الطريق الحزامية لمدينة تالة بالقصرين** بتكلفة جمليّة قدرها **11 م د.**
- مواصلة أشغال ربط المنطقة الحرّة للأنشطة التجارية واللوجستية ببن قردان بشبكة الطرقات وبميناء جرجيس والذي يشمل بالخصوص إنجاز منعرج بن قردان المتمثل في طريق حزاميّة مضاعفة حول بن قردان من الجهة الشمالية على طول 9 كلم.

وفي جانب آخر سيتواصل التعهد بأشغال:

- تهيئة الطريق الحزاميّة لمدينة الفحص بطول 3 كلم وبتكلفة قدرها **15 م د.**
- تهيئة الطريق المحلية رقم 661 بين الجميلات والروحية بولاية سليانة على مسافة 24.5 كلم وبتكلفة قدرها **7 م د.**

- استكمال أشغال تهيئة الطريق الجهوية رقم 173 بالكاف بطول 45 كلم وبتكلفة قدرها **56 م د** وتهيئة الطريق الجهوية رقم 75 أ2 بطول 23 كلم وبتكلفة قدرها **55 م د**.
- استكمال أشغال تدعيم الطريق الجهوية رقم 43 بنابل بطول 43 كلم.
- مواصلة إنجاز القسط الأول والثاني من البرنامج الخاص بتهيئة المسالك الريفية بطول 912 كلم وموزّعة على جلّ الولايات بتكلفة جمليّة قدرها **336 م د**.
- استكمال إنجاز **برنامج تهيئة مسالك ريفيّة** بولايات:

❖ القصرين: 8 مسالك حدودية بطول 50 كلم بتكلفة **15** م د

❖ جندوبة : 6 مسالك بطول 27 كلم بتكلفة **12.5 م د**

❖ قفصة : 3 مسالك بطول 80 كلم بتكلفة **20 م د**

- مواصلة إنجاز باقي **برنامج تهيئة وتطوير شبكة الطرقات المرقمة** لسنة 2021:

يتعلق البرنامج بتهيئة 43.5 كلم من الطرقات المرقمة بتكلفة جملية قدرها **42.5 م د**، وسيتمّ استكمال انجاز باقي مشاريعه التي تتمثل فيما يلي:

* تطوير الطريق المحليّة رقم 970 بولاية مدنين الرابطة بين الطريق الجهوية رقم 971 والطريق المحلية رقم 115 بطول 30.5 كلم (من النقطة الكيلومترية عدد 20 إلى النقطة الكيلومترية عدد 50,5) وبتكلفة قدرها **30 م د** وهي طريق ذات أهمية للربط مع جزيرة جربة عبر مدينة جرجيس.
* تهيئة مدخل المنطقة الصناعية سيدي التومي بني خلاد بولاية نابل بتكلفة قدرها **7 م د**.

- مواصلة إنجاز **برنامج تهيئة شبكة الطرقات المرقمة** لسنة 2022:

يتمثل البرنامج في تهيئة 230,6 كلم من الطرقات المرقمة موزعة على 5 ولايات وهي التالية: سليانة والقيروان والقصرين وسيدي بوزيد وقفصة بتكلفة جملية محيّنة قدرها **249.2 م د**.

- استكمال إنجاز **برنامج تدعيم شبكة الطرقات المرقمة** لسنة 2022:

يتمثل البرنامج في تدعيم الطريق الجهوية رقم 204 بقرقنة وبصفاقس بطول 5 كلم (من النقطة الكيلومترية 15 إلى النقطة الكيلومترية 20) وبتكلفة جملية قدرها **5 م د**.

- مواصلة انجاز **برنامج الطرقات المهيكلة للمدن** لسنة 2022:

يتمثل البرنامج في مضاعفة الطريق الوطنية رقم 2 الرابطة بين مدينة النفيضة ومدينة القيروان بـ 2*2 مسالك بطول جملي قدره 56 كلم وبتكلفة جملية محيّنة قدرها **358.7 م د.**

- مواصلة إنجاز **برنامج طرقات تونس الكبرى** لسنة 2022:

يتمثل هذا البرنامج الذي تبلغ تكلفته **26.5 م د** فيما يلي:

- استكمال بناء جسرين علويين من جملة 3 جسور علويّة على الطريق الحزاميّة اكس 20 (جسر على مستوى مسلك الشابي بولاية أريانة وجسر على مستوى مسلك الشّنوة بولاية منــوبة) بتكلفة جملية قدرها **21 م د.**
- مضاعفة الطريق المحلية رقم 525 الرابطة بين الطريق المحلية رقم 458 والطريق الحزامية اكس 20 إلى 2*2 مسالك بطول 1,5 كلم مع مضاعفة جسر على قنال وادي مجردة بتكلفة جملية قدرها **9 م د.**

- مواصلة انجاز **برنامج بناء جسور** لسنة 2022:

ويهم مواصلة انجاز **برنامج بناء 10 جسور** بـ 5 ولايات وبطول جمليّ قدره 81.4 متر خطي وبتكلفة جملية قدرها **22.5 م د.**

- مواصلة انجاز **برنامج تهيئة السلامة المرورية** لسنة 2022:

يتمثل هذا البرنامج الذي تبلغ تكلفته الجملية **24.5 م د** فيما يلي:

- صيانة وتطوير جزء من شبكة التنوير العمومي بولايات تونس ومنوبة ونابل وسوسة وصفاقس بتكلفة قدرها **7 م د.**
- اصلاح مسار الطريق الوطنية رقم 11 بولاية باجة على مستوى النقطة الكيلومتريّة عدد 136 بعمدون وبتكلفة قدرها **2.5 م د.**
- التّنوير بالطاقة الشمسيّة لبعض النّقاط الخطرة بمختلف الجهات بتكلفة جمليّة قدرها **7 م د.**
- معالجة 30 نقطة سوداء أين تكثر حوادث الطرقات بمختلف الجهات بتكلفة جمليّة قدرها **8 م د.**

كذلك سيتم خلال سنة 2025 مواصلة إنجاز العديد من البرامج والمشاريع الطرقية الكبرى التي تم ترسيمها بميزانية **سنة 2023** والتي تتمثل فيما يلي:

- **برنامج اقتناء أراضي خاصة بشبكة الطرقات السيارة لسنة 2023:**

يتمثل البرنامج في مواصلة اقتناء الأراضي والعقارات لفائدة مشروع الطريق السيارة بوسالم - الحدود الجزائرية: جزء بوسالم – فرنانة على طول 39 كلم بتكلفة جملية محينة قدرها **45 م د**.

- **برنامج طرقات تونس الكبرى لسنة 2023:**

يتمثل هذا البرنامج في ربط المرفأ المالي الحسيان بشبكة الطرقات (منها الطريق المحلية رقم 533) على طول قدره 0,8 كلم بتكلفة جمليّة محيّنة قدرها **19.8 م د**.

- **مواصلة برنامج تهيئة المسالك الريفية لسنة 2023:**

يتمثل في تهيئة مسلك يوغرطة بولاية الكاف بطول 7.5 كلم بتكلفة قدرها **5.4 م د** باعتبار تكاليف التنوير العمومي.

كما ينتظر استكمال انجاز البرنامج السنوي الخاص بالصيانة الدورية للطرقات والمسالك والجسور لسنة 2023 الذي يتمثل فيما يلي:

➢ **الصيانة الدورية لشبكة المسالك الريفية:**

يتعلق بصيانة 77 مسلك ريفي بطول جملي قدره 410 كلم بـ 23 ولاية وبتكلفة جملية قدرها **60 م د**.

➢ الصيانة الدورية لشبكة الطرقات المرقمة:

يتمثل في صيانة 453 كلم من الطرقات المرقمة بـ 24 ولاية منها 223 كلم تغليف بالخرسانة الإسفلتية وإصلاح أجزاء متضررة من الطرقات و230 كلم تغليف سطحي و147.3 كلم تثبيت لحواشي الطريق و360 كلم شحن لحواشي الطرقات المرقمة، و1087.4 كلم تشوير عمودي وأفقي ووضع زلاقات أمان وجهر وتنظيف و285570 متر مربع وسدّ الحفر بالطرقات. وتبلغ التكلفة الجمليـــة لهذا البرنامـج **150 م د**.

- **برنامج تهيئة السلامة المرورية لسنة 2023:**

يتمثل هذا البرنامج الذي تبلغ تكلفته الجملية **28 م د** فيما يلي:

- بناء 5 ممرات علوية على مستوى القاصة كلم 4 بصفاقس بتكلفة **15 م د**، وبتمويل من البنك الأوروبي للاستثمار في حدود **12 م د**.
- صيانة وتطوير جزء من شبكة التنوير العمومي بولايات مختلفة بتكلفة قدرها **7.1 م د**.
- تصريف مياه الأمطار على الطريق الوطنية رقم 5 بتكلفة قدرها **1 م د**.

- تهيئة وتصريف مياه الأمطار بالطريق الوطنية رقم 15 الرابطة بين المطوية وقابس (من النقطة الكيلومتريّة عدد 0,6 إلى النقطة الكيلومتريّة عدد 3,4) بطول 2,8 كلم (2*2 ممرات) بتكلفة جمليّة قدرها **4.9 م د**.

كذلك سيتم خلال سنة 2025 مواصلة إنجاز العديد من البرامج والمشاريع الطرقية الكبرى التي **تم ترسيمها بميزانية سنة 2024** والتي تتمثل فيما يلي:

- **برنامج طرقات تونس الكبرى لسنة 2024:**

يتمثل في بناء محول على مستوى تقاطع شارع ياسر عرفات ومدخل الشرقية 1 بتكلفة قدرها **21 م د**

- **برنامج الطرقات المهيكلة للمدن لسنة 2024:**

يتمثل في أشغال مضاعفة الطريق الوطنية رقم 13 الرابطة بين الولايات الداخلية بسيدي بوزيد (فطناسة وأولاد حفوز) والقصرين (سبيطلة وفوسانة) والطريق السيارة أ1 على مستوى ولاية صفاقس (منزل شاكر) وسيتم للغرض تحرير حوزة الطريق الوطنية المذكورة قصد مضاعفتها على مسافة 182 كلم باعتبار وصلة الربط بالطريق الجهوية رقم 82 بطول 3 كلم.

وقد تم امضاء اتفاقيّتي القرض مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير والبنك الأوروبي للاستثمار لتمويل 80% من تكلفته الجمليّة والبالغة حوالي **1470 م د**.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المشروع يندرج في إطار مساهمة تونس في برنامج "**الطريق العابرة للصحراء**" وهو أول مشروع إفريقي من نوعه ويتمثل في تحويل مشروع الطريق المذكورة إلى **رواق اقتصادي** يربط عواصم كل من تونس والجزائر والنيجر ومالي والتشاد ونيجيريا بطول إجمالي قدره **9768 كلم** أنجز منها **8222 كلم**. والمقصود بالرواق الاقتصادي مجموعة من الطرقات التي تربط بين العديد من المراكز التجارية الكبرى بمختلف البلدان المعنية.

ويهدف هذا البرنامج إلى تخفيض كلفة تنقل الأشخاص والبضائع وتكثيف المبادلات التجارية بين البلدان الافريقية سالفة الذكر وبقية بلدان القارة. كما يرمي إلى تنمية التبادلات الاقتصادية والاجتماعية بين المناطق والمساهمة في فك العزلة عن تجمعات سكانية بأكملها، كما يهدف إلى تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي والوطني.

وللغرض، وإضافة إلى مضاعفة الطريق الوطنية رقم 13 المشار إليها، ستساهم تونس أيضا بمشروع مضاعفة الطريق الوطنية رقم 15 الرابطة بين المعبر الحدودي بوشبكة بالقصرين وقفصة وقابس على مسافة 240 كلم وهو مشروع لايزال في طور الدراسات الأولية.

هذه الطريق ستربط لاحقا بين الطريق السيارة الداخلية تونس - جلمة في اتجاه قفصة والطريق السيارة تونس – صفاقس - رأس جدير.

- **برنامج تهيئة وتطوير شبكة الطرقات المرقمة لسنة 2024:**

يتمثل في مواصلة تهيئة وتهذيب الطريق الوطنية رقم 20 بين الفوار ورجيم معتوق بولاية قبلي بطول 73 كلم وبتكلفة جمليّة محينة قدرها **98 م د.**

- **برنامج تهيئة المسالك الريفية لسنة 2024:**

يتمثل في تهيئة 16 مسلك ريفي بطول جملي قدره 114,4 كلم بولايات صفاقس وسيدي بوزيد والقصرين وهو مشروع مرتبط بمضاعفة الطريق الوطنية رقم 13 الرابطة بين صفاقس والقصرين بتكلفة جملية قدرها **47.5 م د.**

- **برنامج تدعيم شبكة الطرقات المرقمة لسنة 2024:** ويتمثل فيما يلي:

- تدعيم الطريق الوطنية رقم 18 من حدود ولاية سليانة مع ولاية باجة الي حدود ولاية سليانة مع ولاية الكاف بطول 24,7 كلم وبتكلفة قدرها **20 م د.**
- تدعيم الطريق الوطنية رقم 14 بطول 14 كلم والطريق الوطنية رقم 3 بطول 9 كلم بسيدي بوزيد والطريق الوطنية رقم E3 بطول 22,5 كلم بتكلفة جمليّة محيّنة قدرها **57.8 م د.**

كما ينتظر مواصلة انجاز البرنامج السنوي الخاص بالصيانة الدورية للطرقات والمسالك والجسور لسنة 2024 الذي يتمثل فيما يلي:

➢ **الصيانة الدورية لشبكة المسالك الريفية:**

يتعلق بصيانة 85 مسلك ريفي بطول جملي قدره 339 كلم بـ 22 ولاية وبتكلفة جملية قدرها **60 م د.**

➢ **الصيانة الدورية لشبكة الطرقات المرقمة:**

يتمثل في صيانة 348 كلم من الطرقات المرقمة بـ 24 ولاية منها 192,5 كلم إصلاح أجزاء متضررة من الطرقات وحوالي 156 كلم تغليف سطحي بطبقة مضاعفة. كما يحتوي البرنامج على تثبيت 273,5 كلم لحواشي الطريق وشحن حواشي 327,5 كلم من الطرقات المرقمة، إضافة للتشوير العمودي والأفقي ووضع زلاقات أمان وجهر وتنظيف وسدّ الحفر بالطرقات. وتبلغ التكلفة الجملية لهذا البرنامج **140 م د.**

- **برنامج تهيئة السلامة المرورية لسنة 2024 بتكلفته قدرها 10 م د:** ويتمثل فيما يلي:
  - صيانة وتطوير جزء من شبكة التنوير العمومي بولايات مختلفة.

- التنوير بالطاقة الشمسية لبعض النقاط الخطرة بولايات مختلفة.

كما سيتمّ مواصلة انجاز مشروع تهيئة الطريق الجهوية رقم 122 بولاية القصرين بتكلفة قدرها **15 م د**.

- **برنامج بناء جسور لسنة 2024:**

يتمثل هذا البرنامج في صيانة الجسور بمختلف الولايات بتكلفة قدرها **10 م د**.

- **الصيانة الدورية لبطاحات جربة - برنامج سنة 2024** بتكلفة محينة قدرها **7.5 م د**.
- **البرنامج التحفيزي لصيانة الطرقات لسنة 2024** المتعلق **بالبرنامج الوطني التحفيزي للشباب أصحاب الشهائد العليا** لبعث مقاولات صغرى في مجال الصيانة العادية للطرقات بتكلفة قدرها **20 م د** لفائدة **الجيل الثالث**.

كذلك وفي نطاق مساندة شركة تونس الطرقات السيارة وقصد المحافظة على توازناتها المالية، تقرر رصد مبلغ قدره 190 م د خلال سنة 2025 للمساهمة في تسديد أقساط قروض خارجية تمّ توظيفها لإنجاز طرقات سيارة من ناحية، وكذلك خلاص المقاولين من ناحية أخرى.

1-2- حماية المدن من الفيضانات:

ستخصص نفقات الاستثمار المرصودة لفائدة برنامج حماية المدن من الفيضانات بعنوان سنة 2025 لإنجاز المشاريع التالية:

أ- المشاريع المرسمة قبل سنة 2020 وهي التالية:

- استكمال حماية مدينة مطماطة الجديدة من الفيضانات.
- مواصلة إعداد الدراسة الاستراتيجية للتصرف في مخاطر الفيضانات بتكلفة محيّنة قدرها **12 م د** والتي تهدف إلى:
  - تشخيص الوضعية الحالية لكل منشآت الحماية من الفيضانات.
  - إعداد قاعدة معطيات جغرافية للمنشآت.
  - إعداد خرائط للمناطق المهددة بالفيضانات.
  - وضع إستراتيجية للحد من تأثيرات التغيرات المناخية.
  - وضع خطة حماية وتدخّل قوامها سلم أولويات.

ب- مواصلة إنجاز المشاريع المتبقية من **برنامج حماية المدن من الفيضانات** المرسم **سنة 2020** والذي تبلغ تكلفته الجملية **333.7 م د** وهي التالية:

- حماية تونس الشمالية والشرقية من الفيضانات وتتمثل الأشغال في حماية مناطق رواد وسكرة والكرم الغربي والبحر الأزرق والمرسى والحوض الساكب لوادي قرب وروريش (النصر والمنازه وحي الخضراء والحي الأولمبي وأريانة العليا إلى البحيرة الشمالية لتونس). وتبلغ التكلفة الجملية لهذا المشروع **205 م د** وذلك بعد إتمام إعداد الدراسات التفصيلية.
- إنجاز حماية وادي بقابس بعد إتمام الدراسات ويتمثل في تهيئة وادي قريعة وإنجاز معبرين بتكلفة جملية قدرها **50 م د**.
- حماية مدن مدنين وغمراسن بتطاوين ووادي الطين بغنوش من ولاية قابس بتكلفة جملية قدرها **19.4 م د**.
- مواصلة انجاز مشروع حماية مدينة أريانة من الفيضانات وذلك بتكلفة جمليّة محيّنة قدرها **15.2 م د**.
- مواصلة انجاز مشاريع حماية مدن جمال وقفصة ونفطة والمعمورة وبني خيار والثكنة العسكرية والمناطق المجاورة لها بحامة قابس من الفيضانات وذلك بتكلفة جمليّة محيّنة قدرها **37.9 م د**.

ت-مواصلة انجاز **برنامج حماية المدن من الفيضانات** لسنة 2022 وذلك عن طريق:

- مواصلة انجاز **برنامج حماية المدن من الفيضانات الممول من قبل البنك الدولي والوكالة الفرنسية للتنمية** بتكلفة جملية قدرها **112 م د** وينقسم إلى قسطين:
  - **القسط الأول** ويهم حماية مدينتي جرزونة ومنزل عبد الرحمان بولاية بنزرت بتكلفة قدرها **24 م د** ومدن بوعرقوب وتاكلسة وبوشراي وزاوية الجديدي وبني خلاد بولاية نابل بتكلفة قدرها **20 م د** ومدينتي بنان وقصيبة المديوني بولاية المنستير بتكلفة قدرها **17 م د**.
  - **القسط الثاني** ويهم حماية مدينتي منزل بورقيبة وتينجة بولاية بنزرت وذلك بتكلفة قدرها **17 م د**، ومدن الهوارية وأزمور وحمام الغزاز بولاية نابل بتكلفة قدرها **16 م د**، ومدن المنستير وخنيس وزاوية قنطش بولاية المنستير بتكلفة قدرها **18 م د**.
- مواصلة انجاز مشروع حماية مدينة نفزة من الفيضانات بتكلفة محينة قدرها **4.2 م د**.

- مواصلة انجاز المشاريع المتبقية والخاصة بحماية 11 مدينة من الفيضانات المرسمة **سنة** 2022 وهي: الطويرف ولمطة والدهماني وبومرداس وبن قردان (قسط 2)، بتكلفة جملية قدرها **79 م د**.

ث- مواصلة انجاز برنامج حماية المدن من الفيضانات المرسم سنة 2023 بتكلفة إجمالية قدرها **124.6 م د** والمتمثل في:

- اقتناء أراضي لتحرير مسار منشآت الحماية لمدن ومناطق تونس الشمالية الشرقية والمكنين ولمطة وبنان وقصيبة المديوني وبن قردان ودوار هيشر بتكلفة قدرها **6 م د**.
- حماية مدينتي فوشانة والمحمدية من الفيضانات بتكلفة قدرها **10 م د**.
- حماية مدينة جرجيس من الفيضانات بتكلفة قدرها **5 م د**.
- حماية مدينة مرناق من الفيضانات بتكلفة قدرها **20 م د**.
- برنامج الصيانة الدورية لمنشآت حماية المدن من الفيضانات بتكلفة قدرها **32 م د**.

ج- مــواصلة انجاز **برنامج حماية المدن من الفيضانات المرسم سنة 2024** بتكلفة إجمالية قدرها **73.2 م د** والمتمثل في:

- إعداد الدراسات الخاصة بحماية المدن من الفيضانات لفائدة مدن سيدي مخلوف (مدنين) والزواوين وقرمبالية وشط مريم بتكلفة قدرها **0.2 م د**.
- اقتناء أراضي لتحرير مسار منشآت الحماية من الفيضانات لمدن المنيهلة وبنان وقصيبة المديوني والهوارية بتكلفة قدرها **1 م د**.
- حماية مدينة قليبية من الفيضانات بتكلفة قدرها **14 م د**.
- حماية مدينة مساكن من الفيضانات بتكلفة قدرها **14 م د.**
- حماية مدينة قرقنة من الفيضانات بتكلفة قدرها **10 م د**.
- برنامج الصيانة الدورية لمنشآت حماية المدن من الفيضانات بتكلفة قدرها **34 م د.**

3-1- حماية السواحل من الإنجراف البحري:

ينتظر خلال سنة 2025 استكمال انجاز الدراسات والمشاريع التالية:

- دراسة المثال المديري لأشغال الحماية والصيانة للشريط الساحلي بتكلفة قدرها **1.5 م د،** والتي تم ترسيمها ضمن **برنامج سنة** 2021 الخاص بحماية السواحل البحرية من الإنجراف البحري الذي تبلغ تكلفته الجملية **3.5 م د**.

- **دراسات وبرامج سنة 2022** الخاصة بحماية السواحل البحرية من الانجراف البحري البالغة تكلفتها الجملية **5 م د** وتتمثل في:

* حماية كرنيش مدينة رفراف بولاية بنزرت من الانجراف البحري (إعادة تهيئة منشأة الحماية البحرية وتهيئة الرصيف المحاذي لـــها وإنجاز مدارج مؤدية إلى الشاطئ) بتكلفة قدرها **1.9 م د**.

* حماية جزء من الشريط الساحلي لمنطقة رجيش – سلقطة بولاية المهدية من الانجراف البحري (القسط الأول) وذلك على مسافة 260 مترا لإيقاف الانجراف البحري وبتكلفة قدرها **3 م د**.

- مواصلة انجاز **برنامج سنة 2023** الخاص بحماية السواحل البحرية من الانجراف البحري بتكلفة جملية قدرها **8.15 م د** والذي يتمثل في:

* تهيئة الرصيف بالحوض الخارجي المحاذي للميناء الترفيهي بالمنستير للحماية من الانجراف البحري بتكلفة قدرها **0.85 م د**.

* تهيئة حاجز الحماية الحجري بمنطقة رفراف (صونين) بولاية بنزرت للحماية من الانجراف البحري (إعادة تهيئة منشأة الحماية البحرية وتهيئة الرصيف المحاذي لها وإنجاز مدارج مؤدية إلى الشاطئ) بتكلفة قدرها **1.2 م د**.

* حماية جزء من الشريط الساحلي لمنطقة رجيش – سلقطة بولاية المهدية من الانجراف البحري (القسط الثاني) وذلك على مسافة 11 كلم لإيقاف الانجراف البحري وبتكلفة قدرها **6 م د**.

- مواصلة انجاز **برنامج سنة 2024** الخاص بحماية السواحل البحرية من الانجراف البحري بتكلفة جملية محيّنة قدرها **38.1 م د** والذي يتمثل أساسا في:

* حماية جزء من الشريط الساحلي لمنطقة الرجيش – سلقطة بولاية المهدية من الانجراف البحري (القسط الثالث) وذلك على مسافة 11 كلم لإيقاف الانجراف البحري وبتكلفة محيّنة قدرها **12.54 م د**.

* انجاز دراسة لتركيز نظام رقمي لمراقبة الملك العمومي البحري وارتفاقاته بتكلفة قدرها **0.8 م د**.

* دراسات خاصة بالهياكل البحرية بتكلفة قدرها **0.1 م د**

* مواصلة إنجاز التصفية العقارية لمشروع سبخة بن غياضة بتكلفة محينة قدرها **13.4 م د**.

* مواصلة إنجاز التصفية العقارية لحوزة مشروع تبرورة بتكلفة قدرها 11.25 م د.

1-4- قطاع السكن الاجتماعي وتهذيب الأحياء السكنية الكبرى والتهيئة الترابية والتعمير:

يُنتظر خلال سنة 2025 مواصلة العمل على إنجاز المشاريع والبرامج التي انطلقت أشغالها في هذا المجال خلال السنوات السابقة.

- **قطاع السكن الاجتماعي:**

سيتم خلال سنة 2025 مواصلة إنجاز البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي الذي يهدف إلى تلبية احتياجات الفئات الاجتماعية محدودة الدخل من السكن اللائق وذلك عن طريق:

- إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها بكافة الولايات بتكلفة قدرها 240 م د ومن المبرمج التدخل لفائدة 11770 منتفعا.
- إنجاز وتوفير مساكن اجتماعية فردية وجماعية وتهيئة مقاسم اجتماعية موجهة لبعض الفئات الاجتماعية (ينتظر انجاز حوالي 13400 وحدة من بين 20000 وحدة مبرمجة) بكلفة جملية قدرها 1038 م د وذلك على مرحلتين:
  * **المرحلة الأولى:** الانطلاق في إنجاز 8400 مسكنا ومقسما اجتماعيا.
  * **المرحلة الثانية:** إعداد البحوث والتصفية العقارية والدراسات الطوبوغرافية والعمرانية اللازمة لإنجاز حوالي 5000 مسكنا اجتماعيا بكلفة تناهز 450 م د مبرمجة في إطار تمويل من الصندوق السعودي للتنمية.

- **قطاع تهذيب الأحياء السكنية الكبرى:** سيتم خلال سنة 2025:

- استكمال المراحل الأخيرة من **إنجاز الجيل الأول من برنامج تهذيب وإدماج أحياء سكنية كبرى** قصد تحسين ظروف العيش بها وعددها 155 حيّا بـ 71 بلدية يقطنها قرابة 864,5 ألف ساكن والذي إمتدّ إنجازه على مدى سنوات 2012 - 2024.

- مواصلة **إنجاز الجيل الثاني من برنامج تهذيب وإدماج أحياء سكنية كبرى** الذي انطلق سنة 2020 قصد تحسين ظروف العيش بها وعددها 160 حيّا بـ 99 بلدية يقطنها حوالي 907 ألف ساكن موزعة على 4 أقساط وبكلفة محينة جملية تقدر بـ 819 م د منها 90.1 م د في شكل هبة. ويمتد إنجاز هذا البرنامج على مدى سنوات 2020 - 2028.

وتتمثل مكونات البرنامج في العناصر التالية:

- تحسين ظروف العيش من خلال تحسين السكن والبنية الأساسية للأحياء السكنية الكبرى التي تم تحديدها وذلك عبر:
  - تعبيد حوالي 1252 كلم من الطرقات،
  - مدّ حوالي 247 كلم من قنوات تطهير المياه المستعملة،
  - مدّ حوالي 118 كلم من قنوات صرف مياه الأمطار،
  - مدّ حوالي 144 كلم من قنوات المياه الصالحة للشراب،
  - تركيز حوالي 28584 نقطة إنارة عمومية،
  - تحسين حوالي 14516 مسكنا.
- التجهيزات الجماعيّة وتتمثل في:
  - بناء 50 فضاء متعدد الاختصاصات (رياضي، ثقافي، شبابي، جماعي...).
  - البنية الاقتصادية: وذلك بإقامة 16 فضاء صناعيا أو اقتصاديا داخل الأحياء المعنية أو حذوها.

- مواصلة **إنجاز برنامج تهذيب وتجديد المراكز العمرانية القديمة** قصد تهذيبها وتجديدها وتسهيل إدماجها اقتصاديا واجتماعيا بتكلفة محينة قدرها **50 م د**، ويشمل هذا البرنامج:
  - تهذيب البنية التحتية للأحياء العتيقة،
  - تحسين الفضاءات العمومية والمسالك السياحية،
  - تثمين الموروث الثقافي وتجديد المراكز العمرانية القديمة،
  - دفع الأنشطة الاقتصادية والتجارية والتقليدية،
  - تحسين السكن.

وتنتفع بهذا البرنامج 10 بلديات وهي سوسة – نفطة – القيروان – نابل – المنستير- رادس – قليبية – مدنين – رأس الجبل – عوسجة.

- **قطاع السكن:**

ينتظر خلال سنة 2025 مواصلة انجاز **برنامج المسكن الأول**، حيث تم للغرض رصد اعتمادات قدرها **20 م د** خلال سنة 2024 وهو برنامج يهدف إلى مساعدة العائلات متوسطة الدخل على تمويل اقتناء مساكن منجزة من قبل الباعثين العقاريين المرخص لهم ومن قبل الخواص من غير الباعثين العقاريين وذلك بتوفير التمويل الذاتي في حدود 20 % من ثمن المسكن على ألاّ يتجاوز ثمن المسكن 220 أ د دون اعتبار الأداءات. وتسند للمنتفع في شكل قرض ميسر على ميزانية الدولة بنسبة فائض في حدود 2 % يسدد خلال مدة القرض ناقص مدة إمهال حددت بـ 5 سنوات. وينتفع بهذه القروض العائلات التي يتراوح دخلها العائلي الشهري الخام بين 4,5 و12 مرة الأجر الأدنى المهني المضمون.

- **مجال التهيئة العمرانية:**

ينتظر خلال سنة 2025 مواصلة إنجاز برنامج تغطية الأراضي العمرانية بصور جوية رقمية يتم اختيارها وفقا لمعايير فنية منها المساحة وتاريخ إنجاز آخر وثائق خرائطية وسلّم الأولويات، ومواصلة إعداد ومراجعة أمثلة ومخططات التهيئة العمرانية.

إضافة إلى ذلك، سيتواصل إنجاز الأشغال المتعلقة بالشبكة الجيوديزية التي تعدّ البنية التحتية الأساسية لجميع أعمال التهيئة والتعمير وأعمال رسم الخرائط الطبوغرافية والتي تشمل الأشغال التالية:

- **شبكة الجيوديزيا:** وتتمثل في إحداث جملة من النقاط الثابتة على سطح الأرض والتي يتم قيس إحداثياتها بكل دقة وتعتبر هذه النقاط مرجعا لجميع المساحات الطبوغرافية.
- **شبكة قيس الارتفاع:** وتهدف إلى قياس البعد الثالث (الارتفاعات) للمعالم الجغرافية على سطح الأرض بالنسبة لمستوى مرجعي.
- **شبكة قيس الجاذبية:** وذلك للاستفادة منها في العديد من المجالات ومعرفة تحركات القشرة الأرضية وشكل الأرض.

ويتولّى ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري تنفيذ ومراقبة هذه الأشغال في إطار اتفاقية إطارية مع وزارة التجهيز والإسكان بتكلفة سنوية قدرها **2 م د**.

كما سيتواصل خلال سنة 2025:

- تحيين مجلة التهيئة الترابية والتعمير قصد إرساء إطار تشريعي متكامل يمكّن من الحد من التوسعات العمرانية العشوائية والحفاظ على الأراضي الفلاحية مع الاخذ بعين الاعتبار التغيرات المناخية.
- مواصلة انجاز الدراسات النموذجية بتكلفة قدرها 0.2 م د.
- مواصلة إنجاز "**مشروع رقمنة المنظومة العقارية**" للبلاد التونسية الذي يتمثل في إرساء نظام تصرف حديث في الرصيد العقاري مبني على قاعدة معطيات وبيانات محيّنة في شكل رقمي يوضع تحت تصرف ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري وجميع الادارات ذات الصلة.
- هذا المشروع يتم إنجازه بالتعاون مع الجانب الكوري حيث تبلغ كلفته الجملية 232 م د وتبلغ قيمة القرض 170 م د، ويمتد على 7 سنوات.
- مواصلة اعداد الدراسات المتعلقة بمشروع مدينة الأغالبة الطبية بمشروع بتكلفة قدرها 12 م د.

- **مجال التهيئة الترابية:**

تعتبر التهيئة الترابية من أهم عناصر تنظيم المجال الترابي الوطني إذ تمثل الأرضية الملائمة لتركيز البنى العصرية والتجهيزات العمومية الكبرى لتحقيق تنمية عادلة ومتوازنة بين الجهات والمناطق.

وقد انطلقت في السنوات الأخيرة عدة دراسات ينتظر مواصلة انجازها خلال السنة القادمة وتتمثل في:

- مراجعة الأمثلة التوجيهية لتهيئة وتنمية المجموعات العمرانية بمدن سليانة وقفصة وجندوبة والكاف والقصرين والقيروان والمهدية.
- دراسة حول التخطيط الترابي الاستراتيجي والرصيد العقاري.
- دراسة حول التهيئة الترابية والمناطق المهددة بالتغيّرات المناخية.
- دراسة المثال التوجيهي لتهيئة الساحل الشرقي لبنزرت.
- دراسة المثال التوجيهي لتهيئة المناطق الحساسة بالوطن القبلي.
- مراجعة الأمثلة التوجيهية لتهيئة المنطقة الحساسة للسباسب العليا والسفلى.
- دراسة المثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني بتكلفة محينة قدرها 4.5 م د.

كذلك سيتواصل انجاز **برنامج سنة 2023** والذي تبلغ تكلفته ما قدره **5.3 م د** وهي تهم أساسا:

- مواصلة انجاز البرنامج السنوي للأشغال الجيوديزية بتكلفة قدرها **2 م د**.
- انجاز البرنامج السنوي لإعداد الصور الجوية والرقمية ورسم الخرائط لعدد من المدن بتكلفة قدرها **1.5 م د**.
- البرنامج السنوي للقيام بالمسح الطوبوغرافي بتكلفة قدرها **0.4 م د**.
- انجاز عدد من الدراسات المختلفة من قبل وكالة التعمير لتونس الكبرى وذلك بتكلفة قدرها **1 م د** وهي تهم بالخصوص:
  - تطوير مرصد الحركية المستدامة بتونس الكبرى.
  - اعداد قاعدة معطيات تتعلق بشبكات الطرقات والنقل بتونس الكبرى.
  - اقتناء خرائط رقمية لجهة تونس الكبرى.

2. أهمّ المشاريع والبرامج الجديدة:

ينتظر خلال سنة 2025 الشروع في إنجاز عدة برامج ومشاريع جديدة في مختلف مجالات تدخل وزارة التجهيز والإسكان وتتمثل فيما يلي:

2-1- الطرقات والجسور:

- **برنامج طرقات تونس الكبرى لسنة 2025:**

يتمثل في اقتناء أراضي لفائدة الطريق الحزامية اكس 20 (الجزء الثالث) الرابطة بين الطريق الوطنية رقم 5 والطريق الجهوية رقم 22 مع احداث 3 محولات بولايتي تونس وبن عروس بطول 26,5 كلم بتكلفة جملية قدرها **55 م د.**

- **برنامج الطرقات المهيكلة للمدن لسنة 2025:**

يتمثل في اقتناء أراضي لفائدة الطريق الحزامية بمدنين الرابطة بين الطريق الوطنية رقم 1 والطريق الوطنية رقم 19 بطول 15 كلم بتكلفة جملية قدرها **15 م د**.

- **برنامج تهيئة المسالك الريفية لسنة 2025:**

يتمثل في ترسيم تكلفة أوليّة قدرها **54 م د** بعنوان تهيئة مسالك ريفية بطول جمليّ قــدره 455 كلم بـ 21 ولاية.

- **برنامج تدعيم شبكة الطرقات المرقمة لسنة 2025:**

يتمثل في تدعيم شبكة الطرقات المرقمة بطول 142,8 كلم بـ 5 ولايات وهي الكاف، سوسة، صفاقس، القيروان والقصرين وبتكلفة قدرها **150.3 م د.**

- **برنامج بناء جسور لسنة 2025:**

يتمثل في بناء 6 جسور بطول جملي قدره 185,3 متر بـ 4 ولايات: نابل وباجة وصفاقس والمنستير (باعتبار بناء منشأة فنية على مسلك ريفي بخنيس) بتكلفة جملية قدرها **30 م د.**

- اعداد **الدراسات الخاصة بالطرقات** بتكلفة قدرها **10 م د.**

كما ينتظر انطلاق **البرنامج السنوي الخاص بالصيانة الدورية للطرقات والمسالك والجسور** لسنة 2025 الذي يتمثل فيما يلي:

- **الصيانة الدورية لشبكة المسالك الريفية لسنة 2025:**

يتعلق بصيانة 69 مسلك ريفي بطول جملي قدره 324,7 كلم بـ 22 ولاية وبتكلفة جملية قدرها **75 م د.**

- **الصيانة الدورية لشبكة الطرقات المرقمة لسنة 2025:**

يتمثل في صيانة 352,6 كلم من الطرقات المرقمة بـ 24 ولاية منها 211,4 كلم إصلاح أجزاء متضررة من الطرقات وحوالي 141,2 كلم تغليف سطحي بطبقة مضاعفة. كما يحتوي البرنامج على تثبيت 212,6 كلم لحواشي الطريق وشحن حواشي 141,2 كلم من الطرقات المرقمة، إضافة للتشوير العمودي والأفقي ووضع زلاقات أمان وجهر وتنظيف وسدّ الحفر بالطرقات. وتبلغ التكلفة الجملية لهذا البرنامج **150 م د.**

- برنامج **تهيئة السلامة المرورية** لسنة 2025 بتكلفة قدرها **10 م د** ويتمثل فيما يلي:
  - صيانة وتطوير جزء من شبكة التنوير العمومي بولايات مختلفة.
  - التنوير بالطاقة الشمسية لبعض النقاط الخطرة بولايات مختلفة.

- **برنامج الصيانة الدورية للجسور لسنة 2025:**

يتمثل هذا البرنامج في صيانة الجسور بمختلف الولايات بتكلفة قدرها **12 م د.**

- **البرنامج التحفيزي لصيانة الطرقات برنامج 2025** المتعلق بالبرنامج الوطني التحفيزي للشباب أصحاب الشهائد العليا لبعث مقاولات صغرى في مجال الصيانة العاديّـــة للطرقات بتكلفة قـــدرها **20 م د** لفائدة الجيل الثالث.

- اقتناء معدات مخبرية وإنجاز أشغال البناءات والتهيئة لفائدة مركز التجارب وتقنيات البناء بتكلفة قدرها 1.9 م د.

2-2- حماية المدن من الفيضانات:

ينتظر انطلاق برنامج جديد خلال سنة 2025 خاص بحماية المدن من الفيضانات بتكلفة إجمالية قدرها 88 م د يتمثل في:

- إعداد الدراسات الخاصة بحماية المدن من الفيضانات لفائدة مدن سبيبة والقلعة الكبرى وسيدي بنور وجربة ميدون والمتلوي وتلالت بتطاوين وطوزة بتكلفة جملية قدرها 0.5 م د.
- اقتناء أراضي لتحرير مسار منشآت الحماية من الفيضانات لمدن قصور الساف والمحمدية وبوحجر بتكلفة جملية قدرها 0.5 م د.
- حماية مدينة الحرايرية من الفيضانات بتكلفة قدرها 10 م د، (وهي تمثل قسط أول من التكلفة الجملية للأشغال التي تقدر بـ 50 م د).
- حماية مدينتي سلتان وفندق الجديد من الفيضانات بتكلفة قدرها 15 م د، (وهي تمثل قسط أول من التكلفة الجملية للأشغال التي تقدر بـ 50 م د).
- حماية مدينة سيدي حسين من الفيضانات بتكلفة قدرها 18 م د، (وهي تمثل قسط أول من التكلفة الجملية للأشغال التي تقدر بـ 55 م د).
- حماية مدينة السعيدة بسيدي بوزيد من الفيضانات بتكلفة جملية قدرها 8 م د.
- برنامج الصيانة الدورية لمنشآت حماية المدن من الفيضانات بتكلفة قدرها 36 م د.

2-3- حماية السواحل من الإنجراف البحري:

ينتظر خلال سنة 2025 الانطلاق في برنامج جديد خاص بحماية السواحل البحرية من الانجراف البحري بتكلفة جملية قدرها 12.7 م د يتمثل أساسا في:

- حماية جزء من الشريط الساحلي لمنطقة الرجيش – سلقطة بولاية المهدية من الانجراف البحري (القسط الرابع) وذلك على مسافة 11 كلم لإيقاف الانجراف البحري وبتكلفة قدرها 9.5 م د.
- انجاز دراسة خاصة بالهياكل البحرية بتكلفة قدرها 0.2 م د.
- حماية جزء من الشريط الساحلي بمنطقة صونين بولاية بنزرت بتكلفة قدرها 3 م د.

2-4- قطاع السكن الاجتماعي وتهذيب الأحياء السكنية الكبرى والتهيئة الترابية والتعمير:

- **قطاع السكن:**

ينتظر خلال سنة 2025 انجاز قسط جديد من **برنامج المسكن الأول** المتمثل في توفير التمويل الذاتي في شكل قرض ميسر بهدف اقتناء مسكن أول لفائدة العائلات متوسطة الدخل حيث تم رصد اعتمادات لفائدته قدرها 20 م د.

- **مجال التهيئة الترابية والتعمير:**

تبلغ تكلفة هذا البرنامج لسنة 2025 ما قدره 5.7 م د وهي تهم أساسا ما يلي:

- اقتناء وتركيز البرمجيات الإعلامية لإيواء قاعدة المعطيات الطوبوغرافية الوطنية بتكلفة قدرها 0.4 م د.
- اعداد المخطط التوجيهي لتهيئة مدينة صفاقس الكبرى 2050 بتكلفة قدرها 0.7 م د.
- اعداد المثال التوجيهي لتهيئة التجمع العمراني لمدينة سوسة الكبرى بتكلفة جملية قدرها 0.4 م د.
- الانطلاق في انجاز برنامج سنوي جديد للأشغال الجيوديزية بتكلفة قدرها 2 م د.
- الانطلاق في انجاز برنامج سنوي جديد للقيام بالمسح الطوبوغرافي واقتناء المعدات الخصوصية لإعداد مخططات التهيئة بتكلفة جملية قدرها 0.2 م د.
- الانطلاق في انجاز عدد من الدراسات المختلفة من قبل وكالة التعمير لتونس الكبرى بتكلفة قدرها 2 م د، وتهم أساسا:
  - تركيز منظومة التصرف في المكتبة الرقمية،
  - اعداد قاعدة معطيات متعلقة بشبكة الطرقات والنقل بتونس الكبرى،
  - اعداد بنك المعلومات العمرانية،
  - إعادة تأهيل وهيكلة الأنسجة الحضرية بتونس الكبرى،
  - وضع نظام السلامة المعلوماتية داخل الوكالة.

البيئة

سيتم خلال سنة 2025 ترسيم اعتمادات دفع ذات صبغة تنموية في حدود 390.5 م د باحتساب الحسابات الخاصة في الخزينة ستخصص أساسا لفائدة البرنامج التالي:

- **البيئة والتنمية المستدامة: 388.6 م د**

يمكن تلخيص محاور تدخل هذا البرنامج كما يلي:

- **المحور الأول**: المساهمة في تحسين الإطار الحياتي للمواطن وضمان جودة الحياة بجميع الأوساط والجهات،
- **المحور الثاني:** ترشيد التصرف في الموارد الطبيعية والحفاظ على النظم الإيكولوجية،
- **المحور الثالث:** المساهمة في ترسيخ دعائم التنمية المستدامة وفي التخفيف من التأثيرات السلبية للكوارث والتغيرات المناخية.

في هذا الإطار، سيتم تخصيص اعتمادات دفع قدرها **8.5 م د** بعنوان مختلف مشاريع الاستثمار والبرامج السنوية وأهمها:

- المساهمة في اعداد البلاغ الوطني الخامس حول التغيرات المناخية.
- برنامج المدن المستدامة.
- البرنامج الوطني للإحاطة بالعمل البلدي في مجال جودة الحياة،
- دراسة الاجندا 21 الجهوية والمحلية،
- مواصلة دعم تجهيزات البنك الوطني للجينات،
- البرنامج الوطني للمساهمة في الانتقال الايكولوجي بالوسطين الحضري والريفي،
- البرنامج الوطني لنظافة البيئة وجمالية المحيط.

❖ التطهير

سيتم ترسيم اعتمادات دفع في حدود **350.6 م د** منها (188.4 م د) لخلاص قروض الديوان و48 م د لدعم ميزانيته في إطار مشروع لزمة استغلال بعض منشآت التطهير.

وتمّ ضبط مشروع ميزانيّة الإستثمار للديوان الوطني للتطهير لسنة 2025 على أساس تحقيق الأهداف المتعلقة بالمحاور الإستراتيجية التالية:

1- تعميم وتحسين خدمات التّطهير من خلال تدعيم وتأهيل منشئات التطهير بالبلديات المتبناة وتوسيع خدمات التطهير لتشمل المدن غير المتبناة.

2- تحسين نوعية المياه المعالجة بهدف تنمية إعادة استعمالها في كافّة المجالات التّنمويّة.

3- تدعيم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

4- العناية بالأودية وبشبكة مياه الأمطار بالوسط الحضري.

المحور الأوّل: تعميم وتحسين خدمات التّطهير

سيعمل الدّيوان الوطني للتطهير على تعميم وتحسين خدمات التّطهير وذلك من خلال:

- تدعيم وتأهيل منشآت التطهير بالبلديات المتبناة من خلال توسيع وتهذيب شبكات التطهير لمواكبة التوسع العمراني لهذه البلديات وتدعيم طاقة المعالجة بالمدن والمناطق السّياحيّة الكبرى.
- توسيع تدخّلات الديوان لتشمل المدن الصغرى والمتوسطة والمناطق التي كانت ريفيّة.

وتتلخص الاشغال التي سيقوم بها الديوان الوطني للتطهير في:

➢ مشاريع تدعيم وتأهيل منشآت التطهير بالمدن المتبناة

من المنتظر أن تشهد سنة 2025:

✓ انتهاء الأشغال التالية:

- تهذيب شبكات التطهير بمدن القصرين وسبيطلة بكلفة 18.5 م د وصفاقس بكلفة 24.2 م د والعالية بولاية بنزرت بكلفة 2 م د.
- توسيع شبكات التطهير بمدينة صفاقس بكلفة 15 م د ومدينة وحومة السوق من ولاية مدنين بكلفة 15 م د.
- تهذيب 10 محطات ضخ بولاية بن عروس بكلفة 18.2 م د و10 محطات ضخ بولاية سوسة بكلفة 19 م د.
- تدعيم الشبكة بمدن منزل عبد الرحمان ومنزل جميل ومنطقة العزيب بكلفة 10 م د.

✓ مواصلة الأشغال التالية:

- تهذيب شبكات التطهير بمدن جندوبة بكلفة 16.6 م د وحمام الزريبة والفحص بولاية زغوان بكلفة 11 م د وسليانة والكاف بكلفة 11 م د.
- توسيع شبكات التطهير بقبلي وجمنة بكلفة 16 م د.
- تدعيم شبكة التطهير بمدن منزل بورقيبة وتينجة وماطر بكلفة 12.3 م د.

✓ انطلاق الأشغال التالية:

ينتظر أن تشهد سنة 2025، الشروع في إنجاز المشروع السادس لتطهير الأحياء الشعبية.

➢ **مشاريع توسيع تدخّلات الديوان لتشمل المدن الصغرى والمتوسطة والمناطق التي كانت ريفيّة**

- **انتهاء أشغال تطهير 10 مدن** وهي السواسي بولاية المهدية والمظيلة بولاية قفصة وتالة وفريانة وتالابت بولاية القصرين ودار علوش ومنزل حر وآزمور وتاكلسة بولاية نابل وتيبار بولاية باجة
- **انطلاق أشغال 13 محطة تطهير** وهي تاجروين والقلعة الخصبة ووادي مليز وكسرى وعمدون وقبلاط وبئر مشارقة وجبل الوسط ومنزل حياة واولاد الشامخ وحيدرة وبئر علي بن خليفة والصخيرة.
- **انطلاق أشغال تطهير 05 مناطق كانت ريفية** يتجاوز عدد سكانها 3000 ساكنا وهي الحزق واللوزة وسيدي صالح بولاية صفاقس والعلم والدلسي بالسبيخة.
- انطلاق أشغال تطهير المنطقتين الريفيتين برج السبعي والنفات بكلفة **5.4 م د**
- **مواصلة أشغال تطهير 10 مدن** وهي الخليدية بولاية بن عروس ووادي الزرقاء و عمدون بولاية باجة، واد مليز وبني مطير بولاية جندوبة، وتاجروين بولاية الكاف وكسرى بولاية سليانة ونصر الله بولاية القيروان وملولش بولاية المهدية وبئر علي بن خليفة بولاية صفاقس.

المحور الثاني: تحسين نوعية المياه المعالجة

سيعمل الدّيوان الوطني للتطهير على تحسين نوعية المياه المعالجة بهدف تنمية إعادة استعمالها في كافّة المجالات التّنمويّة عبر:

- تأهيل وتوسيع محطّات التطهير المتقادمة وذلك بالترفيع في طاقتها وتحسين مردوديتها إلى جانب العمل على التعميم التدريجي للمعالجة الثلاثية بمحطّات التطهير
- إحداث محطات تطهير متخصصة في معالجة المياه المستعملة الصناعية.

تتلخص الاشغال التي سيقوم بها الديوان الوطني للتطهير في:

➢ **تأهيل وتوسيع محطّات التطهير:**

- انتهاء أشغال توسيع وتهذيب محطة التطهير المحرس
- مواصلة أشغال المعالجة الثلاثية لمحطة التطهير المهدية.
- مواصلة أشغال توسيع وتهذيب 05 محطات تطهير وهي جنوب مليان وسوسة حمدون 2 وبنزرت والهوارية وقربة.

- انطلاق أشغال توسيع وتهذيب محطتي تطهير وهي وطبرقة والجديدة.
- إنطلاق أشغال التأهيل الطّاقي لـ 4 محطات تطهير بكل من مساكن وتطاوين والقيروان 2 والمنستير/الفرينة والفحص في إطار القسط الثاني من برنامج تحسين نوعية المياه المعالجة.

➢ **مقاومة التلوث الصناعي:**

- مواصلة أشغال محطة التطهير لمعالجة المياه الصناعية بالمكنين بكلفة 48 م د
- مواصلة أشغال تهذيب وتوسيع شبكة تجميع المياه وشبكة تحويل المياه الصناعية إلى محطة التطهير المندمجة ببن عروس بكلفة 11 م د.
- انطلاق أشغال تهذيب محطة التطهير لمعالجة المياه المستعملة الصناعية ببن عروس بكلفة 30.5 م د

المحور الثالث: تدعيم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

سيعمل الديوان على تدعيم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في إطار تحقيق الأهداف التالية:

- نقل التكنولوجيات الحديثة والانتفاع بخبرات الشركات الكبرى على المستوى العالمي في مجال التطهير.
- الانتفاع بمرونة الإجراءات في القطاع الخاصّ لإنجاز المشاريع في آجال قصيرة والرفع من جودة الخدمات المسداة.

من المنتظر أن تشهد سنة 2025:

- مواصلة أشغال تأهيل منشآت التطهير المستغلة في إطار عقد الشراكة مع القطاع الخاص لاستغلال منشآت التطهير بالجنوب التونسي (ولايات صفاقس وقابس ومدنين وتطاوين).
- إنطلاق أشغال تأهيل منشآت التطهير المستغلة في إطار عقد الشراكة مع القطاع الخاص لاستغلال منشآت التطهير بتونس الشمالية (جزء من شبكة التطهير بولايتي تونس وأريانة).

❖ **المراقبة والمتابعة والحماية من التلوث**

تندرج الأولويات الإستراتيجية للوكالة الوطنية لحماية المحيط ضمن توجهات المخططات التنموية ومتطلبات الدستور الجديد الذي أقرّ ضمان الحق في بيئة سليمة ومتوازنة، وتتمحور أولويات تدخّل الوكالة الوطنية لحماية المحيط حول الأهداف الاستراتيجية التالية:

- تطوير آليات الوقاية من التلوث وتدهور المحيط،

- تعزيز المراقبة العلاجية لكل مصادر التلوث،
- المساهمة في تعزيز مسارات التنمية المستديمة والانتقال نحو الاقتصاد الأخضر.

وتبلغ الاعتمادات المخصصة للوكالة 1.1 م د ستخصص أساس للمشاريع التالية:

- تهيئة محمية إشكل 0.1 م د
- تطوير شبكة مراقبة نوعية الهواء 0.15 م د
- اقتناء محطات لمراقبة الأوزون 0.15 م د
- التحسيس ودعم مشاريع التربية البيئية بالمؤسسات التعليمية 0.11 م د

❖ التصرف في النفايات

تتمثل التوجهات المستقبلية للوكالة الوطنية للتصرف في النفايات في المحاور التالية:

- المحور الأول: تطوير آليات ووسائل التصرف المستدام في النفايات المنزلية المشابهة.
- المحور الثاني: إرساء ودعم انتقال مرن ومستدام نحو تركيز منشآت رسكلة وتثمين النفايات.
- المحور الثالث: دعم قطاع التصرف في النفايات الصناعية والخاصة وترشيد استغلال منشآت التصرف فيها.

وتم خلال سنة 2025 ترسيم اعتمادات بعنوان تدخلات استثمارية قدرها 27.2 م د يمكن تفصيلها في اهم المشاريع التالية:

- مواصلة احداث خانات جديدة بالمصبات المراقبة على غرار برج شاكير وبنزرت: 3.2 م د
- دراسات متعلقة بإنجاز وحدات تثمين و معالجة بمختلف الجهات :0.75 م د
- تحسين وإعادة تهيئة شبكة مياه الامطار بمصب برج شاكير: 3.3 م د
- التدخلات المتعلقة بصندوق مقاومة التلوث : 20 م د

❖ حماية الشريط الساحلي والمنظومات البيئية البحرية

يتمثل دور وكالة وحماية وتهيئة الشريط الساحلي في تأمين التصرف المندمج في الشريط الساحلي وتحقيق التنمية المستدامة.

وتتدخل المؤسسة حسب الأولويات التالية:

- رصد تطور الأنظمة البيئية الساحلية.
- حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري والتأقلم مع التغيرات المناخية.
- إحكام التصرف في الملك العمومي البحري وتحسين جودة الحياة.

- المحافظة وصيانة المنظومات البيئية الساحلية والبحرية والتصرف المستدام فيها.

وقد تم ترسيم اعتمادات قدرها 10.2 م د لإنجاز أهم البرامج الاستثمارية التالية:

* مواصلة اشغال حماية الشريط الساحلي بالقنطاوي من الانجراف 2 م د
* مواصلة اشغال حماية الشريط الساحلي بكرنيش بنزرت من الانجراف 2.5 م د
* المساهمة في تنظيف الشواطئ 0.9 م د
* دراسات وإنجاز مشاريع نموذجية لحماية السواحل من الإنجراف 1 م د
* حماية الشريط الساحلي من سوسة الى صقانص 0.8 م د

❖ نقل و أقلمة و تجديد التكنولوجيات الخضراء

يساهم مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة في تعزيز مسارات التنمية المستدامة والإنتقال نحو الإقتصاد الأخضر عبر انشطته في مجال النهوض بالتكنولوجيا الخضراء و تعزيز الأنشطة الإقتصادية الصديقة للبيئة.

و تم رصد ميزانية قدرها 1.04 م د بعنوان سنة 2025 قصد انجاز المشاريع التالية:

- تجهيز مخابر البحث: 0.2 م د
- تدعيم أنشطة المركز والإحاطة بالفنيين الصناعيين: 0.1 م د
- المساهمة في تعزيز النظام البيئي للاعمال الخضراء: 0.2 م د
- تحويل التكنولوجيا :0.1 م د

- **القيادة والمساندة: 1.85 م د**

تتمحور أولويات البرنامج فيما يلي:

- المحور 1: الحوكمة الرشيدة، الإصلاح الإداري ومقاومة الفساد،
- المحور 2: حسن التصرف في الموارد البشرية وحوكمة المؤسسات العمومية وتعصير الإدارة،
- المحور 3: التحول من اقتصاد ضعيف الكلفة الى اقتصاد محوري.

وقصد إنجاز هذه المحاور سيتم تخصيص اعتمادات دفع قدرها 1.84 م د بعنوان البرامج الاستثمارية وأهمها:

- برنامج التحسيس 0.2 م د
- الاحتفال بيوم البيئة 0.1 م د
- تطوير بوابة الخدمات البيئية على الخط 0.3 م د

- تركيز منظومة تصرف الكتروني في الوثائق 0.15 م د

النقل

نظرا للأهمية البالغة التي يحتلها قطاع النقل في دفع الحركة الاقتصادية للبلاد، فإنه سيتم في سنة 2025 تخصيص اعتمادات دفع بالنسبة للنفقات ذات الصبغة التنموية في حدود 364.6 م د تهم خاصة مواصلة انجاز القسط الأول من الشبكة الحديدية السريعة، المشاريع والبرامج المتواصلة للشركة الوطنية للسكك الحديدية، شركة النقل بتونس، الشركات الجهوية للنقل البري، الديوان الوطني للمعابر الحدودية البرية، الشركة الجديدة للنقل بقرقنة، المعهد الوطني للرصد الجوي، شركة ميناء النفيضة.

وفيما يلي ملخص لأهم المشاريع المتواصلة والبرامج السنوية لقطاع النقل:

أهم المشاريع المتواصلة والبرامج السنوية:

- **الشركة الوطنية للسكك الحديدية**

تم تخصيص اعتمادات تقدر بـ 54.6 م د لإنجاز جملة من المشاريع المتواصلة والبرامج السنوية أهمها:

- تجديد الشبكة: تهم أساسا البرامج السنوية لأشغال السكة المتكونة من أشغال الغربلة الميكانيكية، أشغال رحي السكة وأشغال تجديد قضبان السكة للمسارات المنحرفة ذات الشعاع الضيق
- إصلاح أضرار الفيضانات وزحف الرمال
- تنظيم الصيانة وتأهيل الاتصالات
- تهيئة الخطوط داخل المحطات
- تهيئة مراكز الصيانة
- برنامج الصيانة الكبرى
- انتزاعات
- تأهيل الخط 6 الرابط بين تونس والقصرين

- **شركة النقل بتونس**

تم تخصيص اعتمادات تقدر بـ 20.2 م د لإنجاز جملة من المشاريع المتواصلة والبرامج السنوية أهمها:

- تهيئة الهيكل الأساسي لشبكة المترو
- تدعيم الجسور بخط تونس حلق الوادي المرسى
- تجديد الهيكل الأساسي لخط تونس حلق الوادي المرسى
- تجديد وصيانة السكة
- تهيئة مستودعي الشرقية وبئر القصعة
- تهيئة مستودع بالزهروني
- تهيئة مستودع باب سعدون
- دراسات فنية للبنية الأساسية

- **شركة تونس للشبكة الحديدية السريعة:**

تم ترسيم اعتمادات تقدر بـ 149.9 **م د** لمواصلة إنجاز البنية التحتية للخط D الرابط بين تونس والقباعة ومواصلة أشغال تحويل الشبكات وقسط التجهيزات إضافة إلى تسديد القروض.

- **شركة المترو الخفيف بصفاقس:**

تم ترسيم اعتمادات تقدر بـ 5.7 **م د** لمواصلة تحرير حوزة المشروع وتحويل الشبكات وإنجاز الدراسات الضرورية.

- **الديوان الوطني للمعابر الحدودية البرية**

تم ترسيم اعتمادات تقدر بـ 53.3 **م د** لمواصلة انجاز أشغال التهيئة والصيانة الكبرى للمعابر إضافة إلى الشروع في تهيئة المعابر الحدودية البرية بملولة وبوشبكة ورأس جدير.

- **الشركة الجديدة للنقل بقرقنة**

تم ترسيم اعتمادات تقدر بـ 9.9 **م د** لمواصلة برنامج الصيانة السنوية للسفن، واقتناء معدات السلامة إضافة إلى اقتناء محركات ومنظومات دفع وانجاز دراسة لبناء محطة عصرية.

- **الشركات الجهوية للنقل البري**

تم ترسيم اعتمادات تقدر بـ 39.5 **م د** وذلك خاصة لمواصلة:

- تدعيم القدرات الذاتية للشركات لتجديد أسطولها بهدف تحسين جودة الخدمات،
- بناء وتهيئة ورشات صيانة وإصلاح الحافلات لفائدة الشركات الجهوية للنقل بباجة ونابل والساحل.

- **المعهد الوطني للرصد الجوي**

تم ترسيم اعتمادات تقدر بـ 11.1 **م د** وذلك خاصة لمواصلة:

- تهيئة المحطات الجهوية للرصد الجوي

- تركيز شبكة إنذارات زلزالية
- مواصلة إنجاز البرنامج المندمج للصمود ضد الكوارث الطبيعية

الشـؤون الثقـافية

يكتسي القطاع الثقافي أهمية بالغة في بناء المستقبل و يمثل قاطرة أساسيّة لتنمية شاملة ومندمجة ومستدامة، يكون الإنسان محورها وهدفها عبر تنمية القدرات الذاتية للأفراد وصقل ملكاتهم الإبداعية والنقديّة وإتاحة الفرص أمامهم للابتكار والمبادرة وترسيخ قيم الانتماء والانفتاح والثقة في الذات.

وفي إطار دعم القطاع الثقافي ضمن ميزانية المهمة لسنة 2025، تمّ تخصيص اعتمادات دفع في حدود **77 م د** للنفقات ذات الصبغة التنموية مقارنة باعتمادات قدرها 73 م د سنة 2024 والتي ستتكفل بإنجازها مصالح الوزارة المركزية والجهوية وكذلك المؤسسات تحت إشرافها وتشمل الميادين التالية حسب التقسيم البرامجي للمهمة:

- **الفنون:**

يعتبر برنامج الفنون جوهر مشمولات مهمة الشؤون الثقافية المتمثل في العمل على دعم الإنتاجات الفنية من سينما، مسرح، موسيقى، رقص وفنون تشكيلية وتوسيع إشعاعها داخليا وخارجيا خدمة للمشروع الحداثي التونسي وتتمثل أهم المشاريع المدرجة بقسم الاستثمار والتدخلات ذات الصبغة التنموية والتي تمّ تخصيص اعتمادات دفع قدرها حوالي **10 م د** لفائدتها، فيما يلي:

- تمويل قطاع السينما والإنتاج.
- تهيئة وتجهيز الفضاءات المسرحية.
- تركيز الطاقة المتجددة بمدينة الثقافة.
- إنقاذ الرصيد الوطني للفنون التشكيلية.
- إعادة هيكلة الأوركسترا السيمفوني التونسي.
- برنامج ترقيم المخزون السمعي البصري.
- برنامج تهيئة وتجهيز مراكز الفنون الدرامية والركحية.
- تهيئة المركز الوطني للخزف الفني.
- تجهيز وتهيئة مدارس الموسيقى والرقص.

كما سيتم العمل على استكمال الدراسات الخاصة **بإحداث المركز العالمي لفنون الخط "إقرأ"** والتي خصصت له سنة 2024 اعتمادات تعهد قدرها **4.5 م د** والذي تتمحور أهم مهامه في:

- المساهمة في وضع السياسات والبرامج الهادفة لترسيخ الهوية العربية من خلال فن الخط العربي والخطوط القديمة.
- تشجيع الفئات الشبابية على تركيز مشاريع تعنى بفن الخط العربي والخطوط القديمة.
- تأمين العرض الدائم والوقتي للمجموعات المتحفية الخاصة بالمركز لفائدة العموم واستعمال تقنيات وفنون العرض المتحفي المعتمدة والمتجددة.
- حفظ المجموعات المتحفية وحمايتها وتثمينها وإثرائها وصونها واتخاذ التدابير اللازمة للغرض.
- استقطاب الخطاطين التونسيين والأجانب قصد تبادل الخبرات والحفاظ على مهارتهم المكتسبة وضمان تمريرها للأجيال القادمة.
- إعداد وتنفيذ برامج تكوين الخطاطين التونسيين والأجانب قصد مساعدتهم على تطوير مهاراتهم، استنادا إلى مناهج فنية وعلمية في الغرض.
- العمل على تطوير صيغ التعاون والشراكة مع مختلف الهياكل المماثلة على الصعيدين الوطني والدولي.
- العناية بالمخطوط العربي حفظا وترميما.
- تطوير الدراسات العلمية في الخط العربي.
- إنشاء مكتبة للخط العربي.
- التشجيع على إتقان الخط واستعماله في المحامل الرقمية واللوحات الإشهارية.
- العمل على أن يكون الخط رافدا من روافد التنمية المستدامة.
- تطوير المهن المرتبطة بالخط مثل مهنة النقش على الرخام والحجارة والمعادن.
- ربط علاقات تعاون بين مختلف الدول التي تستعمل الخط العربي.

- **الكتاب والمطالعة:**

هو برنامج أساسي في المشروع الثقافي التونسي يسعى إلى تنمية الحس والوعي الحضاري لدى القارئ وكذلك الانفتاح على ثقافات أخرى عبر تعزيز التنوع على مستوى الإنتاج الأدبي والفكري وتحقيق الانتشار الواسع عبر تنظيم المعارض في كل الجهات بهدف تقريب الكتاب للقارئ وإثراء

الرصيد وقد خصّصت له اعتمادات دفع بقيمة **14 م د** مقارنة بـ 13 م د سنة 2024. وتتمثل أهم البرامج السنوية في قسم الاستثمار والتدخلات ذات صبغة تنموية فيما يلي:

- اقتناء كتب تونسية وكتب مطالعة أجنبية.
- بناء وتهيئة وتجهيز وتكييف المكتبات العمومية.

وينتظر خلال سنة 2025 مواصلة المشاريع والبرامج التالية:

مشروع حدائق المطالعة: ويهدف البرنامج إلى تركيز فضاءات خارجية للمطالعة العمومية صديقة للبيئة بالحدائق التابعة للفضاء الخارجي بالمكتبات الجهوية تنضوي تحت مشروع hub créative.

مشروع تحقيق النفاذ الثقافي للفئات الهشة: يهدف إلى تحقيق النفاذ الثقافي بمراكز الدفاع والتأهيل الاجتماعي ودور رعاية المسنين والمرأة الريفية والأطفال فاقدي السند والمستشفيات والسجون.

برنامج الإبداع السجني: يهدف إلى مساعدة المساجين على ابراز قدراتهم الفكرية وتنميتها.

برنامج فنون الشارع والمدينة streetart: يهدف إلى النهوض بهذه الفنون من الجرافيتي Graffiti إلى العروض الأدائية التفاعلية.

- **العمل الثقافي:**

يعمل هذا البرنامج على تطوير نشاط الهياكل التابعة له من خلال وضع برنامج لتأهيل المؤسسات العمومية للعمل الثقافي وربط صلات تعاون بينها وبين المؤسسات التربوية والشبابية والجامعية والمجتمع المدني والمثقفين والمبدعين بما يجعلها مركز الفعل الثقافي والمساهمة في جذب فئات واسعة مـــن الشباب. ويرتكز الاستثمار في هذا البرنـامج والـــذي خصص لـه إعتماد دفع قدره **33 م د** مقارنة بـ **27 م د** سنة 2024، على ما يلي:

- برامج بناء وتهيئة وتجهيز وتكييف دور الثقافة.
- المساهمة في برنامج أوروبا المبدعة وهو برنامج يمكن الفاعلين الثقافيين التونسيين وخاصة الجمعيات من الحصول على تمويلات لبعث مشاريع وبرامج ذات صبغة ثقافية.
- بعث فضاءات ثقافية متعددة الإختصاصات وفضاءات مبتكرة.

- **التراث:**

يندرج هذا البرنامج في إطار تثمين التراث المادي وغير المادي الذي تزخر به البلاد التونسية وتوظيفه في الدورة الاقتصادية ليصبح مكونا من مكونات التنمية المستدامة. تمّ رصد اعتمادات دفع بقيمة 17م د لمواصلة إنجاز المشاريع والبرامج التالية:

- برنامج منظومة الأمن والسلامة بالمواقع والمعالم والمتاحف من خلال وضع وتنفيذ منظومة التأمين الذاتي عبر إقتناء أجهزة سلامة وتركيز منظومة المراقبة بالكاميرا ومنظومة التفتيش الآلي إضافة إلى تركيز وتجديد شبكات الإضاءة بمختلف المواقع.
- برنامج صيانة وتثمين المعالم والمتاحف والذي يشمل أشغال تهيئة وحدات الإستقبال والتأمين الذاتي بسلقطة وأوتيك وسيدي عمر عبادة بالقيروان إضافة إلى تهيئة المتحف بمكثر وأشغال التهيئة السينوغرافية بتربة الباي وإعادة تهيئة السياج بموقع بوبوت بالحمامات وتهيئة مسلك الزيارة بالفحص.
- إعطاء العناية اللازمة لقطاع التراث ودعم مختلف الآليات لحمايته وتثمينه في ظل تنامي أعمال التهريب والتنقيب العشوائي ونهب المواقع الأثرية وتطور الزحف العمراني.
- مواصلة إنجاز أعمال الجرد الأثري والأتنوغرافي والحفريات والمسح الأثري عبر مواصلة جرد المخازن والجرد المتحفي مع إعداد سجلات في الغرض توازيا وإنجاز أعمال الرقمنة.
- دراسة وتوثيق التراث غير المادي والذي يواجه أيضا خطر الاندثار والتشويه.
- برنامج تهيئة المتاحف.
- ترميم القصور والقرى الجبلية بالجنوب التونسي.
- ترميم قصر العبدلية بالمرسى.
- ترميم متحف الزعيم فرحات حشاد.

كما يتواصل إعطاء عناية خاصة بدار الكتب الوطنية قصد دعم عملها في **حماية التراث المكتوب** حيث يتكون رصيد دار الكتب الوطنية من 2 مليون كتاب يعود أقدمها إلى القرن السابع عشر و43 ألف مخطوط يعود أقدمها إلى أواخر القرن التاسع ميلادي و16 ألف مجموعة دوريات يعود أقدمها إلى أوائل القرن التاسع عشر ورصيد هائل من الصور الفوتوغرافية والبطاقات البريدية والبوستارات يعود أقدمها إلى أوائل القرن العشرين.

وقد تمّ سنة 2025 رصد اعتمادات دفع لفائدة المشاريع المتواصلة التالية:

- **المكتبة الافتراضية:** وهي نوع مستحدث من أنواع المكتبات التي تواكب التطورات التكنولوجية الحديثة، حيث تعتبر مكتبة حاسوبية تمتلك قاعدة بيانات تحتوي على نسخ الكترونية من الكتب والمجلات والمخطوطات والمراجع المختلفة.
- **التراث التونسي المكتوب:** تتميز أرصدة المكتبة الوطنية بمجموعة كبيرة من المخطوطات منها ما هو نادر ومنها ما هو مذهب ومزخرف ويعبر عن خصائص المدرسة التونسية في فنّ الخطّ والتزويق وتتطلب الحماية من الإندثار.
- حماية دار الكتب الوطنية من الحرائق
- إعادة نشر وترجمة كتب قديمة أو مفقودة
- رقمنة التراث المكتوب

وإضافة إلى كل ما سبق، سيتمّ رصد اعتمادات تعهد جديدة بقسم الاستثمار سنة 2025 في حدود 60 م د ستخصص إلى المشاريع والبرامج السنوية على غرار:

- برنامج الكتاب والمطالعة: 15 م د ومنها برنامج تهيئة المكتبات العمومية (8 م د).
- برنامج العمل الثقافي: 33 م د ومنها برامج تهيئة وتجهيز دور الثقافة (20 م د).
- برنامج التراث: 9.2 م د والتي تتوزع كالآتي:
  - المعهد الوطني للتراث (8.7 م د)
  - دار الكتب الوطنية (0.5 م د)

الشباب والرياضة

سيتم خلال سنة 2025 مواصلة انجاز البرامج الخصوصية وأشغال البنية الأساسية لفائدة قطاع الشباب والرياضة، وللغرض تّم تخصيص نفقات ذات صبغة تنموية تقدر بحوالي 114.1 م د موّزعة بين البرامج كالآتي:

❖ بالنسبة لبرنامج الشباب

رصدت اعتمادات دفع تقدّر بحوالي 31 م د لدعم قطاع الشباب وستخصص أساسا لإنجاز البرامج التالية:

- مواصلة تهيئة وتأهيل جملة من مراكز التخييم والاصطياف ومراكز الإقامة على غرار مركز التخييم بمرسى القصيبة بمدنين، مركز التخييم والاصطياف بهرقلة ومراكز الإقامة بصفاقس.
- بناء 02 دور شباب بكل من السيجومي من ولاية تونس وسيدي بنور من ولاية المنستير
- مواصلة بناء 06 دور شباب بكل من قفصة الجنوبية، الزريبة، السعيدة، دار علوش، الساحلين ومنزل سالم وإعادة بناء دار الشباب القباعة.
- مواصلة إنجاز الخطة الوطنية لتطوير منظومة التنشيط التربوي والاجتماعي ضمن مقاربة جديدة في مستوى التصميم والأدوار ومحتوى برامج التنشيط وصيغ أدائها من خلال إتمام أشغال برنامج الجيل الثاني لدور الشباب موزعة على كامل تراب الجمهورية.
- تهيئة وصيانة31 دار شباب بمختلف ولايات الجمهورية.
- تجهيز مؤسسات الشباب بوسائل التنشيط التربوي والاجتماعي وبالتكنولوجيات الحديثة للاتصال.

❖ بالنسبة لبرنامج الرياضة

رصدت اعتمادات دفع تقدّر بحوالي 70.4 م د موزّعة كما يلي:

- **بالنسبة لنفقات الاستثمار فقد رصدت اعتمادات دفع تقدّر بحوالي 60.2 م د لفائدة مشاريع برنامج الرياضة لتدعيم وتطوير المنشآت الرياضية وذلك من خلال خاصّة:**

- استكمال أشغال تهيئة وتوسعة الملعب الأولمبي بسوسة لتأهيله لاحتضان المسابقات الرسمية القارية والدولية طبقا للمواصفات المعتمدة من الاتحادات الدولية،
- استكمال الدراسات الفنية لتهيئة ملعب الطيب المهيري بصفاقس،
- مواصلة تعهد وصيانة وتوسعة وتنوير وتعشيب المنشآت الرياضية بمختلف أصنافها بهدف المحافظة عليها وتثمينها وتوفير الظروف الملائمة لممارسة الأنشطة الرياضية في التمارين والمسابقات الرسمية،
- مواصلة بناء المسابح المغطاة بكل من قابس، توزر، قبلي، منوبة، والمهدية ومواصلة تهيئة المسبح المغطى بالقيروان،
- مواصلة بناء الملاعب الرياضية بكل من رواد، البرادعة، منزل المهيري وحيدرة بالقصرين،

- مواصلة إنجاز 05 قاعات للألعاب الفردية بكل من حزوة، ساقية سيدي يوسف، برج العامري، السند وبني خداش و08 قاعات للرياضات الجماعية بكل من قابس المدينة، منزل حر، الجم، رجيش، منزل بوزلفة، المروج، بماطر وصفاقس،
- مواصلة تأهيل المركبات الرياضية بكل من مصطفى بن جنات بالمنستير والمركب الرياضي بقبلي،
- تهيئة 14 قاعة رياضة،
- تعشيب الملعب القديم بزاوية سوسة والملعب البلدي بالقلعة الصغرى وإعادة تعشيب الملعب الرياضي بجلمة والملعب الرياضي بزغوان،
- مواصلة تأهيل المركب الرياضي الدولي بعين دراهم والمركب الرياضي ببرج السدرية،
- مواصلة إنجاز المضامير الاصطناعية لألعاب القوى بكل من تطاوين، وتوزر، القصرين وقبلي،
- تدعيم وتطوير منظومة الطب الرياضي بإنجاز المركز الجهوي للطب الرياضي بقابس والمركز الجهوي للطب الرياضي بمدنين،
- مواصلة تهيئة المركز الوطني للطب الرياضي بتونس.

- **بالنسبة لنفقات التدخلات ذات الصبغة التنموية، فقد رصدت اعتمادات دفع تقدّر بحوالي 10.2 م د لفائدة الحي الوطني الرياضي ستخصص أساسا لـ:**
  - الحي الوطني الرياضي بالمنزه: 2 م د،
  - المدينة الرياضية برادس: 3.7 م د،
  - الصيانة الدورية للمنشآت الرياضية برادس: 1.7 م د،
  - المركز الثقافي والرياضي للشباب ببن عروس: 1 م د،
  - المركب الرياضي بالزهراء: 0.8 م د،
  - اقتناء 4 حافلات: 1 م د.

❖ بالنسبة لبرنامج التربية البدنية

رصدت اعتمادات دفع تقدّر بحوالي 8.8 م د لدعم وتطوير البنية التحتية الأساسية لقطاع التكوين والتربية البدنية وذلك من خلال خاصّة:

- تهيئة وتأهيل المعاهد العليا للرياضة والتربية البدنية ودعمها بالتجهيزات الرياضية والبيداغوجية.

- الشروع في بناء القسط الأول من المعهد العالي للرياضة والتربية البدنية بقفصة،
- اقتناء التجهيزات الرياضية وأدوات التربية البدنية وتجهيزات مراكز وخلايا النهوض بالرياضة بالوسط المدرسي.

❖ بالنسبة لبرنامج القيادة والمساندة

سيتم تهيئة وتجهيز المصالح المركزية والجهوية للوزارة ومقرات المندوبيات الجهوية للشباب والرياضة **بتخصيص اعتمادات دفع تقدّر بحوالي 3.9 م د**.

شؤون المرأة والأسـرة والطفولة وكبار السن

تهدف المهمة من خلال تدخلاتها إلى العمل على خلق مجتمع دامج ومتوازن ومتماسك وصامد زمن السّلم والأزمات والتّغيّرات المناخيّة، يكرّس مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص في الحقوق والواجبات بين النّساء والرّجال وبصفة عامّة بين مختلف فئات المجتمع دون تمييز ويعلّي مكانة الأسرة ويعزّز دورها التّنموي ويولي الرّعاية القصوى للأطفال لوقايتهم وتعزيز حمايتهم من شتّى المخاطر مع تطوير المنظومة الرعائيّة والقانونيّة لكبار السّنّ من أجل تحقيق تنمية مستدامة ورفاه ونماء للجميع.

هذا وسيتم خلال سنة 2025 تخصيص اعتمادات دفع للنفقات ذات الصبغة التنموية لفائدة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن حوالي **54.5 م د** مقابل **44.6 م د** سنة 2024.

وسيتم توظيف هذه الاعتمادات للإيفاء بتعهدات البرامج التي هي بصدد الانجاز والشروع في تنفيذ مشاريع وبرامج جديدة بتكلفة تقارب 53.4 م د. حيث ستواصل مجهودات المهمة في النهوض بالمستوى المعيشي للعائلات ذات الدخل المحدود وضمان خدمات اجتماعية لكافة شرائح المجتمع كل حسب خصوصيته.

ويكتسي الطابع الاجتماعي بعدا هاما في توجهات المهمة حيث تساهم في معاضدة المجهود الوطني من خلال رفع التحديات الاجتماعية المناطة بعهدتها خاصة فيما يتعلق بالتكفل بالفئات في وضعية الهشاشة زمن الازمات وما ترتب عنها من تحديات اجتماعية ومالية إضافية.

وستوظف الاعتمادات المرصودة بميزانية المهمة لسنة 2025 لإنجاز جملة البرامج التالية:

❖ برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص:

يساهم **برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص** من خلال مشاريعه في تشجيع ريادة الأعمال النسائية والنهوض بدخل العائلات التي يكون فيها العائل الوحيد امرأة وتمكين الاسر ذات الوضعيات الخاصة من مشاريع اقتصادية متوسطة وصغرى ومتناهية الصغر ومساعدة الأسر المنتجة على تسويق وترويج منتوجاتها وتحسين مساهمتهن في الدورة الاقتصادية وطنيا وجهويا.

كما يساهم في نبذ العنف الموجه ضد المرأة من خلال إسهامات مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة والمرصد الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة.

وسيتم تخصيص اعتمادات تعهد قدرها **17.15 م د** واعتمـــادات دفع بقيـــمة **15.35 م د** لفائدة هذا البرنامج. وتتوزع هذه الاعتمادات بالأساس على المشاريع والبرامج التالية:

- النهوض بريادة الأعمال النسائية من خلال البرنامج الوطني لريادة الأعمال النسائية والاستثمار المراعي للنوع الاجتماعي "رائدات". وقد تم تخصيص اعتمادات قدرها **4 م د** تعهدا و**7 م د** دفعا للغرض.
- العمل على محاربة العنف الموجه ضد النساء من خلال الإشراف على فضاءات استقبال وإيواء النساء ضحايا العنف وذلك في إطار الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف المسلط على النساء. وقد تم إلى حد الآن إنجاز 14 مركز إيواء. وسيتم استكمال اثنين آخرين بكل من سوسة وسليانة ليصبح العدد الجملي 16 مركزا.
- البدء في استغلال فضاءات الأسرة بالسلاطنية من ولاية القصرين والمطوية بولاية قابس والسواسي بولاية المهدية بعد تجهيزها باعتمادات تعهـــد ودفـــع تقـــدر بـ **1.5 م د**. وتقدم هذه المراكز خدمات لكافة أفراد العائلة في إطار مشروع يرمي إلى بعث فضاءات متعددة الخدمات لتقريب الخدمات لكل فئات المجتمع العمرية.
- مواصلة النهوض بالعائلات التي تعيش في وضعيات هشاشة (الأسر ذات العائل الوحيد امرأة، ذات الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية والنساء العاملات في الريف) من خلال دعمها ومرافقتها ماديا ومعنويا عبر التكوين لخلق موارد رزق في إطار مشاريع متناهية الصغر وكذلك الإحاطة بأسر المهاجرين غير النظاميين. وستخصص للغرض اعتمادات تعهد قدرها **4.8 م د** واعتمادات دفع قدرها **3.8 م د**.

- اقتناء سيارة مصلحة لفائدة مرصد مناهضة العنف ضد المرأة بقيمة 0.05 م د سيعزز أسطوله ويدعم نشاطاته في الجهات خاصة.
- مواصلة العمل على الخطة الاتصالية للوزارة من أجل التعريف بالخدمات المسداة من طرف مصالح الوزارة وتقريبها وتحسين ولوج كافة شرائح المجتمع لها وخاصة الفئات الهشة والتي تشكو من التهميش وسيخصص للغرض اعتمادات دفع تقدر بـ 0.6 م د.

❖ برنامج الطفولة:

يرمي برنامج الطفولة إلى إتاحة فرص الوصول والحصول على خدمات ذات جودة للنماء والرعاية في بيئة آمنة ودامجة في مرحلة الطفولة والطفولة المبكرة خاصة في المناطق الداخلية والاحياء ذات الكثافة السكانية العالية.

سيتم تخصيص اعتمادات تعهد قدرها 35.5 م د واعتمادات دفع بقيمة 35.1 م د لفائدة هذا البرنامج تتوزع بالأساس كما يلي:

- **برنامج النهوض بالطفولة المبكرة:** سيتم العمل على تكفل الدولة بالأطفال المنتمين للرياض العمومية والمنتمين للعائلات ذات الدخل المحدود وسيتم العمل على الترفيع في عدد الأطفال المتعهد بهم من 25000 سنة 2024 إلى 30000 طفل خلال سنة 2025 موزعين على كافة الـــولايات. وتبلغ الاعتمادات المـرسمة بعنوان هذا البرنامج ما يقارب 16.8 م د تعـــهدا و15.5 م د دفعا.
- **برنامج الروضة العمومية:** مواصلة إنجاز هذا البرنامج خلال سنة 2025 والذي يهدف إلى المساهمة في تهيئة رياض أطفال في مناطق يصعب فيها الاستثمار من طرف القطاع الخاص وذلك من أجل ضمان تساوي الفرص في الولوج لخدمات الطفولة المبكرة. وسيتم العمل على تهيئة 10 مؤسسات خلال سنة 2025 بكلفة جملية قدرها 3 م د تعهدا واعتمادات دفع قدرها 2.2 م د للوصول لهدف 60 مؤسسة عمومية نهاية السنة.
- **برنامج دعم الأطفال من ذوي الإعاقات الخفيفة والمصابين بطيف التوحد** من خلال دمجهم في رياض الأطفال وتكفل الدولة بمصاريف خصوصية تصرف لرياض الأطفال المنتمين لهذا البرنامج باعتبار ارتفاع كلفة التعهد بهؤلاء الأطفال لدى المراكز المختصة. وقد تم تـــــرسيم مبلغ قدره 1.8 م د تعهدا و 1.6 م د دفعا حيث ينتظر مضاعفة عدد الأطفال المنتفعين بهذا البرنامج من 670 طفل نهاية سنة 2024 إلى حوالي 800 طفل خلال 2025.

- **مواصلة تـهيئة المراكز المندمجة للشباب والطفولة ونوادي ومركبات الأطفال** بكلفة تقدر بـ 6.6 **م د** واعتمادات دفع قدرها 5.4 **م د** وتجهيز مؤسسات الطفولة بمختلف أنواعها باعتمادات تعهد تقارب 0.6 **م د** واعتمادات دفع تقارب 3.5 **م د**.
- **تهيئة الرياض البلدية** وذلك ضمانا لتكافؤ الفرص للأطفال من أجل العمل في بنية تحتية تراعي احتياجاتهم الأساسية وتوفير التجهيزات التي تتطلبها طبيعة نشاطاتهم ولذلك تم تخصيص اعتمادات قدرها 1 **م د** تعهدا و0.8 **م د** دفعا.
- تعزيز أسطول النقل باقتناء جملة من الآليات لفائدة المؤسسات التابعة للبرنامج تتوزع كما يلي:

* مركز اصطياف وترفيه الأطفال بجرجيس وهو مؤسسة حديثة سينطلق العمل بها خلال هذه السنة حيث سيتم اقتناء سيارة وظيفية وسيارة مصلحة وحافلة لضمان تنقل الأطفال الذين يقدم لهم خدماته بكلفة قدرها 0.4 **م د**.
* اقتناء سيارة مصلحة لفائدة المركز المندمج للشباب والطفولة بدوز بكلفة 0.05 **م د**
* اقــتناء سيارة وظيفية لفائدة المرصد الوطني لحقوق الطفل بكلفة 0.07 **م د**.

❖ برنامج كبار السن:

يهدف **برنامج كبار السن** إلى تحسين نوعية حياة كبار السن وتمكينهم من كافة حقوقهم وضمان رعايتهم في بيئة آمنة ودامجة من خلال مزيد تجذير هذه الفئة في وسطها الطبيعي (العائلة) عبر مختلف التدخلات التي تحد من التفكك الأسري وتشتت أفراد العائلة الواحدة.

وسيتم تخصيص اعتمادات تعهد قدرها 0.1 **م د** واعتمادات دفع قدرها 1.2 **م د** لفائدة هذا البرنامج. وتتوزع هذه الاعتمادات بالأساس على المشاريع والبرامج التالية:

- مواصلة تهيئة مراكز رعاية المسنين بكل من سوسة ومنوبة باعتماد دفع جملي قدره 1.1 **م د**.
- الشروع في إنجاز الدراسات الخاصة بتهيئة الجناح القديم بمؤسسة رعاية كبار السن بباجة باعتماد تعهد ودفع قدره 0.1 **م د**.

❖ برنامج القيادة والمساندة:

لضمان قيام البرامج الخصوصية بأدوارها يتدخل برنامج القيادة والمساندة لمساعدتها في الإيفاء بهذه الالتزامات من خلال الاستثمارات التي من شأنها أن تدعمها لوجستيا وتوفر لها الدعم المالي بما ينسجم مع المبادئ العامة والمعايير الدولية والوطنية في مجالات دعم مبادئ الحوكمة والقيادة الرشيدة وضمان التصرف الناجع في الموارد البشرية والمالية.

سيتم تخصيص اعتمادات تعهد قدرها 0.7 م د واعتمادات دفع بقيمـة 2.85 م د لفائدة هذا البرنامج. وتتوزع هذه الاعتمادات بالأساس على المشاريع والبرامج التالية:

- مواصلة تهيئة وتوسيع وبناء المندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة بكل من قابس وسيدي بوزيد وقفصة وبنزرت ومدنين باعتمـاد يساوي 2.2 م د.
- مواصلة إنجاز مشروع تسوية الوضعية العقارية للممتلكات الموضوعة على ذمة الوزارة في إطار مشروع يهدف إلى حصر مخزونها العقاري باعتـماد قـدره 0.15 م د.
- اقتناء تجهيزات الإدارة المركزية والمندوبيات الجهوية للمرأة والأسرة والطفولة وكبار السن بما يساهم في جعل الأعوان يمارسون عملهم في أفضل الظروف باعتماد قدره 0.45 م د.
- اقتناء سيارتي مصلحة باعتماد تعهد 0.1 م د سيتم تخصيصهما للإدارات الجهوية للمرأة والأسرة.

الصحة

تمّ ضمن مشروع ميزانية وزارة الصحّة لسنة 2025 تخصيص اعتمادات دفع بقيمة 645.8 م د لفائدة المشاريع والبرامـج المدرجة بقسم الاستثمـار موزّعة بين 505.1 م د مشاريع بصدد الإنجاز و140.7 م د مشاريع جديدة.

❖ فبخصوص المشاريع التي هي بصدد الإنجاز، فقد تمّ إيلاءها الأولويّة في ترسيم الاعتمادات، وذلك لضمان حسن تنفيذ هذه المشاريع خاصّة منها تلك التي تشهد صعوبات في الإنجاز ولتغطية الكلفة المحيّنة لعدد منها والإيفاء بالتعهّدات المالية المحمولة على الدّولة تجاه المزوّدين.

ومن أهمّ المشاريع بصدد الإنجاز:

بيان المشروع		اعتماد الدفع
- برنامج الترصد والتوقي من فيروس كورونا المستجد	:	100 م د
- الطبّ الوقائي	:	25.8 م د
- بناء وتهيئة وتجهيز مراكز الصحة الأساسية	:	5.5 م د
- بناء 8 مستشفيات جهوية صنف "ب" بالمناطق ذات الأولوية	:	136 م د
- تطوير الخدمات الصحية بولاية سيدي بوزيد	:	6 م د
- تهيئة المستشفيات الجهوية	:	2.5 م د

بيان المشروع		اعتماد الدفع
- تجهيز المستشفيات الجهوية (برامج 2021 و2022 و2023)	:	15.9 م د
- تجهيز المستشفيات المحلية (برامج 2022 و2023)	:	2.5 م د
- بناء المستشفى الجامعي بالقيروان	:	6 م د
- بناء المركز الوطني للحماية من الأشعة	:	1 م د
- تهيئة المستشفيات الجامعية (برامج 2021 و2024)	:	3 م د
- تجهيز المستشفيات الجامعية (برنامج 2024)	:	5 م د
- صيانة تجهيزات المستشفيات الجامعية	:	5 م د
- اقتناء 6 شاحنات لجمع ونقل الدم لفائدة المركز الوطني لنقل الدم	:	1.4 م د
- اقتناء أراضي	:	5 م د
- برنامج تركيز الصحة الرقمية (الوكالة الفرنسية للتنمية)	:	10.5 م د
- تطوير المنظومة المعلوماتية الصحية	:	6 م د
- برنامج تأهيل أقسام الاستعجالي	:	6 م د
- تجديد المصاعد بالمؤسسات الاستشفائية	:	5.3 م د
- برامج عمليات التهيئة والتهذيب	:	5.1 م د
- بناء مقر الادارة الجهوية للصحة بتونس	:	2 م د
- اقتناء معدات إعلامية	:	1.5 م د

❖ أمّا بخصوص المشاريع الجديدة، فقد تمّ ترسيمها أخذا بعين الاعتبار لجملة التوجّهات التالية:

- إيلاء الأولويّة للطب الوقائي وذلك من خلال مواصلة دعم البرامج الوطنية للتوقي من الأمراض السارية وغير السارية ومواصلة تركيز منظومة إعلامية قصد إحكام التصرّف في البرنامج الوطني للتلقيح،
- مواصلة تدعيم المؤسّسات الصحية بالتجهيزات الطبية المتطورة خاصّة في مجالي التصوير الطبي (آلات المفراس وآلات التصوير بالرنين المغناطيسي) ومعالجة الأمراض السرطانيّة،
- مواصلة دعم البرامج السّنوية المتعلّقة بتهيئة وتهذيب الهياكل الصحيّة وصيانة التجهيزات الطبية الثقيلة،
- مواصلة تدعيم المنظومة المعلوماتية للقطاع الصحي من خلال رقمنة الهياكل العمومية للصحّة وتركيز واستغلال التطبيقات المعلوماتية بها،
- مواصلة دعم طب الاختصاص بالمناطق ذات الأولوية،

- تركيز الوكالة الوطنية للأدوية ومواد الصحّة المحدثة بمقتضى القانون عدد 2 المؤرّخ في 12 جويلية 2023، وذلك بتخصيص اعتمادات لفائدتها بقيمة **1 م د** لتمويل النفقات المرتبطة بتركيز الوكالة (توفير المقرّ وتجهيزه) وتنفيذ أنشطتها المبرمجة لسنة 2025.

ولهذا الغرض، تمّ ترسيم اعتمادات قدرها **451.6 م د** تعهدا و**140.7 م د** دفعا. وتتمثّل أهمّ المشاريع والبرامج في ما يلي:

(بحساب المليون دينار)

بيان المشروع	التعهد م ع م	الدفع م ع م
- الطبّ الوقائي	140	68.8
- البرنامج الخصوصي لدعم طب الاختصاص	14	14
- تهيئة المستشفيات الجهوية (برنامج 2025)	12	2
- تأهيل قاعات العمليات بالمستشفيات الجهوية	6	1
- تأهيل قاعات العمليات بالمستشفى الجهوي بقابس	9.2	1
- إحداث وحدات وأقسام تصفية الدم بالمستشفيات الجهوية	5	1
- تجهيز المستشفيات الجهوية (برنامج 2025)	20	2
- اقتناء 4 أجهزة مفراس لفائدة المستشفيات الجهوية بالمتلوي وجبنيانة والمحرس والمكنين	8	-
- اقتناء جهاز للتصوير بالرنين المغناطيسي لفائدة المستشفى الجهوي بتوزر	4	-
- اقتناء آلة للقثطرة القلبية لفائدة المستشفى الجهوي بباجة	2	-
- صيانة تجهيزات المستشفيات الجهوية (برنامج 2025)	2	0.2
- تهيئة المستشفيات المحلية (برنامج 2025)	6	2
- احداث وحدات وأقسام تصفية الدم بالمستشفيات المحلية	3	0.3
- تجهيز المستشفيات المحلية (برنامج 2025)	4	0.5
- تهيئة المستشفيات الجامعية (برنامج 2025)	25	3
- تأهيل أجنحة العمليات والانعاش الطبي ومركزيات التعقيم بالمستشفيات الجامعية	33	3.5
- تأهيل وتجديد شبكات الحماية من الحرائق بالمستشفيات الجامعية	10	2
- تجهيز المستشفيات الجامعية (برنامج 2025)	30	11
- اقتناء 8 أجهزة مفراس لفائدة عدد من المؤسسات الصحية الجامعية	16	-

بيان المشروع	التعهد م ع م	الدفع م ع م
- اقتناء 4 قاعات تصوير الأوعية الدموية متعددة الأغراض	: 9.2	-
- تعويض آلة معجل خطي لفائدة معهد صالح عزيز	: 7	-
- اقتناء آلة كشف بالرنين المغناطيسي لفائدة مستشفى الحبيب ثامر	: 5	-
- صيانة تجهيزات المؤسسات الجامعية	: 5	2
- تهيئة وتهذيب المراكز المختصة	: 5	2
- تهيئة وحدة الدمويات بقسم الزرع بالمركز الوطني لزرع النخاع العظمي	: 3	0.5
- اقتناء أراضي	: 3	1
- تجديد المصاعد بالمؤسسات الاستشفائية	: 10.2	2
- بناء وتهيئة فضاءات لإيواء التجهيزات الثقيلة بالمؤسسات الاستشفائية	: 10	1.2
- عمليات التهيئة والتهذيب	: 5	2

الشؤون الاجتماعية

في إطار مواصلة دعم المجال الاجتماعي والعناية بالفئات الضعيفة والهشّة وكذلك العناية بالعلاقات التشغيلية وتدعيم ظروف العمل اللائق، إضافة إلى الإحاطة بالتونسيين بالخارج سيتمّ في سنة 2025 تخصيص اعتمادات دفع للنفقات ذات الصبغة التنموية قدرها **90.3 م د** توظّف أساسا لـ:

✓ **أهمّ المشاريع المتواصلة:**

* بناء قسم للنهوض الاجتماعي بالقيروان: 0.5 م د
* بناء تفقدية الشغل والمصالحة بمدنين: 1 م د
* بناء مقرّ المعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية: 7 م د
* بناء مركب إداري بمدنين 1 م د
* بناء وحدات محلية للنهوض الاجتماعي 1 م د

✓ **أهمّ المشاريع والبرامج الجديدة :**

* تكفل الدولة بمساهمة الاعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي: 65 م د
* إحداث صندوق تمويل الحماية الاجتماعية للعاملات الفلاحيات 5 م د

* إحداث صندوق التأمين على فقدان مواطن الشغل لأسباب اقتصادية	5 م د
* تهيئات مختلفة:	1.5 م د
* اقتناء تجهيزات إعلامية:	0.2 م د
* تهيئة وتجهيز الوحدات المحلية للنهوض الاجتماعي:	0.3 م د
* تنفيذ مكونات الخطّة الاتصالية لوزارة الشؤون الاجتماعية	0.5 م د
* إعادة بناء قسم النهوض الاجتماعي بسوسة	0.4 م د
* تهيئة وتوسيع مراكز الدفاع الاجتماعي :	0.2 م د
* إقتناء تجهيزات إدارية	0.7 م د
المجموع:	**89.3 م د**

التربيـــة

ستتواصل الجهود خلال سنة 2025 لدعم قطاع التربية وذلك لبلوغ جملة من الأهداف الكمية والنوعية التي تم تحديدها حسب الأولويات وللغرض تم رصد إعتمادات دفع للنفقات ذات الصبغة التنموية قدرها 480.3 م د.

وتتمثل أهم المشاريع والبرامج المدرجة بمهمة التربية في:

- تدعيم عمليات التعهد والصيانة للمباني والتجهيزات الموجودة بالمؤسسات التربوية حيث خصصت لبـرامج التعهد والصيانة اعتمادات تعهد قـدرها **245 م د** واعتمادات دفع قدرها **54.9 م د** تضاف إليها اعتمادات تعهد قدرها **2.34 م د** لبناء 52 قاعة جاهزة الصنع بالمؤسسات التربوية بالإضافة إلى برمجة أشغال صيانة المؤسسات التربوية في إطار الجيل الجديد من الباعثين الشبان بمبلغ 10.05 م د.
- تأهيل المؤسسات التربوية حيث يرتكز العمل بالأساس على:

* دعـم البنية الأساسية من خلال إحداث 23 مدرسة ابتدائية حيث تم ترسيم دراسات بـ **1.6 م د** (بالنسبة لـ 22 مدرسة ابتدائية ممولة بالشراكة مع البنك الأوروبي للاستثمار) وترسيم اعتمادات تعهد قدرها **1 م د** لبناء مدرسة ابتدائية على الموارد العامة للميزانية. بالإضافة إلى ترسيم الدراسات وقدرها **2.05 م د** للانطلاق في بناء 3 مدارس إعدادية ومعهد ثانوي. كما تم رصد برنامج توسعات بمختلف المراحل التعليمية وذلك للتخفيف من الاكتظاظ ومجاراة التطور العمراني للمدن،

* تحسين ظروف الإقامة بالمبيتات المدرسية وخاصة بالجهات التي تعتبر الإقامة بها عنصرا أساسيا لمواصلة الدراسة من خلال برمجة تعهد وصيانـــة للمـبيتات والمـطاعم المدرسية بـ 30 م د،
* مواصلة دعم المطاعم المدرسية من خلال توسيع شبكة المدارس الابتدائية المنتفعة وتحسين الخدمات للمنتفعين وذلك لضمان توفير الأكلة المدرسية بالابتدائي والإعدادي والثانوي حيث تم رصد اعتمادات دفع بميزانية ديوان الخدمات المدرسية بـ 62.9 م د سيتم تخصيص 31.0 م د منها لتلاميذ المرحلة الابتدائية و31.9 م د لتلاميذ المرحلة الإعدادية والثانوية المقيمين بالمبيتات وأنصاف المقيمين.

- تحسين مكتسبات التلاميذ من خلال:

* تعميم السنة التحضيرية بالتعاون مع القطاع الخاص وتركيز مجهود الدولة على الجهات الأقل حظا من خلال برمجة بناء 90 فضاء للأقسام التحضيرية بكلفة 18 م د
* العناية بالمؤسسات التربوية التي تسجل نسب نجاح دون المعدل الوطني،
* توفير الظروف الملائمة للأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة للانتفاع بحق التعليم مثل غيرهم من الأطفال من خلال تطوير شبكة المدارس الدامجة.

- توظيف أمثل لتكنولوجيات المعلومات والاتصال في المناهج التربوية من خلال:

* اقتناء تجهيزات تعليمية واعلامية بمبلغ 10 م د في نطاق التكنولوجيا الحديثة بمدارس اعدادية ومعاهد ثانوية ومدارس ابتدائية،
* إدماج التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال في التعلم بهدف إرساء التعليم عن بعد،

وقد تم في هذا الصدد إعطاء الأولوية للمشاريع والبرامج المتواصلة وذلك لاستكمال أشغال التهيئة والتوسعة للمؤسسات التربوية والانطلاق في انجاز المشاريع الجديدة المدرجة بالجدول التالي:

المرحلة الإبتدائية:

	التعهد (م د)	الدفع (م د)
بناء 130 قاعة عادية	13	3.5
بناء 90 فضاء للاقسام التحضيرية	18	3
بناء اسيجة	6	1.5
تحيين كلفة بناء 15 مدرسة ابتدائية	3	2
إقتناء 32 قاعة عادية جاهزة الصنع	1.44	1
إقتناء 16 مجموعة صحية جاهزة الصنع	0.5	0.5
إقتناء تجهيزات للمدارس الإبتدائية	50.04	26.7

المرحلة الإعدادية:

	التعهد (م د)	الدفع (م د)
بناء 75 قاعة عادية	7.5	1.5
إقتناء 10 قاعات عادية جاهزة الصنع	0.45	0.45
إقتناء 5 مجموعات صحية جاهزة الصنع	0.15	0.15
بناء 10 قاعات مراجعة	1.8	0.5
بناء 28 قاعة اختصاص	3.64	1
بناء 7 قاعات إعلامية	0.9	0.4
بناء 12 قاعة تربية تقنية	3.12	0.8
اقتناء تجهيزات للمدارس الإعدادية والمعاهد الثانوية	38.5	27.5

المرحلة الثانوية:

	التعهد (م د)	الدفع (م د)
بناء 60 قاعة عادية	6	1.5
بناء 2 مخابر تقنية وتكنولوجية وعلمية	1	0.4
بناء 5 قاعات مراجعة	0.9	0.35
بناء 15 قاعات اختصاص	1.95	0.5
بناء15 قاعة إعلامية	1.95	0.5
بناء 5 قاعات تربية تقنية	2.5	0.7

كما تمت برمجة اعتمادات تعهد قدرها 50 م د لمواصلة انجاز مشاريع بناء المدارس الاعدادية المبرمجة بالسنوات السابقة في إطار تحيين كلفة البناء.

هذا بالإضافة إلى برمجة اعتمادات تعهد قدرها 30 م د وذلك لمواصلة انجاز مشاريع بناء المعاهد الثانوية المبرمجة بالسنوات السابقة في إطار تحيين كلفة البناء.

كما تمت برمجة الدراسات للانطلاق في إنجاز 3 مدارس إعدادية بكل من بنزرت والقلعة الكبرى سوسة وصفاقس الجنوبية. وفي نفس الإطار، تمت برمجة الدراسات لبناء معهد ثانوي بالمسعدين سوسة.

التعليم العالي والبحث العلمي

تبلغ النفقات ذات الصبغة التنموية لمصالح التعليم العالي والبحث العلمي بعنوان سنة 2025 ما قدره 261.1 م د.

وستخصص الاعتمادات المشار إليها أساسا لتمويل البرامج التالية:

❖ برنامج التعليم العالي:

- مواصلة انجاز البرامج المتعلقة ببناء أقساط جديدة لمؤسسات التعليم العالي أو القيام بعمليات توسعة ببعض المؤسسات باعتمادات تقدر بـ 37.5 م د.
- القيام بأشغال تهيئة وترميم بعض المؤسسات التي تقادمت مقراتها باعتمادات تقدر بـ 17.9 م د.
- تجهيز مؤسسات التعليم العالي باقتناء تجهيزات دراسية وعلمية وإعلامية لفائدتها باعتمادات تقدر بـ 20.2 م د.

❖ برنامج الخدمات الجامعية:

- مواصلة إنجاز البرامج المتعلقة ببناء أقساط جديدة لمؤسسات الخدمات الجامعية أو القيام بعمليات توسعة ببعض المؤسسات باعتمادات تقدر بـ 17.6 م د.
- القيام بأشغال تهيئة وترميم بعض المؤسسات التي تقادمت مقراتها باعتمادات تقدر بـ 22.6 م د.
- تجهيز مؤسسات الخدمات الجامعية باقتناء تجهيزات لفائدتها باعتمادات تقدر بـ 2.4 م د

❖ برنامج البحث العلمي:

- مواصلة تجهيز مراكز البحوث بكل من المنستير وسوسة وصيانة تجهيزاتها العلمية الكبرى باعتمادات تقدر بـ 2.8 م د.
- مواصلة تمويل مدارس الدكتوراه باعتمادات قدرها 6 م د.
- دعم البحوث التنموية باعتمادات جملية قدرها 12 م د.
- مواصلة تجديد وإحداث المخابر وتأهيل وحدات البحث عبر البرامج الوطنية للبحث العلمي باعتمادات تقدر بـ 32.7 م د.
- تمويل منحة التشجيع على الإنتاج العلمي بقيمة 10 م د ويتمثل الإنتاج العلمي المعتمد في المقالات العلمية المنشورة في المجلات العلمية المحكّمة والكتب العلمية المنشورة بتونس وبالخارج وبراءات الاختراعات الوطنية والدولية
- تمويل الشبكة الموحدة للبحث العلمي: من خلال اقتناء اشتراكات إلكترونية في مجلات ودوريات علمية ووضعها على الخط على ذمة كافة الباحثين على الصعيد الوطني باعتمادات تقدر بـ 15 م د
- دعم التعاون العلمي من خلال تمويل اتفاقيات البحث في إطار التعاقد الثنائي ومتعدد الأطراف والتعاون مع الاتحاد الأوروبي بمبلغ 12.4 م د.
- دعم تثمين نتائج البحث القابلة للاستغلال باعتمادات جملية قدرها 4.8 م د.
- مساهمة الدولة التونسية في برنامج "أفق أوروبا" باعتمادات قدرها 15 م د.

التشغيل والتكوين المهني

تمّ سنة 2025 ترسيم إعتمادات تبلغ 489 م د بعنوان تدخلات القطاع ذات الصبغة التنموية حيث سيتواصل مجهود وزارة التشغيل والتكوين المهني خلال سنة 2025 من أجل تحسين التشغيلية وتنشيط سوق الشغل والمساهمة في دفع نسق إحداث المشاريع والمؤسسات الصغرى والمتوسطة والشركات الأهلية ومؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

وقد تمّ للغرض، رصد إعتمادات في نطاق تدخلات الصندوق الوطني للتشغيل باعتمادات تبلغ 420.5 م د والصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى بـ 9 م د. كما تعمل

الوزارة على تطوير وتأهيل منظومة التكوين المهني. وقد تمّ للغرض رصد إعتمادات في نطاق تدخلات صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني بـ **63.6 م د**.

وتتعلق تدخلات القطاع أساسا بما يلي:

❖ التكوين المهني:

- **التكوين المهني الأساسي:**

تم رصد اعتمادات قدرها **35.1 م د** سنة 2025 لفائدة الوكالة التونسية للتكوين المهني لمواصلة تهيئة وصيانة وتجهيز المراكز. وستمكن هذه الاعتمادات من تكوين 46700 منتفع خلال سنة 2025 يتابعون تكوينا مهنيا مقيّسا ونسبة استغلال لطاقة التكوين تقدّر بـ 61 %.

- **التكوين المستمر من أجل تحسين كفاءة العاملين بالمؤسسات:**

تمّ رصد اعتمادات بـ **7.8 م د** سنة 2025 لتمويل أنشطة التكوين المستمرّ منها **6.5 م د** ممولّة على موارد صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني.

وتتمثل الأهداف الكمية المرسومة لسنة 2025 في تمويل عمليات تكوينية لفائدة حوالي 3010 مؤسسة و153350 مشاركة باعتماد قدره **46.5 م د** منها **42 م د** متأتية من آلية التسبقة على الأداء (في شكل اعتماد جبائي) و **4.55 م د** من آلية حقوق السحب.

- **تطوير تكوين المكونين وهندسة التكوين:**

تمّ رصد اعتمادات بـ **3.1 م د** سنة 2025 للرفع من كفاءة المكونين وإعداد المراجع والمواصفات وفق معايير الجودة ممّا سيمكّن من إعداد كفاءات مختصة تضمن إدماج خريجي منظومة التكوين المهني في سوق الشغل.

❖ التشغيل:

تمّ تخصيص اعتمادات بـ **295.5 م د** سنة 2025 على موارد الصندوق الوطني للتشغيل لتمويل الآليات والبرامج التالية:

- **برنامج عقد الإعداد للحياة المهنية** باعتماد قدره **180 م د** لمواصلة تمويل 104000 عقد مبرم منذ سنة 2024 وتمويل حوالي 98000 عقد جديد،

- **برنامج دعم انتداب حاملي الشهادات العليا** باعتماد قدره **41 م د** لتمكين حوالي 6000 حامل شهادة عليا من عقد شغل سنة 2025 ومواصلة تمويل 6800 عقد شغل مبرم منذ سنتي 2023 و2024،
- **عقد الخدمة المدنية** باعتماد قدره **20 م د** يستهدف 10000 منتفع خلال سنة 2025 ومواصلة تمويل 11000 عقد تربص مبرم منذ سنة 2024،
- **التشجيعات والامتيازات المسندة للمؤسسات الناشئة** باعتماد قدره **10 م د**،
- **برنامج التأهيل وإعادة التأهيل وتنظيم عمليات تكوين تكميلي لتحسين قابلية التشغيل** باعتماد قدره **2 م د** ويتوقع أن يبلغ عدد المنتفعين بهذا البرنامج 1000 منتفع.
- **برنامج التأهيل وتنظيم عمليات تكوين تكميلي لفائدة المؤسسات الاقتصادية** باعتماد قدره **2 م د**. ويتوقع أن يبلغ عدد المنتفعين بهذا البرنامج 1000 منتدب جديد في إطار عقد شغل بالمؤسسات الاقتصادية أو الشركات الأهلية أو مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- **صك المغادرة لعملة الحضائر** باعتماد قدره **30 م د** لإسناد حوالي 1500 صك مغادرة للراغبين من عملة الحضائر خلال سنة 2025.

❖ تنمية المبادرة الخاصة:

في إطار السعي إلى الإحاطة بالباعثين في مختلف مراحل إنجاز مشاريعهم والمساهمة في دفع نسق إحداث المؤسسات، سيتم تخصيص اعتمادات قدرها **134 م د** منها **125 م د** على موارد الصندوق الوطني للتشغيل و **9 م د** على موارد ميزانية الدولة حيث ستمول هذه الاعتمادات خاصة البرامج والتدخلات التالية:

- **تدخلات صندوق النهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى**: تمّ ترسيم اعتماد قدره **9 م د** للمساهمة في التمويل الذاتي تضاف إليه موارد استخلاص بـ **17 م د**. وستمكن الاعتمادات المرصودة من تمويل قرابة 2480 مشروع بتكلفة تقدّر بحوالي **125 م د** (بمعدل تكلفة قدرها 50 ألف دينار للمشروع الواحد).
- **برنامج دعم تمويل المشاريع في إطار التمكين الاقتصادي للفئات الضعيفة ومحدودة الدخل** باعتماد قدره **20 م د**،
- **برنامج تمويل المشاريع الصغرى** عن طريق البنك التونسي للتضامن باعتماد قدره **25.5 م د**،
- **برنامج دعم باعثي الشركات الأهلية** باعتماد قدره **24.5 م د**،

- **برنامج تمويل المشاريع في إطار الانتقال للعمل المنظم** باعتماد قدره **10 م د**،
- **برنامج مرافقة الباعثين الشبان** باعتماد قدره **15 م د** تستهدف 18900 باعث شاب و80 شركة أهلية،
- **برنامج إحداث مؤسسات صغرى من طرف الأشخاص من ذوي الإعاقة** باعتماد قدره **5 م د**،
- **التكفل بالمساهمات الاجتماعية في إطار نظام المبادر الذاتي** باعتماد قدره **5 م د**.

كما ينتظر خلال سنة 2025 مواصلة مساندة المؤسسات الصغرى والمتوسطة بتسهيل نفادها إلى مصادر التمويل ودعم إدماجها المالي قصد المحافظة على ديمومتها وعلى طاقتها التشغيلية بتمكينها من الموارد اللّازمة لتمويل استثماراتها لمجابهة حاجياتها من الأموال المتداولة وذلك من خلال إحداث:

- **خط تمويل** باعتمادات قدرها **10 م د** على موارد الصندوق الوطني للتشغيل يخصص **لإسناد قروض متوسطة وطويلة المدى** لفائدتها لتمويل استثماراتها،
- **خط تمويل** باعتمادات قدرها **10 م د** على موارد الصندوق الوطني للتشغيل يخصص **لإسناد قروض الاستغلال** بشروط ميسرة لفائدتها.

VI- النفقات الطارئة وغير الموزعة:

تم تخصيص مبلغ قدره **325 م د** دفعا و **1566 م د** تعهدا لمجابهة بعض النفقات المتأكدة التي يمكن أن تطرأ خلال سنة 2025.

خدمة الدين العمومي

لسنة 2025

I. توقعات خدمة الدين العمومي لسنة 2025:

من المتوقع أن تنخفض خدمة الدين[1] العمومي (متوسط وطويل المدى) لسنة 2025 مقارنة بسنة 2024 بنسبة 1.1% أي ما يعادل 276 م د لتبلغ حوالي 24690 م د سنة 2025 مقابل 24966 م د سنة 2024 وتتوزع كما يلي:

جدول 17:خدمة الدين العمومي لسنة 2025

بحساب م د	2023	2024		2025
	نتائج	ق م	منتظر	ق م
الفائدة	5830,8	6838	6375	6487
%إجمالي الناتج المحلي	%3,8	%3,9	%3,8	%3,5
الدين الداخلي	3631,7	4267	4168	4563
الدين الخارجي	2199,1	2571	2207	1924
الأصل	14920	17863	18591	18203
%إجمالي الناتج المحلي	%9,8	%10,2	%11,2	%9,9
الدين الداخلي	8398,3	8119	9198	9734
الدين الخارجي	6521,7	9744	9393	8469
خدمة الدين	20750,8	24701	24966	24690
%إجمالي الناتج المحلي	%13,6	%14,1	%15,0	%13,5
الدين الداخلي	12030	12386	13366	14297
الدين الخارجي	8721	12315	11600	10393

و تجدر الإشارة الى أن الزيادة في أسعار الصرف بـ 0.01 دينار للدولار وللأورو و0.1 دينار لـ 1000 ين ياباني تترتب عنها زيادة في خدمة الدين العمومي لسنة 2025 كما يلي:

بحساب م د	الأورو	الدولار الأمريكي	الين الياباني
فائدة الدين	2.7	2.8	0.5
أصل الدين	8.2	18.1	1.0
خدمة الدين	**10.9**	**20.9**	**1.5**

[1] وتجدر الإشارة أنه لا تحتسب تسديدات آليات الدين قصيرة المدى ضمن أصل الدين وتصنف النتيجة الصافية (الإصدارات-التسديدات) لهذه الآليات ضمن الموارد الأخرى للخزينة

يفسر ارتفاع خدمة الدين العمومي خلال 2023-2025 أساسا بارتفاع أصل الدين نتيجة :

- حلول أجال القروض الرقاعية المصدرة بالأسواق المالية العالمية :500 مليون أورو و 22.4 مليار يان سنة 2023 و 850 مليون أورو و 50 مليار يان سنة 2024 و1000 مليون دولار سنة 2025
- اللجوء إلى القروض متوسطة المدى أدى إلى تراكم أجال تسديدها بمبالغ مرتفعة أبرزها:

- "رقاع الخزينة 52 أسبوع": 4074 م د سنة 2023 و6881 م د سنة 2024 و 5829 م د سنة 2025
- التسبقة الاستثنائية للبنك المركزي لسنة 2020: 500 م د سنة 2023 و500 م د سنة 2024 و900 م د سنة 2025
- القرض الداخلي بالعملة: 962 م د سنة 2023 و 736 م د سنة 2024 و875 م د سنة 2025
- قرض صندوق النقد الدولي بعنوان أداة التمويل السريع لسنة 2020: حوالي 180 مليون دولار سنة 2023 و360 مليون دولار سنة 2024 و180 مليون دولار سنة 2025.
- قرضي البنك الافريقي للتصدير والاستيراد لسنتي 2022 و2023: 105 مليون دولار سنة 2024 و258 مليون دولار سنة 2025.

وتتمثل أهم التسديدات لسنة 2025 بعنوان أصل الدين متوسط وطويل المدى:

- قرض رقاعي بالدولار لسنة 2015: 1000 مليون دولار(جانفي 2025)
- أقساط قرض صندوق النقد الدولي بعنوان تسهيل الصندوق الممدد 2016-2019: حوالي 256 مليون دولار موزعة على سنة 2025 (10 أقساط شهرية)
- أقساط قرض صندوق النقد الدولي بعنوان أداة التمويل السريع لسنة 2020: حوالي 180 مليون دولار (موزعة بين جانفي وأفريل 2025 ، بمبلغ 90 مليون دولار لكل شهر)
- أقساط قرضي البنك الافريقي للتصدير والاستيراد لسنتي 2022 و2023: 258 مليون دولار موزعة بين مارس وجوان وسبتمبر وديسمبر 2025
- قرض العربية السعودية: 100 مليون دولار (موزعة بين جانفي وجويلية 2025)
- رقاع الخزينة 52 أسبوع: 5829 م د (أبرزها 1237 م د في جانفي و1076 م د في مارس و1008 م د في جوان و1000 م د في جويلية و700 م د في أوت 2025)
- رقاع الخزينة القابلة للتنظير 1554 م د: (800 م د في جوان و754 م د في نوفمبر 2025)
- القرض الداخلي بالعملة حوالي 875 م د (51م د في مارس و734م د في ماي و90م د في أكتوبر)
- قسط من التسبقة الاستثنائية للبنك المركزي 2020: 900 م د (ديسمبر 2025)

II. حاجيات تمويل الميزانية لسنة 2025

إجمالا تقدر حاجيات تمويل الميزانية (تكاليف الخزينة) لسنة 2025 بـ 28203 م د منها 9800 م د نتيجة عجز الميزانية باعتبار الهبات والمصادرة و18203 م د لتسديد أصل الدين (متوسط وطويل المدى) و200 م د قروض وتسبيقات الخزينة.

جدول 18:تمويل ميزانية الدولة لسنة 2025

بحساب م د	2023	2024		2025
	نتائج	ق م	منتظر	ق م
حاجيات التمويل (تكاليف الخزينة)	26060	28708	28388	28203
تمويل عجز الميزانية	10627	10645	9597	9800
أصل الدين	14920	17863	18591	18203
قروض والتسبيقات الصافية للخزينة	513	200	200	200
موارد التمويل (موارد الخزينة)	26060	28708	28388	28203
موارد الاقتراض	19070	28188	28188	28003
موارد الاقتراض الداخلي	13245	11743	23198	21872
موارد الاقتراض الخارجي	5825	16445	4990	6131
الموارد الأخرى للخزينة:	6990	520	200	200
استخلاص أصل قروض الخزينة	257	200	200	200
موارد مختلفة (آليات الدين قصير المدى) :	6733	320	0	0

ومن المتوقع استخلاص 200 م د بعنوان أصل قروض الخزينة، وبالتالي تقدر حاجيات الاقتراض لسنة 2025 بحوالي 28003 م د.

III. تطور حجم الدين العمومي

من المتوقع أن يرتفع حجم الدين العمومي في نهاية سنة 2025 إلى 147402م د مقابل 136682 م د سنة 2024 أي بزيادة 10720 م د منها 9800 م د نتيجة تمويل عجز الميزانية و906 م د نتيجة تأثير أسعار الصرف.

بناءً على ذلك، يمثل الدين العمومي في موفى سنة 2025 حوالي 80.46% من إجمالي الناتج المحلي مقابل 82.23% سنة 2024 و82.97% سنة 2023.

و يحوصل الجدول الموالي هيكلة الدين العمومي حسب المصدر:

جدول 19: هيكلة حجم الدين العمومي لسنة 2025

بحساب م د	2023	2024		2025
	نتائج	ق م	منتظر	ق م
حجم الدين الداخلي للدولة	59797.4	59064	73806	85984
المناب	%47,2	%42,2	%54,0	%58,3
حجم الدين الخارجي للدولة	66874.2	80912	62876	61418
المناب	%52,8	%57,8	%46,0	%41,7
الدين الإجمالي للدولة	126671.6	139976	136682	147402
النسبة من إجمالي الناتج المحلي	%83,0	%79,8	%82,2	%80,5

وحسب فرضية التمويل الخارجي 2024-2025 يقدر تأثير ارتفاع أسعار الصرف على حجم الدين العمومي نتيجة الزيادة بـ 0.01 دينار لسعري الدولار والأورو و 0.1 دينار لسعر 1000 ين ياباني كما يلي:

بحساب م د	الأورو	الدولار الأمريكي	الين الياباني
الزيادة في حجم الدين العمومي سنة 2025	110.0	56.9	17.6

و إجمالا إن ارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار بـــ 1% مقارنة بما هو متوقع في موفى سنة 2025 يترتب عليه زيادة في حجم الدين العمومي بـــحوالي 640 م د أي 0.35% من إجمالي الناتج المحلي.

و تتوزع هيكلة الدين الخارجي للدولة حسب العملات الرئيسية كما يلي :

جدول 20 : هيكلة حجم الدين العمومي حسب العملات

بحساب م د	2023	2024		2025
	نتائج	ق م	منتظر	ق م
الأورو	%55,06	%42,88	%53,99	%55,85
الدولار الأمريكي	%22,12	%41,73	%26,49	%25,52
الين الياباني	%6,66	%4,05	%5,45	%5,64
حقوق السحب الخاصة	%11,49	%7,36	%8,99	%7,12
عملات أخرى	%4,68	%3,99	%5,08	%5,87